الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

المجلد الخامس - العدد التاسع - تموز / يوليو ١٩٩٨

Vol. 5. Issue 9. July 1998

عرض الوليد بن طلال شراء الـ mbc فقامت قيامة عبد العزيز بن فهد (ص: ١٥)

نظام «الترويكا» يبقي «أوبيك» ويتجاوزها

الحرب النفطية لإخراج السعودية من السوق الأميركية!

واشنطن - «الميزان»

قالت مصادر نفطية أميركية لـ«الميزان» إن عدم تأثر الأسواق العالمية بالقرارات الأخيرة لمنظمة «أوبيك» في فيينا، في اجتماعها نصف السنوي، والقاضية بخفض الانتاج الإجمالي لدول المنظمة للمرة الثانية خلال عدة أسابيع منذ اللقاء السري في الرياض بين وزراء نفط السعودية وفنزويلا والمكسيك، لا يعود الى القناعة السائدة بأن دول المنظمة لن تلتزم بالقرارات، وهي قناعة زادتها رسوخاً تصريحات وزير النفط السعودي علي النعيمي بعد مؤتمر فيينا، بل الى تغير ملحوظ في الأدوات والمؤشرات، التي ظهرت منذ المؤتمر السابق للمنظمة في جاكرتا في نهاية السنة الماضية.

ومن هذه الأدوات والمؤشرات المتغيرة، على قول تلك المصادر، أن المملكة العربية السعودية لم تعد قادرة على تحقيق سياستها النفطية من خلال «أوبيك» فوافقت على تجاوزها مع الإبقاء عليها كاحتياط شكلي. ومن هنا أهمية اتفاق الرياض الذي قررت فيه الترويكا السعودية - الفنزويلية - المكسيكية خفض الانتاج لرفع الأسعار، أو على الأصح وقف تدهورها.

وقالت المصادر النفطية في واشنطن، إن إدخال المكسيك في اللعبة وهي خارج «أوبيك»، هو القطبة المخفية في مسلسل الأحداث النفطية التي أدت الى الوضع الراهن والصفقة الحقيقية الكامنة وراءه. فقد كانت هناك جهات أميركية شمالية وجنوبية عديدة، وعلى رأسها فنزويلا والمكسيك، تعمل على إخراج النفط السعودي من السوق الأميركية في ما يشبه شعار «أميركا للأميركيين». وبالفعل نجح هذا الاتجاه في تقليص الحصة السعودية من السوق الأميركية من ٢٥٪ قبل ثلاث سنوات، الى ١٩٪ قبل سنتين، ثم الى ما بين ١٢٪ الى ١٤٪ أخيراً، وهو ما حمل السعودية على شن حرب أسعار غير مباشرة في جاكرتا لحمل الدولتين النفطيتين اللاتينيتين الأسايتين في أميركا على التفاهم معها، كما حدث تماماً.

وفي رأي تلك المصادر، أن أهمية تفاهم الترويكا المذكورة ليست في تأثيره على الأسعار المرحلية، بل تكمن في ضمان حصة ثابتة للنفط السعودي في السوق الأميركية نسبتها ١٥٪ من استهلاك تلك السوق، وذلك لأسباب سياسية وأمنية. فالسعودية تريد البقاء في السوق الأميركية، لضمان اهتمام الولايات المتحدة بالوضع الأمني في الخليج طالما بقيت لها فيه مصالح مادية.

ومع أن الأحوال النفطية السائدة قد خفضت العائدات المالية للسعودية الى درجة اضطرتها الى الاستدانة وخفض الميزانية، فإن ذلك ليس عنصر القلق الأساسي للسعوديين، بقدر خوفهم من انقطاع حبل المصالح النفطية بينهم وبين الولايات المتحدة بفعل المنافسة اللاتينية، على قول بعض مراكز الأبحاث في واشنطن.

وهناك من يعتقد أن القسمة الجيوبوليتيكية النفطية التي يتجه اليها العالم تدريجياً خلال السنوات المقبلة في مطلع القرن الجديد، تعطي النفط القاري الأميركي شمالاً وجنوباً للولايات المتحدة، والنفط القاري الإفريقي لأوروبا، ونفط الشرق الأوسط ومنطقة قزوين للأسواق الكبرى في آسيا، وعلى رأسها الصين واليابان والهند، حيث يعيش نصف الجنس البشري. (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحتين ١٢/١٣)

أما العنصر الآخر الذي يزيد من ارتباك الأسواق، فهو غموض وضع العراق، لأن نزول النفط العراقي بكثافة يعطي مفعول «حرب الأسعار» من حيث تأثيره على الأسواق في مرحلة من الطلب المتقلص.

ولذلك تشير مصادر أميركية عليمة عادة الى أن تمديد الحظر على العراق، بعد تراجع كبير المفتشين الدوليين ريتشارد بتلر عن موقفه الإيجابي السابق لتقريره الرسمي، هو سياسة متعمدة من واشنطن والرياض، للتخفيف من انزلاق الأسعار الى مستويات أكثر تدنياً، وللتقليل من قدرة العراق على شن حرب أسعار من جهته تنزل ضرراً ببقية الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

لكن مجرد تنفيذ اتفاق كوفي أنان مع بغداد في الشتاء الماضي، والقاضي بمضاعفة مبيعات العراق الى ما قيمته أكثر قليلاً من خمسة مليارات دولار كل ستة أشهر، من شأنه أن يزيد كثيراً من النفط العراقي المعروض، لأن النفط المسموح لبغداد ببيعه محدد بالعائدات المالية، وبالتالي فإنه محكوم ببيع كميات أكبر كلما هبط السعر، مما يدفع الأسعار الى المزيد من الهبوط بزيادة العرض.

تكنولوجيا جديدة بفعل هبوط الأسعار العالمية

خفض كلفة النفط البحري دولارين للبرميل!

لندن - «الميزان»

استحدثت الشركة البريطانية المستقلة، «هاردي للنفط والغاز»، طريقة جديدة لمعالجة النفط البحري في قاع البحر، بالتعاون مع الشركة الأميركية «هالليبرتون»، وهي شركة عملاقة للخدمات النفطية في تكساس، توفر أكثر من دولارين اثنين في كلفة استخراج النفط من الحقول البحرية، كما تخفض من تكاليف التشغيل.

وتقلل الطريقة الجديدة من الاعتماد على المنصات العائمة العالية الكلفة وزوارق الانتاج المتخصصة، وذلك ببناء مرافق في قاع البحر لمعالجة النفط وفصله عن الغاز والماء، لضخه صافياً الى السطح مرة واحدة.

وكان قد جرى تطوير جانب من هذه التكنولوجيا المتقدمة، التي تدعى «ألفا برايم»، للاستخدام في الغواصات والصناعات النووية. وهي تتمتع بمزايا متطورة في الصمامات وتصاميم البناء والتوصيلات الكهربائية، بحيث تجعل من الممكن تركيب معدات معالجة النفط البحري في قعر البحر بدل إقامتها على منصات عائمة كبيرة ومكلفة، كما هو الحال الآن.

وتقول مصادر صناعة النفط في لندن، أن الكشف عن وجود هذه التكنولوجيا الجديدة التي تخفض انتاج النفط البحري بما لا يقل عن دولارين للبرميل، كان بسبب تدني أسعار النفط العالمية الى أدنى مستوى لها منذ سنوات عديدة، وبالتالي فإنه يتحتم على الشركات المنتجة للنفط، للحفاظ على ربحيتها، أن تجد طرقاً جديدة للتعويض عن تدني الأسعار بتخفيف الكلفة، كما حدث طوال المراحل التي كانت فيها مداخيل الشركات معرضة للتآكل بسبب هبوط الأسعار، مثل طريقة المسح الزلزالي الثلاثية الأبعاد، ومثل طريقة الحفر الأفقي للآبار التي زادت من انتاجية تلك الآبار المحفورة بهذه الطريقة.

صفعة للحريري على خد حسن صبرا!

ختم الـ«صبرا» بعدنا بالتلاقي
قل للحريري انا باقي... انا باقي

عذر أقبح من ذنب!

أن يتجاهل رئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري، في زياراته الخارجية الكثيرة، وآخرها زيارته للولايات المتحدة، وزير الخارجية المسؤول عن علاقات لبنان مع بقية العالم، بعدم اصطحابه معه في تلك الزيارات، أمر كان يمكن التغاضي عنه لو أنه لم يصبح نمطاً ثابتاً في تصرفات رئيس الحكومة. فالرسالة الواضحة من خلال هذا النمط هي أن الحكومة هي وزير واحد مختزل بشخص الوزير الأول الذي هو في هذه الحالة الوزير الأول والأخير. إنها في الواقع حكومة الوزير الأوحد. وأن يختزل وزير واحد، ولو أنه الوزير الأول، جميع الوزراء هو نوع من الديكتاتورية المحرفة في غطاء «أوليغارشي»، أي حكم القلة، أو الحكومة التي تسيطر عليها جماعة صغيرة همها الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية. فالنمط الحريري في الحكم تجاوز «الأوليغارشية» ذاتها بمعناها الأدق من حيث أنها تعطي مفهوم الجماعة، ولو أنها، بالمعنى الأصلي، جماعة صغيرة. وهذه الجماعة «الأوليغارشية» الحاكمة، في النمط اللبناني السائد، ممتدة حالياً الى أوسع من إطار الدولة، فأصبحت حاكمة لجميع مرافق الحياة اللبنانية من المدارس الى المطاعم. لكن هذا التمدد ما كان ليستشري لولا سيطرة الحريرية على الدولة.

ولذلك لا نجد أحداً يرى في مصادرة الحريري للعلاقات الخارجية، ولا نقول السياسة الخارجية، مخالفة دستورية بعذر هو في الحقيقة أقبح من ذنب.

فالحريري يقول أنه لا يأخذ موافقة مجلس الوزراء على رحلاته الخارجية لأنه يقوم بتلك الرحلات على نفقته الخاصة. *والوزير الذي يرغب في زيارة خارجية إنما* يطلب موافقة مجلس الوزراء لغاية واحدة هي صرف نفقات الرحلة!

ولما كان رئيس الحكومة، أو الوزير الأول، ليس بحاجة مالية ويقوم برحلاته على نفقته الخاصة، فإنه لا علاقة لمجلس الوزراء بتلك الرحلات. ولما كانت خزينة الدولة أفقر من خزينة رئيس حكومتها، وتخفيض النفقات شمل الزيارات الرسمية وقصرها على الضروري جداً منها، فإنه من الطبيعي أن يفتح الحريري دولة على حسابه لمجرد أنه يملك ناقلة أو راحلة يستقلها في أي وقت يشاء، دون سؤال أو جواب، ودون أي التزام بإطلاع أحد على أسباب ونتائج تلك الرحلات.

وربما كان الداعون وزير الخارجية الى الاستقالة احتجاجاً على هذا الوضع، يخدمون النمط الذي يعارضون من غير أن يدروا. ذلك أن وزير الخارجية يخدم استقامة الوضع الدستوري بفضح الممارسات غير الدستورية من موقعه والتمسك به، لا بالخروج وإدارة ظهره فيلتقي نهائياً.

فالعذر الأقبح من الذنب الذي ساقه الحريري في هذا الصدد، يكشف أيضاً عن صورة مختلفة عن المفهوم اللبناني التقليدي لمجلس الوزراء، حتى في الحالة «الأوليغارشية» التي تفترض المساواة بين الجماعة. فقد أصبح في مجلس الوزراء الواحد «أمراء» و«حملة حقائب» يتساوون فقط في لقب «الوزير».

لقد بات الأمر يستدعي نظر المحكمة الدستورية في مسألة الزيارات الخارجية لرئيس الحكومة من أول زيارة في حكومته الأولى الى اليوم، والتحقيق في نتائجها وإلزامه بتقديم محاضر تفصيلية عنها لكي تبقى في أرشيف الدولة للمراجعة والتدقيق، أسوة بالدول الأخرى.

«الميزان»

أسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

من «حكم المداخلات» الى «حكم التخريجات»

الحوت يركب «إيرباص» وصولاً الى «بوينغ»!

بعدما نشرت «الميزان» في عددها الماضي، تصريحات جان - جاك بورجو، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكندية، اثناء زيارته الاخيرة الى اسرائيل، بأن مطار تل ابيب سوف يكون المحطة الرئيسية في الشرق الاوسط، وأن ذلك يتماشى مع سياسة شركته، قال مسؤول في «شركة طيران الشرق الاوسط» اللبنانية لـ «الميزان»، ان الشركة سوف تستأنف رحلاتها من بيروت الى كندا في وقت قريب. وقد نشرت «الميزان» تحقيقها السابق بعنوان: «ميديل ايست» تعتمد «إير كندا» و«إيركندا» تعتمد «تل ابيب»، بالنظر الى ان الناقلة اللبنانية قد سرّحت موظفي محطتها في لندن وأوكلت المهمة الى الخطوط الجوية الكندية.

ومن المستبعد ان تستطيع «شركة طيران الشرق الاوسط» استئناف رحلاتها الى كندا قريباً، ليس بسبب التعاون المستجد بين الخطوط الكندية واسرائيل، بل لأن الشركة في الوقت الحاضر لا تملك الطائرات الكبيرة المؤهلة للرحلات الطويلة من جهة، ثم بالنظر الى ان الناقلة اللبنانية مازالت محظورة في الولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من التساهل الأخير للإدارة الأميركية في الأمور المتعلقة بزيارة الأميركيين الى لبنان.

ويبدو ان محمد الحوت، رئيس مجلس ادارة الـ «ميديل ايست»، يحاول اغراء الولايات المتحدة برفع هذا الحظر من خلال التلميح الى استعداد شركته لشراء تسع طائرات جديدة من شركة «بوينغ» الاميركية لتعزيز اسطول الناقلة اللبنانية، المؤلف حالياً من تسع طائرات «ايرباص» الاوروبية الصغيرة الحجم.

وكانت رحلة محمد الحوت الى مدينة «سياتيل» في ولاية واشنطن، على الساحل الغربي للولايات المتحدة، حيث تفقد مصانع شركة «بوينغ»، ذات طابع سياسي غير مباشر لأنها جاءت اثناء زيارة رئيس الحكومة رفيق الحريري الى الولايات المتحدة، كمؤشر على الترابط بين الصفقة التجارية والصفقة السياسية... الصفقة التجارية للحوت والصفقة السياسية للحريري. أي باللغة السياسية الدارجة في لبنان «ربط المسارين» في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة واسرائيل على فك المسارين السوري واللبناني!

ولا تخلو الزيارة التفقدية التي قام بها الحوت الى «بوينغ»، ودعوته فريقاً من الشركة الاميركية الى بيروت للمزيد من التفاوض، من عنصر المفاجأة لإعتبارات عديدة منها:

١ - انه من المستغرب ان تفكر الناقلة اللبنانية بطائرات «بوينغ»، وقد تخلصت مما بقي منها في اسطولها السابق، بعد اعتمادها الطائرات الاوروبية في اسطولها الصغير الحالي.

ويبدو أن السياسة الموحى بها الى الحوت من «فوق» هي ارضاء الاوروبيين والاميركيين معاً، بقسمة الاسطول اللبناني بالتساوي بين الفريقين: ٩ طائرات من طراز «ايرباص» و٩ طائرات من طراز «بوينغ»، على القاعدة اللبنانية التقليدية ٦ و ٦ مكرر!

٢ - إن التفويض المعطى من البنك المركزي، الى مجلس ادارة الحوت، يقضي بتجليس اوضاع الشركة ووقف خسائرها، وتأهيلها للربحية في غضون ثلاث سنوات قبل التفكير بتجديد الاسطول. لكن يبدو ان الحوت، كما اشارت «الميزان» في تحقيقها الماضي، قد تبين له مدى صعوبة نقل الشركة الى الربحية في وضعها الحالي، فقرر كما يبدو ان يعالج المشكلة من آخرها، بعدما تعذر عليه لأسباب سياسية معالجتها من اولها.

٣ - مشكلة التمويل، لأن البنك المركزي مالك الناقلة اللبنانية حالياً غير راغب في تقديم مزيد من الاموال الى الـ «ميدل إيست»، اضافة الى الخسائر الكبيرة التي تحملها حتى الآن، الامر الذي يعني ان الحوت قبل ذهابه الى اميركا قد اعد خطة مقنعة لايجاد التمويل اللازم لشراء *الطائرات الاميركية الجديدة*. وكما ذكر في بيروت يعتزم محمد الحوت شراء ست طائرات متوسطة الحجم وثلاث طائرات كبيرة. فاذا وقع الاختيار على تشكيلة من طائرات «بوينغ»، حسب المواصفات المطلوبة، فان الصفقة كلها قد تصل الى حدود تتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار.

ويبدو ايضاً ان حاكم البنك المركزي رياض سلامة، وربما بتعليمات من فوق ايضاً، قد خفف من الشروط المتشددة التي أوكل محمد الحوت بموجبها تسيير الشركة للسنوات الثلاث المقبلة. ففي الوقت الذي كان البنك المركزي، كما اشارت «الميزان» في عددها الماضي، يرفض تقديم أي مساعدة مالية لشركة «ميديل ايست»، بدأت ترشح اخبار ومهامسات بأن رفيق الحريري، قد أوعز الى حاكم مصرف لبنان المركزي، بضرورة التطرية والايحاء لتشجيع المصادر الممكن ان تقدم الأموال اللازمة «لشركة طيران الشرق الاوسط»، ومفاد هذه الاخبار والمهامسات ان بنك رياض سلامة سوف يقدم ضمانات الى البنوك الراغبة في تمويل صفقة طائرات الـ «ميديل ايست» الجديدة، سواء كانت تلك المصارف لبنانية ام اجنبية.

وهذه الضمانات، اذا صحت الاخبار، هي عملياً بمثابة تمويل من قبل البنك المركزي على شاكلة «تخريجة» تعفي البنك من التمويل المباشر بأمواله، كما هو ملتزم في تفويضه السابق الذكر.

ففي الحالة الحريرية السائدة، كل شيء له «تخريجة» يتجاوز بها القوانين والدستور والرأي العام والمؤسسات وما الى ذلك...

وهذه السياسة القائمة ظاهرياً على الالتزام بالقانون وبمنطوق النصوص، تنطلق في الحقيقة من ايجاد «التخريجات» قبل إعلان الالتزامات. فقد كان لبنان في السابق يشكو ويعاني من حكم المداخلات، اما الآن فانه يشكو ويعاني من حكم التخريجات.

فض عروض لـ ١٠ آلاف وحدة سكنية

«مصرف الإسكان» يصدر سندات دين بقيمة ١٠٠ مليون دولار!

تناهى الى «الميزان» من مصادر مصرفية وثيقة الصلة «بمصرف الاسكان»، ان مجلس ادارة المصرف *قرر اصدار سندات دين بقيمة ١٠٠ مليون دولار، تهدف الى تمويل شراء المواطنين وحدات سكنية*. وتؤدي هذه السندات دوراً في ان يمول المصرف ذاته بكفالة الدولة.

وهذه الخطوة تكمل الخطة الاسكانية التي اطلق رفيق الحريري مرحلتها الاولى في الشهر الماضي وتناولت تمويل المؤسسة العامة للاسكان القروض السكنية.

وبهذه الطريقة، تضيف المصادر المصرفية ذاتها، ان يحقق مصرف الاسكان عملية تأمين الاموال لتسليف من يرغب بدل استمراره في حال الجمود. وتعتبر المرحلتان مصدر سيولة مهم جداً لتحريك العجلة الاقتصادية، وتالياً قطاع البناء، وهو المؤشر الحقيقي للوضع الاقتصادي.

ويذكر ان قانون مصرف الاسكان نص على حقه في اصدار سندات دين حتى ٢٠٠ مليار ليرة اي ما يوازي ١٥٠ مليون دولار.

وستستكمل الخطوتان المذكورتان بخطة وزارة الاقتصاد التي تقضي بتقديم حوافز اخرى لتكبير حجم الكتلة المالية التي توضع في تصرف من يشتري شقة، وتشجيع المصارف على زيادة التسليفات السكنية، وتعديل قانون حق الاسترداد للمصارف، وتشجيع حوافز الشراء، بعروض خفض الرسوم عليه، ومعاملة الاجنبي كاللبناني.

وفي خواتيم الشهر الماضي تم فض العروض لمناقصة بناء عشرة آلاف وحدة سكنية تنفذها «المؤسسة العامة للاسكان». وتضمنت العروض كلفة المتر المربع ومدة تسديد الثمن والفائدة.

الواردات تراجعت والصادرات زادت

العجز التجاري مليار و٩٠ مليون دولار في أربعة أشهر!

سجل الميزان التجاري في خلال الثلث الاول من السنة تحسناً عما كان في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧، وبلغ ملياراً و٩٠ مليون دولار في مقابل مليار و١٥٠ مليوناً اي انه تراجع ٦٠ مليون دولار.

ويعزى هذا التحسن، في نظر المراقبين، الى تراجع في قيمة فاتورة الاستيراد التي بلغت مليارين و٢٩٣ مليون دولار في مقابل مليارين و٢٤٦ مليوناً في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧، وبلغ التراجع ٥٣ مليون دولار، ما نسبته ٢,٢٦٪، وكذلك يعزى الى تحسن في قيمة الصادرات بلغ ٢٠٣ ملايين دولار في مقابل ١٩٦ مليوناً في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧، وبلغ التحسن ٧ ملايين دولار نسبتها ٢,٥٧٪.

وهكذا فان التحسن في العجز التجاري البالغ ٦٠ مليون دولار يوازي قيمة التراجع في الاستيراد (٥٢ مليون دولار) وقيمة الزيادة في الصادرات (٧ ملايين دولار).

وباتت نسبة تغطية قيمة الصادرات الى قيمة الواردات ٨,٨٥٪ في مقابل ٨,٢٥٪ في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧، اي بتحسن بلغ ٠,٦ نقطة ونسبته ٥,٩٨٪. وتركزت بنية الواردات، بحسب اهمية السلع، كالآتي:

الآلات الكهربائية ومعداتها ١٤,٥٢٪

معدات النقل ٨,٨٥٪

المنتوجات النباتية ٨,١٩٪

المنتوجات المعدنية ٨,١٢٪

منتوجات صناعة الاغذية ٨,٠٩٪

منتوجات الصناعات الكيميائية ٧,٩٨٪

معادن عادية ومصنوعاتها ٧,٩٦٪

مواد نسيجية ومصنوعاتها ٧,١٦٪

لؤلؤ واحجار كريمة ٧,٠١٪

حيوانات حية ومنتوجات حيوانية ٥,٢٨٪

راتنجات ولدائن اصطناعية ٢,٦٦٪

ورق ومصنوعات ورقية ٢,٨٢٪

مصنوعات من حجر وجبس ٢,١٩٪

ادوات واجهزة للبصريات ١,٨٩٪.

وفي بنية الصادرات احتلت المعادن العادية ومصنوعاتها المرتبة الاولى ونسبتها من القيمة الإجمالية ١٢,٠٦٪، ثم المنتوجات النباتية ١٠,٨٧٪، اللؤلؤ والاحجار الكريمة ١٠,٦٠٪، الآلات الكهربائية واجهزتها ١٠,٤٨٪، المواد النسيجية ومصنوعاتها ٩,٧٨٪، منتوجات الصناعة الكيميائية ٩,٦٣٪، الورق ومصنوعاته ٧,٢٢٪، مصنوعات من حجر وجبس ٤,٥٧٪، معدات النقل ٤,٠٨٪، الراتنجات واللدائن الاصطناعية ٢,٥٨٪.

استمرت ايطاليا اولى الدول الموردة الى لبنان وفاتورتها ٢٥٩ مليون دولار نسبتها ١١,٣١٪، تليها الولايات المتحدة الاميركية ٩,٤١٪، وفرنسا ٩,٠٤٪، المانيا ٨,١٦٪، سويسرا ٦,٣٩٪، سوريا ٤,٨٠٪، بريطانيا ٤,١٥٪، الصين ٣,٨٣٪، اليابان ٣,٦٦٪، اسبانيا ٢,٢٩٪، تركيا ٢,٢٥٪، الاتحاد الروسي ٢,١٨٪، اوكرانيا ٢,١١٪.

اما اهم دول المقصد فهي المملكة العربية السعودية ١١,٨٪، الامارات العربية ٩,٩٪، فرنسا ٧,٣٪، تركيا ٥,٤٪، ليبيا ٥,٢٪، الكويت ٤,٨٪، الاردن ٤,٢٪، سوريا ٤,١٪، الولايات المتحدة الاميركية ٣,٨٪، بريطانيا ٣,٦٪، مصر ٣,٠٪، المانيا وقبرص وايطاليا ٢,٦٪.

وترد المستوردات بصورة رئيسية عبر مرفأ بيروت حيث بلغت نسبتها عبر تلك البوابة ٦٣,٩٨٪، يليها المطار ١٨,٩٠٪.

ويلاحظ ان حصة مطار بيروت ارتفعت من نحو ١٠٪ الى ١٩٪، ثم البوابات النفطية ٦,١٠٪، مرفأ طرابلس ٤,٢٧٪، العبودية ٣,٠٩٪، والمصنع ٢,٦٩٪.

وكذلك يعتبر مرفأ بيروت بوابة رئيسية للصادرات اللبنانية ٤٠,٢٥٪ والمطار ٢٧,٣٣٪، والمصنع ١١,٩٨٪، وطرابلس ٩,٩١٪.

وبلغت قيمة البضائع المارة بطريق العبور (ترانزيت) ١٩ مليون دولار، وقيمة البضائع المعاد تصديرها ٣٣ مليون دولار. وفي نيسان/ ابريل بلغت الرسوم الجمركية المستوفاة ١٤٩ مليار ليرة، وبلغ مجموع الثلث الاول ٦١١ مليار ليرة في مقابل ٥٠٥ مليارات في الفترة ذاتها من ١٩٩٧، اي بزيادة نسبتها ٢١٪ وزيادة الواردات مع تراجع فاتورة الاستيراد تعزى الى الزيادات التي طرأت على التعويضات بدأ من النصف الثاني من السنة الماضية، التي لا يمكن ان تلحظ في الواردات المستوفاة في خلال النصف الاول من تلك السنة.

أمر غريب أن ينطق بلسان الأسد في أميركا

الحريري استولى على وظيفة فارس بويز ويستولي على وظيفة ... جبران كورية!

تحليل سياسي:

❑ كانت زيارة رفيق الحريري الاخيرة الى واشنطن ملفتة ومحيرة. فهي تختلف شكلاً عن زيارته السابقة لحضور «مؤتمر اصدقاء لبنان»، برعاية الطيب الذكرى وارن كريستوفر.

ومع انه لم يتحقق شيء يذكر من وعود «أصدقاء لبنان» في ذلك الوقت، فقد كانت تلك الزيارة تحمل من المؤشرات الضمنية ما يكفي لتجميد مفعولها. ذلك ان ما رشح من الدوائر الديبلوماسية الاوروبية والاميركية، كما اشارت «الميزان» في حينه، يدل على ان المساعدات الموعودة للبنان من اصدقائه، الذين اجتمعوا بحضور الحريري، ربطوا ذلك كما يبدو بنوع من الانفصال او التمايز بين المسارين السوري واللبناني، وهو أمر كان ولايزال صعباً او ربما متعذرا، مع انهم لم يذكروا ذلك صراحة.

والواقع ان زيارة الحريري الاخيرة الى الولايات المتحدة، لا تختلف في جوهرها عن الزيارة السابقة تحت شعار المساعدات، إذ انها تأتي في الجو العام الذي تقترح فيه اسرائيل بدعم من واشنطن مشروع انسحاب من الاراضي اللبنانية، غايته الفصل العملي بين المسارين السوري واللبناني.

الأسد ولبنان

ويبدو مما تتناقله الاوساط الديبلوماسية في العاصمة الاميركية، ان زيارة الحريري تمت بإلحاح منه لأن الرئيس الاميركي بيل كلينتون في هذه الفترة كان مشغولاً بالاعداد لزيارته التاريخية الى الصين. وكان الاميركيون، حسب تلك المصادر، يفضلون ان تأتي زيارة الحريري المقترحة بعد شهر تموز/ يوليو. لكن إصرار الحريري على القيام بالزيارة في حزيران/ يونيو، أثار تكهنات عدة حول غايتها الحقيقية. ولذلك لم يجد الرئيس الاميركي وقتاً لاستقبال الحريري، سوى مدة عشر دقائق فقط، بعد انتهاء اجتماعه مع مستشاره للامن القومي ساندي بارغر، الذي حضر اجتماع العشر دقائق مع الحريري.

لكن الحريري اضاف الى التكهنات التي راجت حول زيارته، مفاجأة مستغربة اطلقها في اجتماع له استغرق نصف ساعة مع مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، حيث كشف ان الرئيس حافظ الاسد سوف يقوم بزيارة الى بيروت في شهر تشرين الاول/ اكتوبر المقبل.

وقد استغرب كثيرون هذا الاعلان على لسان الحريري، الذي ظهر في نيويورك، وكأنه ناطق بلسان الرئيس السوري، مستولياً بذلك على الوظيفة التقليدية لجبران كورية، الناطق بلسان القصر الجمهوري في دمشق.

قبيل زيارة الحريري الى واشنطن بأيام، اعلن جبران كورية رسمياً، ان الرئيس الاسد سوف يزور خلال شهر تموز/ يوليو الحالي باريس وموسكو، لكنه لم يذكر شيئاً من عزم الرئيس السوري على زيارة بيروت.

وهذا الاعلان الحريري عن عزم الرئيس الاسد هذا وتحديد تاريخه، اثار الكثير من التساؤلات، لانه من غير المعقول ان يكون رئيس الحكومة اللبنانية قد اطلق ذلك الاعلان من غير علم الدوائر السورية ذاتها.

ومن هذه التساؤلات الملفتة:

لماذا يزور الاسد بيروت... وبيروت كلها تزور الاسد كل يوم؟

لماذا توقيت الزيارة في الوقت الذي يتقرر فيه مصير انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية، وهل هذه الزيارة، اذا ما تمت، ستكون مؤشراً على «التمديد» لولاية الرئيس الياس الهراوي، ام افتتاحاً لعهد جديد في لبنان؟

لماذا طرح في الاصل موضوع زيارة الرئيس السوري الى بيروت في هذا الوقت، مع ان الموضوع لم يكن وارداً، ولا سيما في اذهان اللبنانيين، الذين لا فرق لديهم من الناحية العملية اذا زار الرئيس السوري بيروت او لم يزر. ذلك ان الذين ينادون على سبيل الاحراج، بمثل هذه الزيارة، هم الذين يريدون فعلاً فصل المسار السوري عن المسار اللبناني. وقد اثبت الحريري في نيويورك أنه من هؤلاء، مع انه لفظياً يتحدث عن التلازم التاريخي بين البلدين.

إذ إن الدعوة الى فصل المسارين السوري واللبناني تتخذ عناوين واشكال متعددة، لعل أبرزها دعوة البعض الى اعتراف سوريا باستقلال لبنان عنها باقامة تمثيل ديبلوماسي مرة، ثم باحراج الرئيس السوري، بالتساؤل عن عدم زيارته الرسمية الى لبنان، لأن التفسير الذي يتوخاه دعاة الفصل بين المسارين، هو ان عدم الزيارة يشكل عدم اعتراف باستقلال لبنان، تماماً مثل رفض التمثيل الديبلوماسي بين البلدين.

الهراوي «زعلان»

ويقال في بيروت، والله أعلم، أن الرئيس الياس الهراوي أرغى وأزبد واستشاط غيضاً عندما سمع بتصريح الحريري عن زيارة الأسد في نيويورك. ومنهم من يقول إن غضب الهراوي مرده الى أن رئيس الجمهورية هو الذي أسر الى رئيس الحكومة بأنه يعمل على زيارة للرئيس الأسد الى بيروت، فأفشى السر وأساء الأمانة.

ويقول القائلون في العاصمة اللبنانية إن رئيس الجمهورية ظل يعمل ثلاثة أشهر على إقناع الأسد بالزيارة، مع إبقاء توقيتها سراً. كما يقال إن الهراوي استغرب الى درجة الحنق كيف ولماذا قرر الحريري إعلان ذلك في أميركا.

لكن الأغرب من ذلك أيضاً، أن تشيع دوائر الحريري بصورة غير مباشرة أن رئيس الحكومة اللبنانية أعلن ما أعلن في الولايات المتحدة بعلم السوريين وبموافقة ضمنية منهم، بغية إفساد فكرة الزيارة بإفشائها وطرحها للتداول العلني فيعدل الرئيس السوري عنها، لأنه غير راغب في زيارة رسمية الى لبنان في الوقت الحاضر، لكنه في الوقت ذاته محرج أمام لجاجة صديقه «أبو جورج» وإصراره على استضافته قبيل موعد الاستحقاق الرئاسي، لعل ذلك يسعف في تمديد الولاية الهراوية مرة ثانية.

وروج الحريريون في لندن وباريس، أن «معلمهم» خبط في نيويورك خبطة معلم، إذ إنه بكلمة واحدة أفسد خطة الهراوي باستحضار الرئيس الأسد الى بيروت في وقت يناسبه، كما إنه أفسد خطة الهراوي في التمديد أمام الأميركان، بطرحه أسماً آخر يناسب المرحلة المقبلة.

الحريري واميركا

أن يعلن الحريري عن زيارة الاسد المزعومة الى بيروت امام مجلس العلاقات الخارجية، الذي يضم نخبة مهمة من المفكرين والمستشارين والاستراتيجيين السياسيين الكبار في الولايات المتحدة الاميركية، وبينهم عدد غير قليل من اليهود النافذين، لا يشكل فقط اعلاناً عن الاستعداد لفصل المسارين السوري واللبناني بالمعنى المتقدم، أنما يشير في الدرجة الاولى الى عمق ارتباط الحريري شخصياً بالاجهزة الاميركية ومنها اجهزة الاستخبارات.

وهذه العلاقة «التحتية» للحريري مع الاجهزة الاميركية سابقة كثيراً لوصوله الى رئاسة الحكومة. وقد يكون ان هذه العلاقة هي التي اوصلته.

فالسمعة الواسعة التي حظي بها الحريري خلال الحرب اللبنانية، من خلال الواجهة التي حملت اسمه بتعليم اعداد كبيرة من الطلاب اللبنانيين في المدارس والجامعات الغربية، هي التي فرشت له الطريق الى السراي فيما بعد. وحقيقة الامر كما يقول بعض الاميركيين ان تلك العملية، اي تعليم الشبان اللبنانيين في الغرب على نطاق واسع، هي تنفيذ لبرنامج اعدته «وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية» بعدما تزايد عدد الطلاب اللبنانيين، الذين نالوا منحاً للتعليم والتدريب في الدول الشيوعية أيام الحرب الباردة، مما دفع الدوائر الاميركية الى التفكير في سبل لوقف التوجه التعليمي اللبناني باتجاه الشرق الشيوعي، فكان برنامج التعليم الواسع تحت واجهة الحريري.

والدليل على ذلك ان برنامج الحريري المذكور، توقف ولم يعد له ذكر، بعد انتهاء الحرب الباردة في اواخر الثمانينات.

وكما كان برنامج التعليم واجهة تختفي وراءها، كعملية انسانية، علاقة سياسية من نوع آخر، وعبر الاجهزة تحديداً. كذلك كانت علاقة الحريري المعلنة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك تحت واجهة الاستثمار الحريرية في فرنسا، نوعاً من صرف الانظار عن علاقته الاساسية مع الولايات المتحدة، او تخفيفاً منها، امام اللبنانيين والعرب وبقية العالم.

الوزير الاول والوزير الاوحد

واذا كان رئيس الحكومة كما يقول التوانسة هو الوزير الأول، فإن رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في مجلس وزرائه هو الوزير الأوحد... حتى عندما تصوت غالبية مجلس الوزراء ضده، فتنفذ كلمته ويبقى المعارضون في مقاعدهم.

فهو وزير المال، لا تسقط «ليرة» من الخزانة إلا بعلمه وارادته.

وهو وزير الدفاع، الذي هو سمن وعسل على قلب وزير الدفاع الاسمي، كما هو سمن وعسل على وزير المال الاسمي.

وهو وزير الخارجية، الذي يجوب الآفاق والدول، ويزور الرؤساء والزعماء في بلدانهم، من غير اصطحاب وزير الخارجية، فارس بويز، ولو على سبيل اللياقات، وربما من غير علمه ومن دون اي محاضر عن اجتماعاته ولقاءاته تقدم الى ارشيف الخارجية او تبلغ الى مجلس الوزراء.

فهو في لبنان رئيس حكومة بحلة مقاول، وفي الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة، هو مقاول بحلة رئيس حكومة.

ويتحدث اللبنانيون عن زيارته الاخيرة الى ارمينيا والمشاريع التي تختفي وراءها بما يقدره البعض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

ولهذا دعا النائب بطرس حرب، وزير الخارجية الى الاستقالة من الحكومة احتجاجاً واعتراضاً على مصادرة الحريري لدور الوزير ووظيفته.

ولسنا ندري ما اذا كان احد في دمشق سوف يطالب باستقالة جبران كورية بعدما استولى الحريري على وظيفته كناطق بلسان الرئيس السوري، كما سلف القول.

سفير السلام

لكن الرئيس الهراوي على ما يبدو راض عن نتائج محادثات *الحريري في أميركا حول عملية السلام، سواء مع المسؤولين في* الخارجية الأميركية، ومنهم مارتن إنديك السفير الأميركي السابق لدى اسرائيل الذي اجتمع مرتين الى رئيس الحكومة اللبنانية، مرة بحضور السفير الأميركي الراحل قريباً ريتشارد جونز، وسواء مع كوفي أنان، الأمين العام للامم المتحدة، حيث استعرض معه مسألة القوات الدولية في الجنوب اللبناني بعد إعلان النرويج عزمها على تخفيف عدد قواتها العاملة هناك من ٦٠٠ جندي الى ٢٠٠، بالاضافة الى العرض الاسرائيلي بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة.

كما تعرف الحريري على السفير الأميركي الجديد في بيروت دايفيد ساترفيلد، وهو ليس غريباً عن العاصمة اللبنانية، ويشغل حالياً منصب مدير مكتب اسرائيل والشؤون العربية - الإسرائيلية في الخارجية الأميركية.

والسفير الأميركي الجديد، بحكم موقعه الحالي، ملم إلماماً دقيقاً بتطورات عملية السلام العربي - الإسرائيلي وجميع مراحل المفاوضات السابقة بين الفريقين.

وهذا يفسر الى حد ما التفاؤل الذي أعرب عنه الحريري حول عملية السلام، وإمكانية التحرك الإيجابي الأميركي لتنشيط العملية في غضون فترة قصيرة لا تتعدى أسابيع قليلة. بل إنه أعرب عن اقتناعه بإمكانية التوصل الى افاق شامل للسلام في غضون ثلاثة أشهر فقط، على حد قول المصادر الأميركية، إذا ما قررت اسرائيل العودة الى طاولة المفاوضات.

وهذا أيضاً ما أكده السفير جونز بعد حضور اجتماع الحريري مع أنديك بقوله: «إننا نعتقد بأن سوريا ولبنان جادتان في البحث عن السلام، ونحن نشجع ذلك ونأمل أنه مع التقدم على المسار الفلسطيني، سوف يحدث تقدم على المسارين السوري واللبناني.

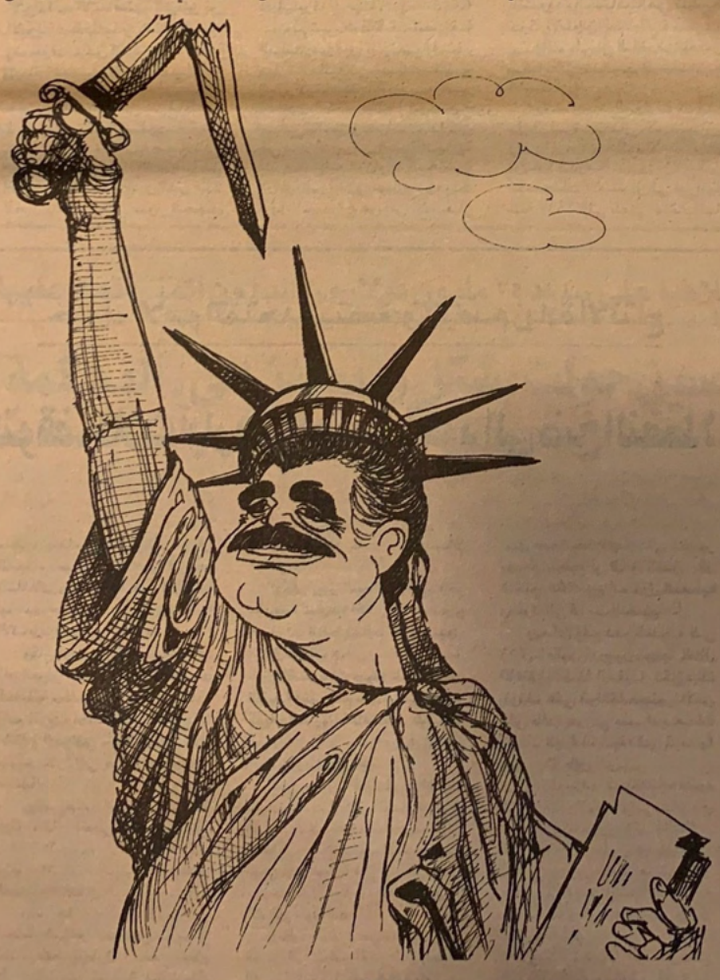

سوريا

بعدما تأخرت ستة أشهر بسبب «ضعف السيولة»

هم الدفاع يأكل من صحن الميزانية ومخصصاته ترتفع الى ٣٩,٥ مليار ليرة!

لم تخف جهات على مقربة من وزير المال الدكتور محمد خالد المهايني، أن تأخر مشروع الميزانية العامة في الوصول الى البرلمان، سببه ضعف السيولة. وكانت الوزارة اعدت مشروع ميزانية تبلغ اعتماداتها نحو ٢٣٧,٣ مليار ليرة سورية (٤,٧٤٦ مليار دولار وفق سعر الصرف الحر للدولار الذي يساوي ٥٠ ليرة سورية للدولار)، بحيث انها مثلت زيادة فعلية نسبتها ٨,٦٨٪ عن الميزانية العامة للسنة الماضية.

وجاء في المشروع الذي ناقشه البرلمان على عجل وأقره، ان الاعتمادات بلغت ٢٣٧,٣ مليار ليرة منها مبلغ ١١٧,٧ مليار ليرة للانفاق الجاري و١١٩,٦ مليار ليرة للانفاق الاستثماري.

ونسبة «الزيادة المطلقة» بلغت ١٢,٤٪، منها مليار ليرة بسبب قرارات تعديل سعر الصرف الحسابي التي اتخذت اخيراً واعتمدت سعر ٤٥,٥ ليرة للدولار بدلا من ٣٥ ليرة.

لكن خبراء قالوا ان «الزيادة الفعلية» في الاعتمادات بلغت نحو ١٤ مليراً، اي ما يساوي ٦,٦٨٪.

ويرجح المراقبون الماليون ان الحكومة ستستمر في خطواتها لتوحيد سعر الصرف بشكل تدريجي، إذ ان الاعتمادات حسبت على اساس سعر صرف موحد هو ٤٥,٤ ليرة للدولار في عمليات الشراء و٤٥,٥ ليرة مبيعاً وذلك في بنود الانفاق والايرادات والموازنات التقديرية لجهات القطاع العام الاقتصادي عن السنة المالية المذكورة.

ويقل هذا السعر بنسبة ١٠٪ عن السعر الفعلي للدولار. ويعتبر توحيد سعر الصرف مطلباً اساسياً للمستثمرين العرب والاجانب للعمل في البلاد. إضافة الى مواضيع إلغاء القانون ٢٤ الذي يمنع تداول القطع الاجنبي وعدم وجود مصارف خاصة.

وقالت مصادر رسمية ان الحكومة لا تزال تعتمد اسعار اخرى مثل الرسمي ١١,٢٥ ليرة للدولار والتشجيعي البالغ ٤٢ ليرة في عمليات احتساب الرسوم الجمركية، وانها لم تدرج اي تعديل في الميزانية خشية ان يؤدي ذلك الى ارتفاع في اسعار السلع في البلاد.

الى ذلك، شدد الدكتور محمد خالد المهايني على ان «الالتزام بمبدأ ضغط الانفاق العام وزيادة الايرادات والاتجاه نحو التوازن بين الايرادات الذاتية والانفاق العام وتخفيف عجز الميزانية العامة للدولة كانت من الاسس المهمة التي روعيت في اعداد مشروع الميزانية». لافتاً الى انها تكفل نظرياً توفير ٨٦ الف فرصة عمل منها ٢٠٦٤٢ فرصة عمل في القطاع الاداري و٣٨١٣٣ فرصة في القطاع الاقتصادي. ويقدر عدد الذين يدخلون الى سوق العمل سنوياً بأكثر من ٢٠٠ الف شخص.

وتوقع البيان الرسمي، الذي قرأه المهايني امام النواب، ان تؤدي المشاريع المرخصة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠ الى توفير نحو ٢٧ الف فرصة عمل.

اما واردات الميزانية ومجالي انفاقها، فان الوزير فندها بأن الاعتمادات الاستثمارية تبلغ ١١٩ ملياراً منها ٩٥ ملياراً (اي نحو ٨٠,١٪) مغطى بالموارد المحلية ومبلغ ٢٣ ملياراً من الموارد الخارجية الآتية من قروض عربية كويتية وسعودية واماراتية.

وكما في الميزانيات العامة السابقة، ظل الهم الدفاعي يأكل من صحن الميزانية، ومخصصات وزارة الدفاع في الميزانية الجديدة ارتفعت بنسبة ٣,١٪ عما كانت عليه السنة الماضية.

وبلغت ٣٩,٥ مليار ليرة سورية من اصل ١١٧,٧ مليار ليرة هي اعتمادات الانفاق الجاري من اجمالي الاعتمادات البالغة ٢٣٧,٣ مليار ليرة.

ولم تسر المناقشات تحت قبة البرلمان من دون إثارة مسألة تأخر وزارة المالية في اعداد وتقديم الميزانية، فطلب النائب ياسر نحلاوي الكلام طالباً توضيح اسباب التأخير ومتسائلاً: «اذا كان بقي ستة اشهر من السنة الجارية هل ستستطيع الوزارات المختصة الراغبة في اطلاق مشاريع جديدة، انهاء استدراج عروض الاسعار ودرسها؟».

فرد المهايني بان «الاسباب تعود الى ظروف انخفاض اسعار النفط الخام ومشتقاته في الاسواق الدولية بنحو ٣٠٪، ودراسة بدائل معالجة نتائج انخفاض واردات

النفط التي تمثل ٤٨٪ من الايرادات المحلية الذاتية».

واشار الى انه على الرغم من الصعوبات «حافظنا على اعتمادات الانفاق العام لتنفيذ المشاريع التنموية والمساهمة في تنشيط حركة الاسواق المحلية».

وأكد على ان التأخر لن ينعكس سلباً على تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وخصصت الموازنة ١١٩,٦ مليار ليرة للانفاق الاستثماري (٥٠,٤٪ من اجمالي الاعتمادات) بزيادة قدرها نحو ١٠٪ على مخصصات الاستثمار في ميزانية سنة ١٩٩٧ التي بلغت اعتماداتها ٢٢١,١ مليار ليرة.

وهذا الانفاق، في نظر المحللين الاقتصاديين، يعكس الجهد التنموي المستهدف في استكمال البنى التحتية اللازمة في البلاد وتدعيم القاعدة الانتاجية للاقتصاد.

لكن النائب نحلاوي طلب من الوزير المهايني اعطاء رقم فعلي عن نسبة العجز في الميزانية، خصوصاً ان البلاد على عتبة «تحديات» القرن المقبل مثل مواجهة تطبيق «اتفاقية التجارة الحرة» سنة ٢٠٠٥ وتنفيذ «اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي» سنة ٢٠٠٧ وتطبيق «اتفاق منطقة التجارة الحرة» مع الدول العربية سنة ٢٠٠٨.

فأقر المهايني، بأن «نسبة اجمالي العجز (عجز الميزانية زائد العجز التمويني) قياساً الى اجمالي الناتج المحلي انخفض من ١٨,٥٢٪ الى ٠,٥٢٪ بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٩٦ بفضل ترشيد الانفاق العام وتنمية الموارد المحلية وانجاز التراكم المحاسبي الذي وفر عشرات المليارات من الليرات نتيجة تحسن اساليب التحقق والجباية والوصول الى الشرائح العليا من المكلفين سداد الضريبة». واشار الى انه اعد دراسة شاملة للتشريع الضريبي في البلاد.

ويبلغ عدد العمال ١,٢٧ مليون شخص يضاف اليهم ٤٣٩ الف متقاعد، مما ادى الى تخصيص ١٠٢ مليار ليرة للاجور منها ٦٧ مليار ليرة رواتب وأجور مقطوعة.

وارتفعت مخصصات الديون والالتزامات الخارجية من ٩,٧ مليار ليرة سنة ١٩٩٧ الى ١٥,٤ مليار ليرة هذه السنة بسبب ارتفاع اعتماد سداد الديون الخارجية من اربعة مليارات الى ٧,٥ مليار ليرة نتيجة تسوية مشاكل الديون مع فرنسا (١,٨ مليار فرنك فرنسي) والبنك الدولي (٥٢٦ مليون دولار)، بما في ذلك الناتج عن تعديل سعر الصرف الحسابي (الرسمي) من ٣٥ ليرة الى ٤٥,٥ ليرة.

وضمن خطة تحسين الجباية وادخال اموال الى الخزينة، وخصوصاً الاموال من العوائد الجمركية، بدأت سلطات الجمارك بحملة منظمة لمكافحة «ظاهرة التهريب» التي تشمل بشكل خاص السجائر والادوية والالبسة الجديدة والمستعملة والعاب الاطفال والادوات الزجاجية المنزلية والدراجات النارية واجهزة التقاط البث التليفزيوني والمازوت، وكل ما تصل اليه يد المهربين من الاسواق المجاورة.

وهذه الظاهرة المتفشية، بدأت تشكل خسائر فادحة للخزينة التي تحتاج الى المال للانفاق وسداد العجز.

وتأتي هذه الخطوة بعد انتشار التهريب في المدن الى حد لم يعد يمكن السكوت عليه، خصوصاً مع بروز ظاهرة «مدن التهريب المتخصصة»، حيث اصبح في كل مدينة او محافظة بقعة للمهربين يعرضون فيها بضائعهم ويقصدها الزبائن من المدن والقرى المحيطة والقريبة للتبضع. واهم هذه الاسواق شبه النظامية مدينة «قصايا» القريبة من دمشق، و«سراقب» بمحافظة حلب والمناطق المحيطة، و«العريضة» في محافظة حمص وضواحيها.

وعلى الرغم من ان عيون رجال الجمارك غير غافلة عن هؤلاء، الا ان طبيعة تلك المناطق تساعد المهربين الذين يمتلكون خبرة بتفاصيل ودقائق جغرافية تلك المناطق التي غالباً ما تكون وعرة المسالك لدرجة يصعب معها التنقل بحرية واستخدام اليات وسيارات رجال الجمارك، ما يفسر في هذه الحالة استخدام المهربين لوسائل بدائية في تنقلاتهم مثل الحمير والبغال.

ومن طرائف المهربين انهم يدربون الحمير والبغال على الطرق والمسالك التي تعبر الحدود المشتركة بين سوريا والدول المجاورة، التي تأتي منها البضائع المهربة، فيتم تحميل تلك البهائم بالبضائع المهربة وتركها لتمضي وحدها الى المكان المحدد تجنباً للمساءلة القانونية عندما يتم ضبط تلك البضائع. وقد اسهمت ظاهرة استخدام الحمير والبغال في عمليات التهريب في رفع اسعارها وفقدانها من السوق ومن الشوارع لدرجة انها باتت من السلع النادرة *التي يكثر الطلب عليها*.

وقد تم كشف هذه الطريقة المبتكرة نتيجة حادث سير عندما اصطدمت سيارة شاحنة بعدد من الحمير، التي كانت تحمل كمية من حديد البناء المهرب. وبسبب تصعيد مصلحة الجمارك حملتها ضد التهريب والمهربين تقلصت الى حد بعيد اهمية «مدن التهريب».

وحسب المدير العام للجمارك، اللواء عادل عبد العال، انه «بلغ عدد القضايا المحققة للمواد المصادرة خلال الربع الاول من العام الحالي ٣١٩٨ قضية، وبلغت قيمة المواد المصادرة حوالي ١٣٠ مليون ليرة سورية، وبلغ مجموع رسومها حوالي ٦٦ مليون ليرة، وتصل غراماتها الى حوالي ٥٦٨ مليون ليرة».

وخلال الاشهر الاربعة الماضية، وقعت صدامات بين رجال الجمارك والمهربين واسفرت عن وقوع جرحى وقتلى من الجانبين. واضافة الى الحملة التي شنتها السلطات ضد التهريب، فقد نشأت ظواهر جديدة ساهمت بتقليص سوق المهربات. فقد باتت الاسواق السورية مفتوحة لكافة انواع البضائع والمعدات والاجهزة التلفزيونية والمواد الضرورية التي يستوردها تجار متخصصون بشكل نظامي.

كما ان صدور القانون رقم عشرة اتاح الفرصة لاقامة عشرات المصانع التي تنتج ما يحتاجه السوق من البسة ومعدات واجهزة كهربائية وادوية وغيرها. وهي سلع تطرح في الاسواق السورية حالياً وبأسعار مناسبة. وكان صناعيون سوريون قد اشتكوا في الماضي من ان وجود السلع المهربة يسبب الكساد للبضائع المحلية، مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.

العراق

خبراء الأمم المتحدة ينصحون بعدم زيادة الانتاج

بعد ١٩ سنة من التوقف ثلاث آبار في الجنوب تعود الى ضخ النفط!

بعد توقف دام ١٩ سنة، اعادت «شركة نفط الجنوب» تأهيل ثلاث آبار هي «البزركان» و«الكفة» و«ابو غرب» في محافظة «ميسان» على بعد ٤٠٠ كيلومتر الى الجنوب من بغداد.

وكان الانتاج في الآبار الثلاث توقف بسبب اندلاع الحرب بين العراق وايران سنة ١٩٨٠ واستمرت حتى سنة ١٩٨٨.

وقد تم استئلام انتاج النفط الخام من الآبار الثلاث بعد بناء محطات الانتاج ومستودعات الضخ الى ذلك بدأت «شركة نفط الجنوب» اشغال المرحلة الاولى في تطوير حقل «غرب القرنة» على بعد ٦٥ كيلومتراً شمال البصرة. ومن المتوقع ان يبدأ انتاج النفط في غرب القرنة في خواتيم هذه السنة.

وفي خطط «شركة نفط الجنوب»، على ما كشف مديرها العام ياسين الدبوني، اعادة بناء مصب «ميناء خور» العميق شمال الخليج، الذي اصيب باضرار بالغة اثناء الحرب العراقية - الايرانية واثناء حرب الخليج سنة ١٩٩١، كما ستقوم ببناء رصيفين للتحميل. الميناء سيكون جاهزاً لرسو الناقلات وتحميلها هذه السنة ليضيف طاقة تحميل قدرها ٦٠٥ الاف برميل يومياً.

وكان فريق من الامم المتحدة قد زار العراق مؤخراً وتفقد المنشآت النفطية بطلب من الامم المتحدة وقدم تقريراً نصح فيه بعدم زيادة الانتاج العراقي من النفط بشكل سريع نظراً الى حالة منشآته النفطية.

ويقدر خبراء الامم المتحدة طاقة الانتاج النفطي العراقية حالياً بـ ٢,١٥٨ مليون برميل في اليوم بينها ٦٣٠ الف برميل للاستهلاك المحلي والتصدير الى الاردن.

وقد اجاز مجلس الامن في شباط/ فبراير الماضي، للعراق تصدير نفط بقيمة ٥,٢ مليار دولار كل ستة اشهر لتمويل مشتريات المواد الاساسية بدلاً من مليارى دولار، كما كانت الحال سابقاً.

ويؤكد المسؤولون العراقيون انه ليس بوسعهم تصدير سوى ما قيمته اربعة مليارات دولار بسبب الاضرار الكبيرة التي تعرضت له المنشآت النفطية.

وكان وزير النفط العراقي، عامر محمد رشيد، اكد ان مستوى صادرات النفط تقارب ١,٦ مليون برميل في اليوم.

واضاف ان حجم الصادرات النفطية سيرتفع بعد وصول قطع الغيار الضرورية للمنشآت النفطية ليصل الى ١,٨ مليون برميل ثم الى مليوني برميل في اليوم.

على صعيد آخر ذكرت نشرت «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) النفطية المتخصصة، أن فريقا من الامم المتحدة تفقد مؤخراً المنشآت النفطية في العراق ابدى عدم تأييده لزيادة سريعة في القدرة الانتاجية لهذا البلد.

ونقلت النشرة عن تقرير رفعه الفريق الى مجلس الامن الدولي قوله انه بغية الوصول الى الهدف «لا بد من التفكير في تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج، لكن هذا سيتعارض مع جميع مبادىء حسن ادارة الحقوق النفطية».

وحذر تقرير الخبراء من ان «مثل هذه الخطوة يمكن في غضون بضعة اسابيع ان تلحق الضرر بكل النظام، ابتداء من الحقول النفطية وصولاً الى انابيب التصدير».

ويمكن رفع هذه الطاقة الى ٢,٣٥٦ مليون برميل يومياً خلال الاشهر الستة المقبلة، لكن هذا يتوقف على موافقة مجلس الامن على طلب عراقي بشراء معدات لتجديد البنية التحتية تقدر قيمتها بنحو ٣٠٠ مليون دولار.

والتقديرات المتعلقة بقدرة الانتاج العراقية، على ما يرى المراقبون النفطيون، تقل بالتأكيد عن رقم ٢,٩٦٦ مليون برميل يومياً الذي قدمه وزير النفط العراقي عامر رشيد الى فريق الامم المتحدة عندما تفقد المنشآت في آذار/ مارس الماضي.

ويؤكد تقرير الخبراء ان «الزيادة التدريجية في الانتاج مدعومة بالاستثمارات هي الخيار الوحيد الصالح للسنة او للسنتين المقبلتين». (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحتين ١٢ - ١٣)

إسرائيل

بعد التعاون في المجال الفضائي والأقمار الصناعية

جمعية الصناعيين تطلب ٢٠٠٠ خبير اليكتروني من الهند

❐ طالبت الشعبة الاليكترونية في «جمعية الصناعيين» من الحكومة السماح بادخال ٢٠٠٠ خبير اليكتروني هندي مختصين بالبرمجة لسد النقص من العاملين الفنيين في الصناعات التكنولوجية العالية.

وقد كشف عن ذلك وزير المالية يعقوب نيمان، في خطاب القاه في الاجتماع السنوي لمجلس أمناء الجامعة العبرية، وذلك من قبيل الاعتراض على هذا التوجه لدى جمعية الصناعيين.

وبدلاً من ذلك، طالب وزير المالية المؤسسات الاكاديمية الاسرائيلية بزيادة اعداد الطلاب المتخصصين في التكنولوجيا العالية وتحسين نوعيتهم، بدلاً من استيراد الفنيين في هذا المجال لسد نقص طارىء.

لكن الصناعات الاليكترونية الاسرائيلية تقول ان النقص الحالي في مجالات الهندسة الاليكترونية وبرمجة الكومبيوتر، اكبر بكثير مما تتصور الحكومة، اذ يبلغ النقص الحالي حوالي عشرة آلاف خبير اليكتروني.

كذلك تطرق الى هذا الموضوع يعقوب فرانكل، حاكم البنك المركزي، مؤكداً انه ليس هناك نقص في الاسواق، انما هناك نقص في الايدي العاملة المدربة، مشدداً على ضرورة توسيع مجالات التدريب الاليكتروني والتكنولوجيا العالية لجميع الموظفين، لأن النقص في الخبرات المتقدمة هو الآن الذي يحد من التوسع في التكنولوجيا العالية.

التعاون الفضائي

ويبدو ان تل أبيب تتوجه الى نيودلهي للحصول على كفاءات تكنولوجية، لأن السوق الهندية متخمة بالكفاءات المتقدمة، التي لا تجد مجالات كافية للعمل والبحث في بلادها، فضلاً عن وجود تعاون بين البلدين في مجالات تكنولوجية مهمة.

وكانت نشرة «فورن ريبورت» البريطانية، ذكرت أخيراً ان الاستخبارات الاسرائيلية تزود الهند بمعلومات فضائية عن باكستان، حصلت عليها من خلال القمر الصناعي الاسرائيلي «أفق». وفي المقابل، كما ذكرت النشرة البريطانية، ان الهند تسمح لوحدة متخصصة بالرصد، هي «الوحدة ٨٢٠٠» بالقيام بمهام استخباراتية فوق الاراضي الهندية.

ولما كانت هذه المعلومات قد صدرت بعد اجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية، فقد فسر هذا التعاون الهندي - الاسرائيلي على أنه قد يشمل المجال النووي أيضاً، مع ان النشرة التي أوردت الخبر لم تلمح الى ذلك.

والمعروف ان اسرائيل في المجال النووي، تتعاون مع دول خارجية لضيق رقعتها، حيث اجرت تجاربها السرية السابقة بالتعاون مع دولة جنوب افريقيا عندما كانت تحكمها الاقلية البيضاء.

وبانهيار الحكم العنصري الابيض في جنوب افريقيا، اخذت تتردد شائعات عن انتقال التعاون النووي الاسرائيلي الى الهند. بل ان بعض المحللين ذهب الى حد القول ان من اصل التجارب الخمسة التي أجرتها الهند هناك واحدة على الاقل لحساب اسرائيل.

قمح «النقب»

ومن ناحية ثانية اقامت «شركة باريلا» الايطالية، وهي اكبر شركة في العالم لصنع المعجنات، مشروعاً مشتركاً للبحوث الزراعية مع «معهد فولكاني» الاسرائيلي في «بيت دغان»، بغية زراعة «قمح الدرهم» في «صحراء النقب»!

ويهدف هذا المشروع الذي يرعاه «معهد بيريز للسلام»، الى زرع القمح القاسي لريّه بالمياه المالحة في مناخ مستقر الحرارة. ذلك ان التجارب التي اجريت قد اثبتت ان هذه العملية تنتج نوعية عالية من «قمح الدرهم» لصنع دقيق المعجنات.

ويقول الخبراء الاسرائيليون، ان تجاربهم لانتاج انواع محسنة عالية النوعية من «قمح الدرهم»، المناسبة «لصحراء النقب»

والمقاومة لامراض النباتات المحلية، قد اثارت اهتماماً خاصاً في مصر والاردن.

وفي رأي هؤلاء الخبراء، ان المشروع المذكور قد يصبح اساساً صالحاً للتعاون الاقتصادي الاقليمي من حيث جعل منطقة الشرق الاوسط مصدراً مهماً لأنواع القمح اللازمة لصناعة المعجنات في العالم.

وفي رأي الدكتور اوري كوشنير، رئيس دائرة بحوث البذور والمجموعات الوراثية النباتية في «معهد فولكاني» ان هذا المشروع من شأنه ان يجعل اسرائيل دولة مصدرة للقمح ويشجع على زيادة المساحات المزروعة قمحاً في «النقب».

اسقاط الغاز القطري

وعلى صعيد الطاقة تجري اسرائيل مفاوضات مع شركات استرالية ونيجيرية لشراء الغاز الطبيعي المسيل منها.

ذلك ان تل ابيب تهدف الى تلبية ما نسبته ٦٠ الى ٧٠٪ من احتياجاتها الغازية من الغاز المسيل على أن تستورد الباقي بشكله الغازي عبر خطوط الانابيب من الحقول المصرية المجاورة. وهكذا تكون اسرائيل قد اسقطت المشروع الاصلي الهادف الى استيراد الغاز من دولة قطر عبر «شركة انرون» الاميركية.

فالغاز المسيل سوف تستخدمه اسرائيل في توليد الكهرباء، بينما الغاز الطبيعي سوف تستخدمه في مجالات صناعية اخرى.

وفي النهاية من المتوقع ان يشكل الغاز نصف احتياجات اسرائيل من الطاقة، للتخفيف من استخدام الفحم الحجري لاعتبارات بيئية.

ومع ان المحادثات الاسرائيلية - المصرية حول الموضوع مجمدة في الوقت الحاضر بسبب تعثر عملية السلام، فان الاسرائيليين ماضون في التخطيط لمد خط انابيب الغاز عبر سيناء باعتباره أفضل الخيارات المتاحة بعد استئناف المفاوضات. لكن مصادر الصناعة الاسرائيلية متخوفة من الاعتماد على نيجيريا لاستيراد الغاز المسيل، نظراً الى ان نيجيريا دولة اسلامية متعاطفة مع العالم العربي.

وهناك عاملان ملحان وضاغطان على اسرائيل للتعجيل في اختيار مصادر الغاز الطبيعي:

● اولهما، انها اذا لم تجد مصدراً مؤاتياً قبل نهاية هذه السنة، فإنه يتوجب عليها أن تقيم محطة لتوليد الكهرباء على الساحل تدار بالفحم الحجري، وهو خيار يلقى معارضة بيئية شديدة.

● ثانيهما، ان اختيار الغاز الطبيعي المسيل، حتى بعد وجود مصادر موثوقة ومأمونة، يوجب على اسرائيل ان تقيم معامل في البحر على بعد كيلومترين او ثلاثة من الشاطىء لاعادة الغاز المسيل الى حالته الغازية الصالحة للاستعمال، وذلك بكلفة قد تصل *الى ٥٠٠ مليون دولار، فضلاً عن وجود تباين في الآراء حول موقع* هذه المعامل. اذ ان هناك فريقاً يفضل اقامتها قبالة «حيفا» بينما يفضل آخرون اقامتها قبالة مدينة «اشدود».

الاردن

تفاهم مع يوغوسلافيا على سداد ٣٤ مليون دولار من الديون المتراكمة عليها

أموال صهري الرئيس صدام حسين حوّلت بشكل وديعتين الى «المحكمة الشرعية»!

❐ دخلت حكومة عبد السلام المجالي في تفاوض مع جمهورية يوغوسلافيا، من اجل التوصل الى خطة لتسوية ديون متراكمة على الجمهورية اليوغوسلافية قيمتها ٣٤ مليون دولار بصفتها الخلف القانوني لاتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية الاشتراكية السابقة.

وكشفت مصادر في وزارة الصناعة والتجارة ان الجانبين، بعد تفاوض طال امده، اتفقا على وضع الية يقوم من خلالها الجانب اليوغوسلافي بتسديد الديون التي تراكمت مع فوائدها حتى بلغت ٣٤ مليون دولار.

وجاء هذا التطور بعد موافقة الوفد اليوغوسلافي، من حيث المبدأ، على تسديد هذه الديون مقترحاً عدداً من الخيارات بينها رد الدين في صورة مواد تموينية، ومعدات صناعية، او مبادلة الدين باستثمارات يوغوسلافية في عمان.

واختتم الوفد اليوغوسلافي، الذي ترأسه نائب وزير الخارجية رودسلاف بولفانيك، محادثاته التي اجراها في عمان مع عدد من الجهات الأردنية شملت الدكتور هاني الملقي، وزير الصناعة والتجارة وعدداً من المسؤولين في الوزارة.

كما التقى الوفد المسؤولين في جمعية رجال الاعمال الاردنيين ومسؤولين في «شركة مناجم الفوسفات» الاردنية التي تعود لها مجمل الديون اليوغوسلافية.

وتم الاتفاق بين الوفد اليوغوسلافي ومسؤولي «شركة مناجم الفوسفات» على ان يقوم وفد من الشركات الاردنية بزيارة يوغوسلافيا لتحديد الخيار المناسب ووضع الية لتسديد الديون.

ويذكر ان يوغوسلافيا كانت من المستوردين الرئيسيين لمادة الفوسفات من الاردن، وذلك قبل تفككها الى عدد من الجمهوريات في مطلع العقد الجاري.

وكان الطرفان ابرما اتفاقاً مماثلاً بينهما في اثناء زيارة قام بها وفد يوغوسلافي الى الاردن في شهر حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٧، غير ان الطرفين اخفقا في تحويله الى اتفاق نهائي بينهما ينهي قضية الدين الاردني على يوغوسلافيا، الذي تراكم عبر اعوام طويلة كانت بدايتها قبل نحو عشرين سنة.

وكانت الحكومة الاردنية وقعت سنة ١٩٧٨، مع ما كان يعرف انذاك اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية الاشتراكية، اتفاقاً للتعاون التجاري، غير ان الاجتماعات بين الطرفين توقفت سنة ١٩٨٥ نتيجة الحوادث التي شهدتها يوغوسلافيا، الامر الذي ادى الى تراكم فوائد الديون التي كانت وصلت ٢٠ مليون دولار لتصبح اليوم ٣٤ مليوناً.

واتفق الجانبان الاردني واليوغوسلافي على اقامة مجلس اعمال مشترك يفوضه الطرفان متابعة الدين واسترداده، كما اتفقا على مشروع لحماية الاستثمار بين البلدين ومشروع آخر لمنع الازدواج الضريبي. واتفقا ايضاً على اقامة مشاريع مشتركة وعلى توسيع حركة التجارة بينهما.

اموال صهر صدام حسين

وبعد اشهر من الجدل حسم زهير الخوري، رئيس مجلس إدارة «جمعية المصارف»، ما اثير حول اموال الصهر الثاني للرئيس صدام حسين، صدام كامل حسن المجيد، فأعلن جميع المبالغ التي كان أودعها صهر الرئيس العراقي في احد المصارف الاردنية «حوّلت الى المحكمة الشرعية في عمان».

وقال زهير الخوري، وهو في الوقت ذاته رئيس مجلس ادارة «بنك الاسكان»: «ان هذه الاموال أودعت باسم مؤسسة جنوب شرقي آسيا التي يملكها».

واضاف: «ان هذه الاموال حولت في وديعتين الى المحكمة الشرعية في عمان».

وقدر قيمة الوديعة الاولى بنحو ٤٨٩,٤٢٥ الف دينار، مشيراً الى انها حولت الى المصرف، الذي لم يذكر زهير الخوري اسمه، في السابع والعشرين من كانون الاول/ ديسمبر الماضي. والوديعة الثانية، التي قدر قيمتها بنحو ٧٣٠,٧٨٤ الف دينار فقد حولت الى المصرف ذاته في ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٩٨.

وكشف زهير الخوري، «ان الاتصالات مع مختلف المصارف العاملة في الاردن أوضحت انه لا توجد اي مبالغ اخرى لصالح صدام كامل حسن المجيد، او شقيقه حسين كامل، او لصالح زوجتيهما، او اولادهما او باسم مؤسسة جنوب شرقي آسيا، كما انه لا توجد عليه اي التزامات لأي مصرف من المصارف العاملة داخل الاردن».

مصادر اردنية كشف ان المصرف، الذي حولت اليه الوديعتان، هو «بنك أي.اند زد غرينديلز»، وهو ما قاله المدير العام للمصرف رفيق الحريري الذي اكد ايضاً تحويل اموال صدام كامل الى المحكمة الشرعية.

وجاءت التصريحات مخالفة لتصريحات اخرى وردت على لسان المحامي لؤي الدباس، وكيل رنا ورغد، ابنتي الرئيس العراقي صدام حسين، والمكلف بتقصي اموال حسين وصدام كامل حسن المجيد، الذي اعلن ان اموال الشقيقين كامل «مودعة في مصرفين محليين»، وانهما «وديعتان وحساب جار لا يتجاوز مجموعهما المليون دولار».

وقال الدباس، إنه بعد سنة من التقصي والبحث، لم يجد اموالاً باسم حسين كامل في صورة ودائع مصرفية او شركات اردنية، مؤكداً ان الاموال التي عثر عليها كانت باسم شقيقه صدام كامل، وهو زوج رنا صدام حسين، وان الوديعتين والحساب الجاري استعيدتا، وينصب عمله الآن على تحصيل الفوائد الناتجة عن هذه الاموال لمدة سنتين.

وكان حسين كامل المجيد وشقيقه صدام وزوجتاهما فرا الى الاردن في آب/ اغسطس ١٩٩٥ واقاما فيه ستة اشهر قبل عودتهما الى بغداد حيث قتلا مع عدد من اقاربهما.

وقال الدباس: «ان فوائد اموال صدام كامل تبلغ نحو ٦٢ الف دولار». غير ان رفيق الحريري، المدير العام لبنك «أي.اند زد غرينديلز» قال: «ان رصيد صدام في المصرف لم يتجاوز نصف مليون دولار»، مؤكداً ان المبلغ والفوائد عليه تقدر بنحو ٣٥ الف دولار حولت الى قاضي عمان الشرعي، بعد ابراز «حصر إرث» استغرق وقتاً طويلا مما دعم تحليلات تفيد انهما رضختا الى ضغوط للقيام بذلك من جانب شقيقهما عدي طوال السنتين الماضيتين.

وأكد رفيق الحريري انه لا توجد لدى اي فرع من فروع المصرف العاملة في الاردن اي حسابات اخرى باسم «مؤسسة جنوب شرقي آسيا»، او باسم صدام كامل حسين، وهو ما يناقض اقوال لؤي الدباس.

وكانت انباء ذكرت ان حسين وصدام كامل اخرجا معهما، لدى هروبهما من العراق الى الاردن، نحو ٣٠ مليون دولار اي ما يزيد كثيراً على المبالغ التي تم الكشف عنها في المصارف الاردنية، مما يثير التساؤل في شأن هذه الاموال ومصيرها، وما اذا كانت هذه حصة المصارف الاردنية فيها في حين هرب الباقي الى خارج الاردن.

السعودية

خشية من إحداث اهتزازات مالية

وزارة المال تصدر بصمت سندات بقيمة ٦ مليارات ريال لسداد ديون المقاولين المستحقة من سنوات!

❐ على الرغم من امتلاك المملكة احتياطياً ضخماً من النفط، فانها تعاني من نقص هائل في السيولة المالية. وقد انخفض معدل الدخل الفردي من ١٨,٥٠٠ دولار في سنة ١٩٨١ الى ٦٢٠٠ دولار هذه السنة، كما ان النفقات للسنة السادسة عشرة على التوالي قد زادت عن العوائد الحكومية، حيث تقلصت العوائد النفطية، فيما يتزايد عدد السكان بنسبة ٣,٢٪ سنوياً. وتوضح الاحصائيات ان نصف عدد السكان في المملكة (١٤ مليون نسمة) هم دون التاسعة عشرة.

وقد لجأت الحكومة بصمت، خشية احداث اهتزازات مالية، الى اصدار سندات خاصة لا تقل قيمتها عن ٦ مليارات ريال (١,٦ مليار دولار) لمقاولين يعانون من نقص السيولة لتغطية ديون مستحقة لهم تأخر سدادها منذ سنوات عدة.

وقد قامت وزارة المالية باصدار هذه السندات الخاصة لآجال تتراوح ما بين سنة واحدة وسنوات اربع وبتاريخ اصدار في الاول من حزيران/ يونيو الماضي لتغطية سداد الديون المتراكمة والمتأخرة والمستحقة لعدد من المقاولين وشركات بناء او موردي معدات طبية او شركات صيانة.

ومعظم السندات صدر لصالح شركات محلية، غير ان البعض الآخر منح لشركات مشتركة تضم شركاء اجانب.

وتحاول الحكومة سداد الديون المتأخرة الضخمة المستحقة للمقاولين والموردين والمزارعين، التي تراكمت بعد حرب الخليج في سنة ١٩٩١.

وفي سنة ١٩٩٦ سددت المملكة ٢٢ مليار ريال من الديون المتأخرة.

ولم يذكر حجم الديون التي سددت في سنة ١٩٩٧ غير ان اوساطاً مطلعة قدرت الرقم بما يزيد على ١٠ مليارات ريال.

وعلى الرغم من الجهود الضخمة لحل قضية الديون المتأخرة الشائكة، يقول اقتصاديون ان البرنامج قد يخرج عن مساره نتيجة انخفاض اسعار النفط هذه السنة، اذ انها تقل ٢٥٪ عن متوسط سنة ١٩٩٧.

غير ان الاقتصاديين رحبوا بالاصدار الجديد، واعتبروه دليلاً على نية الحكومة في تصفية الديون المتأخرة، باعتبار انتصحيح وضع الدين امرمستحسن وايجابي.

ولم يستطع مصرفيون تحديد مدى تأخر الديون التي يشملها الاصدار الحالي، غير ان البعض افترض انها ترجع الى ما بين ستة وسنوات ثلاث فيما يعتقد البعض انها اقدم من ذلك.

ويقول المحللون الماليون، ان هذه الدفعات مستحقة منذ فترة ومعظم المقاولين لا يمكنهم الاحتفاظ بالسندات حتى موعد استحقاقها، وهذا يعني ان عدداً كبيراً من المقاولين سيحصل على قيمة السندات نقداً من المصارف بسعر مخصوم. ويحتاج معظم المقاولين الى الاموال الآن لسدادها للمصارف على الفور. فالسندات صدرت بعائد اقل من السعر الذي يقترض به معظم المقاولين اموالهم لذا ينبغي عليهم الحصول على قيمتها نقداً. ولا يرجح احد ان يحتفظ به هؤلاء لمدة اربع سنوات.

وتستحق السندات التي يشملها الاصدار الحالي في حزيران/ يونيو ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ بفائدة ٥,٥٧ و٥,٨٣ و٥,٨٩ و٥,٩٥٪ على التوالي، تسدد بشكل نصف سنوي.

ويبلغ عائد قروض الريال بين المصارف السعودية لمدة سنة نحو ٦,٤٠٪.

واصدار اول حزيران/ يونيو الماضي هو ثالث اصدار خاص للسندات لمجموعة كبيرة من المقاولين وطرح الاصدار الاول بقيمة ٥,٥ مليار ريال في اذار/ مارس ١٩٩٥ واستحقت الشريحة الاخيرة منه في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

وجاء ثاني اصدار في نيسان/ ابريل ١٩٩٦ ويعتقد انه كان بين ٥ و٦ مليارات ريال واستحقت الشريحة الاولى منه في نيسان/ ابريل الماضي والاخيرة تستحق في نيسان/ ابريل ٢٠٠٢.

الى جانب ذلك اصدرت الحكومة سندات لبعض كبار المقاولين من الافراد كما اصدرت شهادات سداد خاصة للفلاحين.

غير ان الاصدار الحالي، يتصف بميزة جديدة وهي التمتع بتسهيلات «الريبو» (اسعار الفائدة على اعادة شراء الاوراق المالية) وهو ما يعني ان «مؤسسة النقد العربي السعودي» على استعداد لاعادة شرائها فوراً من المصارف. ويبلغ سعر «الريبو» السعودي حالياً ٥,٧٠٪.

الكويت

لأن المصنّع محلياً أغلى وأقل جودة

المنتوجات الخليجية تغزو الأسواق والكويتيون يقبلون عليها لرخص ثمنها!

❐ بدأت الصناعة تواجه منذ فترة منافسة حادة في السوق المحلي من المنتوجات الواردة من انحاء العالم شتى، وخصوصاً تلك المصنعة في دول «مجلس التعاون الخليجي»، نتيجة توافر الطاقات الانتاجية العالية، وقرب هذه الدول من سوق الكويت، واستفادتها القصوى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، التي تسمح بحرية مرور المنتوجات الصناعية الوطنية فيما بين هذه الدول وبحد ادنى من الاجراءات الجمركية.

كما تعاني الصناعات الكويتية من عجز دائم من ميزان التبادل التجاري مع جميع دول المجلس، حيث استوردت الكويت من تلك الدول سنة ١٩٩٦ ما قيمته ٢٤٠ مليون دينار كويتي مقابل تصديرها لمنتوجات قيمتها ٥٩,٣ مليون دينار. ويتنامى حجم واردات الامارة من دول المجلس بشكل سنوي منذ سنة ١٩٩٤ الى سنة ١٩٩٦ بنسبة ١٥٪. فقد بلغ العجز التجاري السنوي مع المملكة العربية السعودية ١١٧,١ مليون دينار، ومع الامارات ٣٠,٣ مليون دينار، والبحرين ١٣,٤ مليون دينار، وقطر ٣,٧ مليون دينار ثم سلطنة عمان ١,٣ مليون دينار.

ويرجع المحللون الاقتصاديون اسباب ارتفاع الصادرات الخليجية الى دولة الكويت الى الكفاءة التسويقية التي تتمتع بها المنتوجات الخليجية، وتشمل الاسعار والجودة والتوزيع والترويج، ثم الى توسع القاعدة الانتاجية الخليجية وتطورها نتيجة النهضة الصناعية في المملكة العربية السعودية، والتسهيلات والقروض المتاحة التي تقدمها لصناعاتها. فالمصانع الخليجية، وخصوصاً السعودية والاماراتية منها، استطاعت وضع وتنفيذ ومتابعة برامج تسويقية ملائمة لاختراق السوق الكويتي مكنتها من اكتساب شرائح متعددة من المستهلكين.

ونظراً الى توافر طاقات انتاجية عالية لدى العديد من المصانع الخليجية، فقد اسهم ذلك في انخفاض اسعار بيع منتوجاتها، اذ ان تكلفة الانتاج النهائي للوحدة تقل كلما ارتفعت كمية الانتاج. ومن هذا المنطلق، يعاني الكثير من المنتجين المحليين (الكويتيين) من عمليات اغراق السوق بالمنتوجات الخليجية.

اما من حيث الجودة، كما يقول المراقبون، فإن المصانع الخليجية بشكل عام تتميز بمرونة تقديم الجودة المطلوبة والمتفاوتة لمنتوجاتها (عالية - جيدة - مقبولة). فعلى سبيل المثال تتمتع منتوجات الحليب السعودية بجودة عالية ومذاق مميز، مما دفع الكثير من المستهلكين المحليين الى الاقبال عليها بغض النظر عن فارق السعر. ويعود السبب في ذلك الى ان الرياض اولت اهتماماً كبيراً لهذا القطاع من حيث توافر التسهيلات الفنية والائتمانية له بهدف السيطرة على السوق محلياً وخارجياً على المدى الطويل. كما توجد سلع في السعودية يتم انتاجها تحت اسم تجاري عالمي مميز تتمتع عادة بجودة عالية، مثل حفاضات «بامبرز» بترخيص من شركة «بروكتر اند كامبل» العالمية، و«هيكز» بترخيص من شركة «كمبرلي كلارك» العالمية، ومنظفات تحت اسم تجاري «تايد» و«لوكس» بترخيص من شركة «يونيليفرز العالمية». حيث لا تتوانى تلك الشركات العالمية عن القيام او المشاركة بحملات الدعاية والاعلان المكثفة على المنتوجات التي تحمل اسمها.

وبالتالي فانه على الرغم من ارتفاع اسعارها، مقارنة بما ينتج في الكويت، فانها تجتذب الكثير من المستهلكين لمجرد اكتسابها الاسم والشهرة.

كذلك فان رخص اسعار السلع السعودية جذب المستهلكين في الكويت، ومثال على ذلك منتوجات السجاد (الموكيت) السعودي والاصباغ، حيث اتضح ان تلك المنتوجات تلقى اقبالاً واسعاً من خلال المناقصات الحكومية وقطاع مقاولي البناء والتشييد، نظراً الى ان هذه الجهات تسعى الى الحصول على ارخص الاسعار بغض النظر عن الجودة والمواصفات. اما فيما يتعلق بجودة المنتوجات الكويتية فقد اتضح ان معظم المصانع تلتزم بالدرجة الاولى بتوفير منتوجات ذات جودة عالية ومنافسة، وذلك للحفاظ على سمعة المصنع من جهة، والتقيد بالمواصفات القياسية الكويتية الصادرة من وزارة التجارة والصناعة من جهة اخرى.

وعلى الرغم من انها ترفع شعار «الجودة» الا ان تلك الجودة يصاحبها تكاليف مرتفعة، ومن ثم اسعار بيع مرتفعة مما يحد من امكانية تصريف المنتوج بين الشرائح المختلفة من المستهلكين. وكان الاجدر، حسب عدد من المحللين الصناعيين، ان تسعى المصانع الكويتية الى توفير منتوجات ذات جودة متفاوتة (متوسطة ومقبولة) وتعبئة وتغليف ملائم بهدف خفض التكاليف واسعار البيع واكتساب شرائح جديدة من المستهلكين.

ولقد تمكنت المصانع الخليجية في السنوات العشر الاخيرات، من تأسيس شبكة توزيع فعالة لها في الكويت. فهناك وكلاء محليون ممثلون لهذه المصانع يقومون بخدمة التخزين والتوزيع المباشر. وقد اتضح ان هؤلاء الوكلاء يتلقون التسهيلات والدعم اللازم لتحقيق حجم المبيعات المطلوب منهم.

فعلى سبيل المثال، يقوم الوكلاء المحليون بتوزيع السجاد السعودي والاصباغ الاماراتية لتغطية السوق الكويتية عن طريق تجار الجملة، والدخول في الممارسات والمناقصات الحكومية ومتابعتها شخصياً. كما يقومون بتزويد المصنع السعودي والاماراتي بالعينات المنافسة الكويتية وغيرها لدراستها ومن ثم منافستها بأسعار اقل. اما فيما خص المنتوجات الغذائية والاستهلاكية، فقد ركزت المصانع الخليجية على توزيع وترويج هذه السلع عن طريق الجمعيات التعاونية في الكويت بشكل رئيسي. وذلك بوساطة الاتصال المباشر وغير المباشر مع هذه الجمعيات، وتقديم الحوافز المناسبة لها، كتوفير البرادات اللازمة لعرض المنتوجات بالمجان، واستئجار ارفف العرض الرئيسية، بما يتلاءم مع تسويق منتوجاتهم بأفضل طريقة تخدم مصالحهم التجارية.

من جهة اخرى حققت المصانع الخليجية نجاحاً ملموساً في تعبئة وعرض منتوجاتها الاستهلاكية بطرق متطورة ومبسطة في آن واحد. فمثلاً منتج الحليب السعودي «مراعي» اضاف ميزة امكانية فتح العبوة من دون الحاجة الى مقص، وامكانية شراء اربع لترات من الحليب في غلاف واحد سهل المناولة، وتقديم كمية مجانية عند شراء العبوة العائلية الكبيرة، واغراء المستهلك بالتذوق المجاني للمنتوج وقت الشراء، وما الى ... من عروض ترويجية يتطلبها السوق بشكل مستمر.

وعلى الرغم من ان نسبة كبيرة من المنتوجات الكويتية تتمتع بمستويات جودة عالية، الا انها تفتقد الى ادارة التسويق التي تراقب وتتابع التغيرات في اساليب توزيع المنتج النهائي.

وقد اسهمت عملية توفير التسهيلات المختلفة امام الصادرات الخليجية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، في دخول هذه المنتوجات الى الكويت.

ويقول المحللون الاقتصاديون العارفون بشؤون البيت الكويتي، ان وجود الملحقية التجارية السعودية في الكويت بصفة دائمة كان له الاثر الفعال في دعم وترويج الصادرات السعودية في الامارة الصباحية. اذ ان هذا الجهاز الحكومي المختص يقوم بخدمة مجانية للمصانع السعودية التي ترغب في التصدير الى الكويت، وذلك عن طريق توفير البيانات اللازمة عن السوق، والقيام بخدمة ربط شبكة معلومات واتصالات فعالة بين المصدر والتاجر السعودي في الكويت.

كما استطاعت الرياض الاستفادة القصوى من تسهيلات اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب ابرام اتفاقيات ثنائية للتعاون الاقتصادي مع بعض الدول العربية الاخرى كل على انفراد، فلاقت الصادرات السعودية بموجب هذه الاتفاقيات اسواقاً مفتوحة امامها، وبحد ادنى من الاجراءات والعراقيل.

واورد المحللون بعض الظروف التي ساعدت على ترويج المنتوجات السعودية في الكويت منها مثلاً ظروف غزو وتحرير الامارة، حيث كانت المصانع السعودية المورد الرئيسي لمعظم احتياجات الكويت لحوالي سنتين على الاقل، خصوصاً من المواد الاستهلاكية في ظروف توقف معظم المصانع الكويتية عن الانتاج. كما لاحظ هؤلاء ان المصانع الكويتية والخليجية تلتزم بطباعة صلاحية المواد الغذائية على منتوجاتها الا ان مدة هذه الصلاحية قد تختلف بين دولة واخرى. فمثلاً تحدد دولة الكويت مدة صلاحية الحليب الطازج بثلاثة ايام من تاريخ الانتاج حسب المتعارف عليه دولياً، بينما تحدد السعودية فترة الصلاحية للمنتوج ذاته بخمسة ايام مما يعطي فترة مناسبة لنقل وتخزين وبيع المنتوج السعودي في الكويت. كذلك فإن غالبية سائقي حافلات النقل السعودية يحملون الجنسيةالسعودية مما يسهل عليهم ويسرع في عمليات دخولهم منافذ البر الكويتية ويضمن وصول منتوجاتهم بالسرعة المطلوبة.

وهناك في نظر المحللين نوعان اساسيان من معوقات التسويق التي تواجه المصانع الكويتية، الاول نقاط ضعف تتعلق بالمنشأة الصناعية، والثاني تحديات خارج نطاق وسيطرة المنشأة. من هذه المعوقات عدم اهتمام العديد من المصانع بتوفير الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة العالية في مجال تسويق منتوجاتها.

وانفتاح السوق الكويتي لدخول المستوردات شتى من كل بقاع العالم بكميات واسعار متفاوتة قد تصل الى حد الاغراق، وخصوصاً من دول مجلس التعاون الخليجي، الى جانب ضعف الرقابة الجمركية على المنتوجات المخالفة للمواصفات والمقاييس المحلية او الدولية، إضافة الى النقص الملموس في دور اجهزة الاعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية المحلية لتوعية المستهلك باهمية دعم المنتوجات الوطنية.

اليـمـن

عبد الكريم الإرياني أمام النواب ملتمساً الثقة لحكومته

أزمة النفط رفعت العجز الى ٣٦ مليار ريال و«التصحيح الاقتصادي» سيستمر!

في اول مواجهة له مع مجلس النواب، قدم عبد الكريم الارياني، برنامج حكومته ملتمساً به الثقة للمضي في تنفيذه.

والبيان المسهب حمل الكثير من الوعود، وفرش الدرب امام النواب بالآمال لتركيز الوضع الاقتصادي وانهاضه منطلقاً من القول بأن الدول المانحة والمنظمات الدولية اعطت صنعاء مليارى دولار للمضي في تنفيذ التصحيح الاقتصادي، الذي بدأ على زمن الحكومة السابقة، وانه سيمضي قدماً في «تنفيذ اصلاحات اقتصادية واسعة في مجال الادارة والتوظيف والقضاء والرقابة واصلاح الاسعار».

واوضح الارياني ان حكومته ستمارس اقصى درجات التقشف في استخدام مواردها المتاحة، وستعطي الاولوية للمشاريع المرتبطة بدينامية النمو، وخلق فرص العمل، وتنمية المناطق النائية والمحرومة.

وحدد اهتمامات الحكومة في المدى المتوسط باتجاهات عدة ابرزها إزالة التشوهات في النشاط الاقتصادي وفق الية السوق، وتعزيز شبكة الامان الاجتماعي، وتحقيق معدل نمو حقيقي قابل للاستمرار، واصلاح الاجهزة الادارية والموازنة، ومواصلة برنامج التخصيص وإعادة الهيكلة، وتطوير القطاع المالي والمصرفي، والتخلص من المديونية الخارجية.

وتحدث عبد الكريم الارياني باستفاضة عن «تحديات فرضتها ازمة النفط العالمية التي باتت تمثل خطورة قصوى على الاقتصاد الوطني ولا تترك اي خيار سوى المضي في نهج الاصلاح بفاعلية وحزم».

واشار رئيس الحكومة الى ان ازمة النفط ضاعفت عجز الموازنة العامة بشكل خطير جداً، اذ بلغ العجز الفعلي في الاشهر الاربعة الاولى من السنة نحو ٣٦,٢ مليار ريال بما يوازي ثمانية اضعاف المتوقع، كما تجاوز العجز المخطط للسنة كلها.

وذكر ان انخفاض اسعار النفط اسهم في خفض الايرادات المباشرة بنحو ١٤,٥ مليار ريال، وتاثرت الجمارك بنحو ٣,٤ مليار ريال، فيما ادى التباطؤ في تنفيذ اصلاحات سعرية الى تكبيد الموازنة مبلغاً يقدر بنحو ١٦,٢ مليار ريال.

وحذر الارياني من اي تراجع او تباطؤ او خروج عن مسار الاصلاح الاقتصادي، مشيراً الى ان ذلك يؤدي الى تدهور متسارع في اداء المؤشرات الاقتصادية وانهيار سعر الصرف وزيادة معدلات التضخم. وكشف عن ان موارد النقد الاجنبي انخفضت في الربع الاول بسبب أزمة النفط الى ٢٣٦ مليون دولار، في حين كانت في الفترة ذاتها من السنة الماضية ٣٧٨ مليون دولار. وفي الوقت ذاته ارتفعت فاتورة الاستيراد من ١٢٨ مليون دولار الى ٣٠٧ مليون دولار منها ٢٤٠ مليون دولار قيمة استيراد القمح والطحين وبعض المواد الاساسية، مما رفع العجز بين موارد واستخدامات النقد الاجنبي الى ٢٠٩ مليون دولار خلال الربع الاول.

واعلن الارياني ان الحكومة ستشكل لجنة وطنية للإعداد والتفاوض مع «منظمة التجارة الدولية» وستنفذ برامج وسياسات لمساعدة قطاع الانتاج والتسويق، ودعم المنتجين والمصدرين للمنافسة في الاسواق المحلية والخارجية.

واكد ان الحكومة ستضع استراتيجيات للاستثمار تقوم على تحفيز المستثمرين في قطاعات الزراعة

والاسماك والسياحة والصناعة التحويلية والاستخراجية.

وكانت حكومة الارياني باشرت في تطبيق سياسة جديدة لخصخصة «صناعة الاسماك [illegible] تيجية» في اطار خطة طمو[illegible]عد بها الإرياني لتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الاسمنت الذي يشتد عليه الطلب في السوق المحلية.

وتقضي السياسة الجديدة بأن تترك الحكومة للقطاع الخاص مهمة انشاء مصانع جديدة وتنفيذ مشاريع تطوير وتوسعة للمصانع الثلاثة الحالية المملوكة من الدولة.

وقد اعطت الحكومة، ولأول مرة، تراخيص لبناء اول مشروعين لاقامة مصنعي اسمنت جديدين باستثمار كامل للقطاع الخاص.

المشروع الاول يقع في منطقة «باتيس» في محافظة «ابين» في الجنوب، ومن المتوقع ان يبلغ رأس ماله ١٦٠ مليون دولار ويحمل اسم «الشركة اليمنية لصناعة وتسويق الاسمنت». وتمتلك المشروع مجموعة استشارية من شركات القطاع الخاص المحلي والعربي ومؤسسات مالية ومصارف اسلامية يتقدمها «مجموعة الاحمر للتجارة والصناعة»، التي حصلت على امتياز المشروع.

ومن بين المساهمين العرب «بنك دبي الاسلامي» و«شركة اتحاد المقاولين العالمية» اللبنانية، وسيتم بيع نسبة من المشروع تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪ في اكتتاب عام في مرحلة لاحقة.

وكان حميد عبد الله الاحمر، رئيس مجلس ادارة «مجموعة الاحمر للتجارة والصناعة» قال ان المتوقع ان تبلغ الطاقة الانتاجية للمشروع الجديد ٦٨٠ الف طن سنوياً من الاسمنت البورتلاندي (الابيض) والاسمنت المقاوم للملوحة.

وقال ان المشروع بذلك سيصبح «اكبر المصانع المنتجة للاسمنت في البلاد على الاطلاق، كما سيصبح اكبر واضخم مشروع ينفذه القطاع الخاص في اليمن حتى الآن».

واوضح الاحمر، ان اختيار منطقة «باتيس» لاقامة المشروع جاء في «ضوء دراسات وابحاث علمية دقيقة قامت بها شركة اوستروتلاندا النمساوية المتخصصة في الاستشارات الصناعية وخاصة في مجال الاسمنت». وتابع ان مصنع «باتيس» سيمتاز بانه سيعتمد كلياً على مواد محلية بنسبة مائة في المائة.

وتوقع الاحمر ان يبدأ العمل في المشروع في خواتيم هذا الشهر وان يكتمل خلال ٣٠ شهراً على ان يبدأ الانتاج الفعلي في مطلع سنة ٢٠٠١.

ومن المقرر اقامة مشروع الاسمنت الثاني تحت اسم «الشركة اليمنية لصناعة وانتاج الاسمنت/ الحديدة» في «محافظة الحديدة» في غرب البلاد.

وسيتولى بناء المشروع مجموعة «شركات هائل سعيد» بالمساهمة مع مستثمرين آخرين بتكلفة اجمالية تتراوح بين ٦ مليا[illegible] ١٠ مليارات ريال يمني [illegible]يون الى ٧٧ مليون دولار).

وقالت مصادر مقربة من مجموعة «هائل سعيد» ان المساهمين اتفقوا على توزيع اسهم الشركة بحيث يذهب ٦٠٪ منها للمستثمرين المؤسسين مقابل طرح ٤٠٪ منها للجمهور في اكتتاب عام. وتتوقع دراسة جدوى المشروع ان تبلغ طاقته الانتاجية ٥٠٠ الف طن سنوياً تقريباً.

وتأمل حكومة عبد الكريم الارياني ان تحقق البلاد الاكتفاء الذاتي من الاسمنت في غضون الثلاث الى الخمس سنوات المقبلة من خلال رفع الانتاج المحلي الى ثلاثة ملايين طن سنوياً ثم الى اربعة ملايين طن لاحقاً وذلك صعوداً من ١,٣٠٥ مليون طن هي اجمالي الانتاج المتوقع هذه السنة من المصانع الثلاثة القائمة.

ايـران

عادت إليها الروح كمركز تسوق للإيرانيين

«كيش» الإيرانية تنافس «دبي» الإماراتية على التجارة الحرة!

مازال السكان المقيمون منذ فترة طويلة في جزيرة «كيش» المرجانية الايرانية الواقعة على بعد ١٩ كيلومتراً عن الساحل الايراني، يتذكرون طائرات «الكونكورد» و«الكازينو» ومنتوجات «إيف سان لوران» و«نينا ريتشي» و«كريستيان ديور»، التي كانت من ملامح الجزيرة في السبعينات.

ففي تلك السنوات، حول الشاهنشاه محمد رضا بهلوي «جزيرة كيش» الى منتجع للشخصيات الثرية وذات النفوذ في البلاد. لكن ثورة آية الله الخميني التي قامت في البلاد سنة ١٩٧٩ غيرت كل شيء.

وهكذا تحول الكازينو، «رمز الانحلال الغربي»، الى مجموعة اندية فيديو للاطفال. ولم يعد لأحد ان يفكر في هبوط طائرات «الكونكورد» الاسرع من الصوت هذه الايام في مطار متهالك يستقبل طائرات روسية قديمة تستخدمها «شركة طيران كيش» المملوكة من الحكومة.

غير ان منتوجات ومستحضرات من الازياء الباريسية بدأت تحقق عودة نشطة. وتتنافس المئات من المنتوجات تتراوح بين العطور والساعات والازياء، التي تحمل اسماء كبار مصممي الازياء، مع اجهزة التلفزيون والخلاطات والقمصان على مساحة محدودة من الأرض لعرضها في المراكز التجارية الراقية في هذه الجزيرة.

ويأمل المسؤولون من خلال عرض رسوم جمركية مخفضة وتاشيرات مجانية الى «كيش»، وهي واحدة من ثلاث مناطق ايرانية للتجارة الحرة، في الفوز بشريحة من «سياحة التسوق» المزدهرة في الشرق الاوسط، التي تهيمن عليها حالياً دبي.

ويقدر مسؤولون حجم مشتريات الزوار الايرانيين من السلع من دبي في السنة الفارسية المنتهية في اذار/ مارس الماضي عند ٩٠٠ مليون دولار.

فالايرانيون يسافرون بكثرة وباعداد كبيرة الى دبي. ومع الانفتاح الجديد في «جزيرة كيش»، بات هؤلاء يفضلون المجيء اليها، فالفنادق فيها ارخص من فنادق دبي، والبضاعة المعروضة هي ذاتها المعروضة في سوق دبي الحرة.

ولقد تحسنت الاوضاع في «كيش»، حيث بلغت قيمة مبيعات السلع الى الايرانيين في السنة الماضية ١٢٥ مليون دولار، واجتذبت مراكزها التجارية وفنادقها وشواطئها ٨٠٠ الف زائر من الداخل الايراني.

ومع ان احكام الشريعة الاسلامية الصارمة مطبقة في الجزيرة لكن معظم الايرانيين يجدون ان القيود الاجتماعية اقل على الجزيرة منها في اماكن اخرى من الجمهورية المترامية الاطراف.

ويمكن استيراد السلع الاستهلاكية الى الجزيرة برسوم جمركية اقل من ايران. ونظراً الى ان «كيش» تقع على مسافة ١٩ كيلومتراً فقط قبالة ايران التي يبلغ عدد سكانها ٦٠ مليون نسمة فانها في موقع جيد يمكنها من الاستفادة من «سياحة التسوق» المتنامية بين الايرانيين.

ويدفع معدل التضخم المتزايد اعداداً كبيرة من الايرانيين لزيارة «جزيرة كيش» سعياً لشراء سلع رخيصة. ولانه يحق لكل من مواطن ان يحضر معه سلعاً قيمتها ١٦٥ دولاراً من جزيرة كيش كل سنة، فإن تجار «البازار» بدأوا بارسال مئات الاشخاص الى الجزيرة في رحلات تسوق لشراء سلع نيابة عنهم لبيعها بارباح ملحوظة في محالهم ومتاجرهم.

فهؤلاء يحصلون على رحلة مجانية ممتعة، ويحصل التاجر على سلع لا يستطيع استيرادها لإرتفاع اسعارها. وكثيراً ما يقوم المتبضعون باسم التجار باخفاء سلع اغلى ثمناً مثل الساعات والمجوهرات بلفها حول الجسم عند العودة الى ايران.

وهؤلاء المتسوقون لهم اهمية حيوية لاقتصاد الجزيرة الذي يتلقى عشرة ملايين دولار سنوياً من «بطاقة كيش» التي يحصلون عليها مقابل ٢٠ دولاراً وتعطيهم حق التسوق في الجزيرة.

ويعاد ضخ الدخل السنوي للجزيرة، الذي يبلغ نحو ٦٠ مليون دولار من الرسوم الجمركية وايرادات خدمات الموانئ، لكي تستخدمها الجزيرة في اصلاح اماكن التراث وبناء طرق وتمويل «جامعة كيش» التي تضم ٥٠٠ طالب وتحسين البنية الاساسية واقامة اماكن سياحية.

ولدى هذه الجزيرة الصغيرة، التي يبلغ عدد سكانها ١٢ الفاً ولا تحصل على مساعدة من الحكومة المركزية، العديد من المشاريع الانمائية والسياحية، الا ان مواردها الشحيحة تحول من دون تنفيذها.

والاستثمارات العالمية بطيئة مما جلب انتقادات من وسائل الاعلام الايرانية التي تقول ان هدف مناطق التجارة الحرة يجب ان يكون صناعة التصدير وليس مراكز التسوق.

ومن المتوقع ان تدعم قوانين جديدة تسمح للمصارف الاجنبية بانشاء فروع في مناطق التجارة الحرة الثلاث في البلاد فرص الاستثمار التي تتعلق بالتصدير. وتقيم «شركة توتال» الفرنسية للنفط مركزاً للتموين والنقل في الجزيرة لدعم مشروع لتطوير حقول غاز بحرية قبالة ايران تكلفته مليارى دولار مع مؤسسة «غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية.

ومن المتوقع ان يبدأ انتاج مصنع سيارات بمحركات «رينو» في مطلع سنة ١٩٩٩، ولشركة «سوني» اليابانية خط انتاج لاعادة تصدير اجهزة التلفزيون في الجزيرة.

ليبيا

سيكلف مليارات الدولارات والمناقصات تنتهي في آب/أغسطس

مشروع لمد سكك الحديد بطول ٣ آلاف كيلومتر له الأولوية بعد النهر العظيم!

كشف محمد عبد الصمد علي، المدير العام لـ «هيئة مشاريع السكك الحديد»، ان الحكومة طرحت مناقصات لبناء مشروع قيمته مليارات الدولارات لبناء شبكة للسكك الحديد طولها ٣١٧٠ كيلومتراً ستكتمل بحلول سنة ٢٠٠٢.

والمشروع يضم ٢١٧٨ كيلومتراً من السكك تمتد من الشرق الى الغرب و٩٩٢ كيلومتراً من الشمال الى الجنوب، على ان تنتهي مهلة تقديم العروض في ١٩٩٨/٨/٣١.

وتمتد المرحلة الاولى بين «رأس اغادير» على الحدود مع تونس حتى مدينة «سرت» بطول ٧٠٠ كيلومتر، وتمتد المرحلة الثانية بين «سرت» و«مساعد» على الحدود المصرية - الليبية.

ويربط الخط الممتد من الشمال الى الجنوب بين «الحشا» و«سبحة» حيث المناجم الليبية، التي لم يتم استغلالها استغلالاً كاملاً، وسيصل الخط الى بلدة «مصراتة» الشمالية.

وبدأ العمل بالفعل في تنفيذ بعض اجزاء المشروع مع بدء الاعمال الهندسية في موقع الخط الذي يمتد بين الشرق والغرب على حد قول المسؤول الليبي.

واعلن مصدر رسمي انه سيتم التوقيع عما قريب على عقد بقيمة ٢٠ مليون دولار مع شركة فرنسية لبناء مصنع في مدينة «الخمس» لتصنيع ما يقدر بنحو ٦,٨ مليون وحدة من العوارض الخرسانية الخاصة التي تثبت قضبان سكك الحديد.

وتم التوقيع على عقد مع شركة مصرية لمد وصلة من السكك الحديدية بين المصنع وميناء «الخمس» حيث ستصل المواد اللازمة.

وكانت الحكومة تمكنت من جمع ما يزيد على نصف تكاليف المشروع، وتسعى الى المزيد من التمويل المحلي والخارجي لتغطية التكاليف المتبقية، ووجهت الدعوة للمستثمرين المحليين والاجانب للاشتراك من خلال انشاء المصانع، كتطوير «الخمس» وتوفير المواد اللازمة للمشروع وبناء محطات للقطاعات او توفير الخدمات.

ووصف المراقبون المشروع بانه «استراتيجي»، إذ اعتبر معمر القذافي ان له أولوية كبيرة واهمية كالاهمية الموالة لمشروع «النهر الصناعي العظيم» الذي يجلب الماء من الصحارى الجنوبية الى المناطق الشمالية.

على صعيد آخر، اتفق رجال اعمال تونسيين وليبيين على اقامة مشاريع صناعية مشتركة في ختام اجتماعات مجلس الاعمال التونسي - الليبي التي جرت في طرابلس في خواتيم ايار/ مايو الماضي في طرابلس بمشاركة اعضاء في الاتحاد التونسي للصناعيين والتجار، ومركز تنشيط الصادرات، ومؤسسة تطوير الاستثمارات، والغرفة المشتركة التونسية - الليبية.

وطرابلس تأتي في المرتبة الاولى بين شركاء تونس العرب، اذ تستورد منها ما قيمته ٢٦٨ مليون دينار (نحو ٢٤٠ مليون دولار) وتصدر اليها ما قيمته ٢٨٤ مليون دينار (نحو ٢٦٠ مليون دولار).

وعدد المشاريع المشتركة التي اقيمت في تونس سنة ١٩٩٤ لم يتجاوز ١٠ مشاريع قدرت قيمتها بـ ٥,٣ مليون دينار (٥ ملايين دولار) وساعدت في ايجاد ٥٠٠ فرصة عمل. الا ان تدفق الاستثمارات الليبية المباشرة تكثف بعد سنة ١٩٩٥، اذ تم انشاء ستة مشاريع صناعية مشتركة وثمانية مشاريع زراعية وثلاثة مشاريع خدمية في السنوات الثلاث الماضيات.

وذكر المراقبون ان العدد الاجمالي للمشاريع الليبية المصدرة جزئياً أو كلياً، التي اقيمت في تونس، ارتفع في مطلع السنة الجارية الى ٢٦ وحدة صناعية يقدر حجم استثماراتها بما يزيد على ٢٦ مليون دينار (٢٤ مليون دولار) استطاعت ان تؤمن ١٣٥٠ فرصة عمل.

والقطاعات التي استقطبت اهتمام رجال الاعمال الليبيين في اجتماعات طرابلس هي تجميع السيارات وتصنيع الكوابل والمعدات الكهربائية والميكانيكية والبطاريات والبلاستيك.

ويعكف خبراء تونسيون وليبيون على درس مشروع يهدف الى انشاء شركة استثمار مشتركة يتوقع ان يحدد رأس مالها بمليون دولار وستتولى تمويل اقامة مشاريع مشتركة.

وفي هذا السياق عهد الليبيون الى القطاع الخاص التونسي تهيئة منطقة سياحية جديدة في ليبيا. واعتبر رجال اعمال تونسيون ان سن قانون جديد للاستثمارات اخيراً في ليبيا حافز على تطوير صيغة المشاريع المشتركة.

واطلق البلدان اخيراً عطاء دولياً يشمل انشاء مركز لتحويل الطاقة الكهربائية في مدينة «مدنين» التونسية وتقوية مركزين داخل الحدود الليبية واربعة مراكز داخل الحدود التونسية.

ويحتاج تنفيذ المشروع الى مد ٦٠٠ كيلومتر من الخطوط الكهربائية بينها ٥٧٠ في الاراضي التونسية والباقي داخل ليبيا. ويقدر ان يرتفع حجم الطاقة الكهربائية المتبادلة بين تونس وليبيا الى ما يراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون واط سنة ٢٠٠٥. وتعهد «الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» (مقره الكويت) تمويل المشروع.

ومنذ مدة وجيزة باشر التونسيون والليبيون تنفيذ بنود صفقة نفطية توصلوا اليها مع مطلع هذه السنة وتقضي بتصدير ١٠٠٠٠ برميل من النفط الليبي الخام الى تونس يومياً في مقابل استيراد منتوجات صناعية. وتقدر قيمة الصفقة بـ ٢٥٠ مليون دينار (نحو ٢٣٠ مليون دولار). كما تعهد الليبيون بموجب الصفقة تصدير ١٠٠٠٠٠ طن من الغاز المسيل و٣٥٠ الف طن من الغاز اويل و١٣٠ الف طن من الكيروسين لتونس.

مصر

على الرغم من القانون رقم ٨ الذي يحاول الحد منها

البيروقراطية آفة في الدوائر تعيق المستثمرين وتؤخر المشاريع!

منذ وصول كمال الجنزوري الى الحكم، وهو يواجه مشكلة «الروتين»، كما يسميي المصريون «البيروقراطية» التي تواجه المستثمرين الاجانب، الذين تدعوهم الحكومة الى الاستثمار في البلاد. و«البيروقراطية»، التي تركها البريطانيون في دوائر الدولة، زمن الانتداب، كما كانت خلال الحكم العثماني، لما تزل تتحكم بابسط المعاملات في دوائر الدولة.

والذي يشتكي منه المستثمرون، الاجانب والمصريون على حد سواء، هو ما يتعلق بتأجيلات البت في المعاملات بسبب ادنى مستويات البيروقراطية. فللحصول على اراض مثلاً او على ترخيص للتزود بالكهرباء والمياه، او في الموانئ، فإن طالب الحاجة ينتظر اشهراً طويلة قبل البت بطلبه او برخصته، على الرغم من ان حكومة الجنزوري، المدركة لهذه العقبات، قد ازالت العديد من تلك المعوقات. ففي ايار/ مايو سنة ١٩٩٧ صدر القانون رقم ٨ اللاغي لضرورة الحصول على موافقات معقدة على المشاريع الاستثمارية، ولا يتطلب الامر حالياً سوى تسجيلها، مما سرع عملية تدشين المشاريع الاستثمارية.

وبالفعل فقد تمكنت شركة «لوكاس وايرنغ سيستمز ايجيت» التابعة بالكامل لمؤسسة «لوكاس فاريتي» البريطانية، من بدء الانتاج في المنطقة الحرة في «مدينة نصر» على مشارف القاهرة، خلال فترة تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ تسجيلها.

وما تهدف اليه الحكومة هو زيادة عدد المصانع التي يكون انتاجها للتصدير، إلا ان المشكلة المعيقة لخططها هي عدم توفر المهارات في الادارة والتسويق.

ويمكن بسهولة تسجيل المشروعات التي تدخل في نطاق ١٦ نشاطا تعطي لها الحكومة اولوية كما تتمتع هذه المشروعات بمزايا مثل رسوم جمركية موحدة نسبتها ٥٪ على الآلات المستوردة وكذلك فترة اعفاء ضريبي تمتد من خمسة الى ٢٠ سنة حسب موقع المشروع. ويتوقع المسؤولون الحكوميون ان تواصل القاهرة جذب استثمارات متزايدة على الرغم من ان اغلبية الاستثمارات الحالية محلية.

وكان ابراهيم فوزي، المسؤول في «الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة»، اعلن ان مساهمة المصريين بلغت ٧٢٪ من الاستثمارات في مناطق التجارة الحرة الست، مقابل ١٤٪ لمستثمرين من دول الخليج، و١٤٪ من الاجانب (اوروبيين واميركيين).

واوضح فوزي ان اجمالي رأس المال المصدر للشركات الجديدة التي تأسست في سنة ١٩٩٧ بلغ ١٨ مليار جنيه مصري (٥,٣ مليار دولار) وهو ما يفوق ثلاثة امثال ما كان عليه سنة ١٩٩٦.

وحدد قطاعات السياحة والتصنيع والتنمية العقارية، بوصفها اكثر القطاعات المحتمل ان تجذب اموال المستثمرين، ولكنه اضاف ان الصناعات الفائقة التقنية لاتزال في مراحل تطورها الاولى في مصر. وتمضي حكومة كمال الجنزوري قدما في خطط تطوير منطقتي تجارة حرة جديدتين، الاولى شرقي ميناء بورسعيد على لبحر المتوسط، والثانية شمال غربي خليج السويس. ومن المتوقع ان يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في توفير البنية الاساسية، وفق برنامج نظام بناء، وتملك وتشغيل وادارة المشروعات، ثم نقل ملكيتها للحكومة بعد فترة يتفق عليها.

وفي رأي المسؤولين الحكوميين ان مثل هذه المناطق الكبيرة جداً ستحتاج لاستثمارات مبدئية تتراوح بين ٣٠٠ مليون و٤٠٠ مليون جنيه في الموانئ، والكهرباء، والمياه، والطرق، والاسكان، ليتوفر عدد مناسب من المصانع العاملة.

وستكون المنطقتان بحاجة لعشرة اضعاف هذه الاستثمارات حتى يتم الانتهاء منها في فترة من سنوات عشر الى ١٥ سنة.

ويبدي المراقبون الاقتصاديون الاوروبيون ارتياحاً ظاهراً لمسار التصحيح الاقتصادي، الذي تنتهجه حكومة الجنزوري، ومراعاتها تنفيذه بدقة لتفادي مخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية وتضخم في العملة.

وقد بدأت تجني بعض المنافع من هذا التصحيح التدريجي غير المتسرع، متعطة بما حدث في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث التحرك السريع في اقتصاديات تلك الدول تسبب بالأزمة الحالية.

تونس

لأنه لن يستطيع المنافسة في الأسواق الأوروبية

قطاع النسيج يتجه الى أفريقيا ويعرض بضاعته في الأسواق الاميركية!

بدأت مصانع المنسوجات والالبسة، التي يقدر عددها بـ ١٧٠٠ مصنع، تواجه وضعاً جديداً لم تعتد عليه، وتتكيف مع استحقاقات المنافسة الاوروبية - الآسيوية التي اخذت تكتسح السوق المحلية وتنتشر في الاسواق الشعبية الاسبوعية.

ويحدث ذلك مع انتهاء العمل بالامتيازات التي كانت الحكومة حصلت عليها من «الاتحاد الاوروبي» بموجب اتفاقيات قطاعية تحمي صادراتها من منافسة المنسوجات والالبسة الآسيوية. ويقضي اتفاق الشراكة الذي توصلت اليه الحكومة والاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥، الذي اصبح نافذاً منذ اذار/ مارس الماضي، بالغاء الرسوم الجمركية في الاتجاهين وصولاً الى انشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٠، الأمر الذي ادى الى انهاء العمل بكل الاتفاقات التفضيلية.

وكان «مكتب الدراسات الاوروبي» (غيرزي)، المختص بقطاع المنسوجات والالبسة اعد دراسة استراتيجية عن القطاع تقارن نوعية المنتوجات التونسية واسعارها بمنتوجات دول سبع منافسة لها في اوروبا واسيا والمنطقة المتوسطية. وتدرس مجموعات صناعية المانية نتائج الدراسة للبت بمشروع ضخم يهدف الى اقامة تعاون ثلاثي في قطاع المنسوجات والالبسة يشمل تونسيين والمانا وايطاليين.

وساعد موقع تونس الجغرافي القريب من اوروبا على صمودها في وجه المنتوجات الآسيوية المنافسة، الا ان قطاع المنسوجات المحلي تراجع مطلع التسعينات، ووصل التراجع احياناً الى نسبة ١٥٪، لكنه عاود التحسن في السنوات الاخيرات وحقق نمواً بطيئاً قدرت نسبته بـ ٧٪ ووفقاً لاحصائيات رسمية صدرت سنة ١٩٩٧ ما قيمة ٢,٦ مليار دينار (٢,٣ مليار دولار) من المنسوجات والالبسة.

وحددت خطة التنمية الحالية (١٩٩٧ - ٢٠٠١) هدفاً هو رفع حجم صادرات القطاع الى ٤,٥ مليون دينار. الا ان خبراء اقتصاديين استبعدوا تحقيق هذا الهدف اذ ان التقديرات وضعت في مرحلة ازدهار القطاع وكذلك بسبب تزايد المنافسة الآسيوية في الأسواق الاوروبية التي تستأثر بـ ٨٠٪ من صادرات تونس وتتركز على اربع دول هي ايطاليا والمانيا وفرنسا وبلجيكا.

ويؤمن قطاع المنسوجات ٥٠٪ من حاجات البلد الى العملات الصعبة. ويقدر متوسط ايرادات القطاع بـ ٢٨٤ دولاراً لكل فرد من السكان، فيما تؤمن مصانع المنسوجات ٢٥٠ الف فرصة عمل و٧٠٪ من الحجم الاجمالي للصادرات الصناعية التونسية. وكانت دراسة شاملة اعدها «مركز تطوير مصانع المنسوجات» اسفرت عن ترشيح ٢٤ مصنعاً كبيراً من اصل ١٧٠٠ مصنع للمنسوجات والالبسة لتلقي مساعدات من المصارف لتحديث جهازها الانتاجي وتأهيل كوادرها وعمالها.

وصعوبة المنافسة في الاسواق الاوروبية حملت الصناعيين التونسيين على الاتجاه اخيراً الى القارتين الافريقية والاميركية. ومن اجل ذلك قام «مجمع اعلاني» بين رجال اعمال تونسة واميركان، يهدف الى تنظيم حملة اعلانية لترويج المنسوجات التونسية في الاسواق الاميركية.

ويقضي الاتفاق بترويج السلع التونسية تحت اسم شركات اميركية وبوساطة مؤسسات متخصصة بالاعلان والترويج في الولايات المتحدة.

ويتوقع التونسيون تصدير منسوجات قيمتها ١٠٠ مليون دولار بهذه الصيغة في الامد القريب، اي قبل نهاية هذه السنة. ويخططون للوصول الى كندا واسواق اميركا الجنوبية التي تتزود من السوق الاميركية في مرحلة تالية.

بعد باكستان هل هناك تحرك لمزيد من القنابل الإسلامية؟

جمهوريات آسيا الوسطى لا تبيع التكنولوجيا النووية للعرب!

خص بول بيفر، رئيس تحرير مجلة «جايْنز للصواريخ والقذائف» البريطانية «الديبلوماسي» بهذا المقال الذي يدقق فيه بالأدلة حول أهلية القوى الإسلامية العالمية لدخول مضمار الأسلحة النووية.

❐ كان من الأسرار الشائعة أن الباكستان والهند لديهما قابليات نووية وقد أثبتت التجارب الأخيرة أنهما تملكان التكنولوجيا اللازمة لتفجير رؤوس نووية، كما أثبتت الخبرات التي أظهرتاها أنهما كانت لديهما قابليات نووية من نوع أو آخر منذ عشر سنوات.

لكن أيا من البلدين ليس لديه حتى الآن الخبرات اللازمة لصنع أسلحة الدمار الشامل من حيث تحميل رؤوس نووية فاعلة تماماً كسلاح يمكن تحميله في صواريخ بالستية متوسطة المدى. وبالنظر الى مستوى التطور الراهن، يمكن القول أن تحقيق هذا الهدف يحتاج الى ما بين ١٨ و ٢٤ شهراً من الآن.

إن باكستان ليست الدولة الإسلامية الوحيدة التي تعكف على صنع القنابل النووية. ففي الستوات الثلاثين الماضيات، كان هنالك العديد من البرامج النووية التي تجمد معظمها إما بفعل النقص في التمويل اللازم، أو بسبب الضغوط الدولية. ومن الصعب إثبات ما إذا كانت إسرائيل، وهي الدولة النووية الوحيدة غير المعلنة في العالم، قد دفعت دفعاً في الثمانينات في الطريق النووي، بالشراكة مع حليفتها في ذلك الوقت دولة جنوب إفريقيا. لكن المؤكد هو أن هناك، أو كان هناك، عدد من البرامج النووية الإسلامية الأخرى، منها:

الجزائر - بدا البرنامج الجزائري في الثمانينات، وربما بتمويل عراقي، وبالتأكيد بهدف تسليح صواريخ «سكود - ب» السوفياتية الصنع برؤوس نووية. لكن الاتحاد السوفياتي لم يكن متحمساً لدعم هذا البرنامج الذي ما لبث أن تلاشى في ١٩٨٩ بسبب توقف التمويل العراقي، وبفعل تدخل الأوروبيين، وخصوصاً فرنسا، لشرح العواقب الوخيمة لنجاح هذا المشروع. ولا يوجد الآن برنامج نووي نشط في الجزائر.

مصر - هنالك أدلة ظرفية تؤيد الفكرة القائلة بأن مصر، أيام الرئيس جمال عبد الناصر، حاولت صنع سلاح نووي في أواخر الستينات، بعد الهزيمة المصرية أمام إسرائيل في حرب الأيام الستة (حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧). وقد استمر العمل في البرنامج المصري طوال السبعينات وربما استمر الى الثمانينات، لكن مصر غيرت مسارها بعد اتفاقيات كامب دايفيد.

إندونيسيا - تتوفر لدى إندونيسيا، أكبر الدول الإسلامية في العالم، المعرفة التقنية اللازمة، لكن أحوالها المالية المتردية حالياً، والأزمات السياسية التي تعصف بها، تجعل من المتعذر عليها أن تواصل أي برنامج نووي حتى ولو كان قائماً بالفعل. وهنالك أدلة قاطعة على أن إندونيسيا فكرت في الماضي بإطلاق برنامج نووي.

إيران - ليس هناك أدنى شك بأن النظام الإيراني حريص على صنع رؤوس نووية خاصة به، واستعمالها كقابلية سلاحية لتركيبها على صواريخ يجري تطويرها مع باكستان. وقد أطلق على هذا البرنامج الصاروخي التعاوني إسم قراني هو «زلزال». وهذا الصاروخ المتوسط المدى هو صاروخ بالبستي قادر على حمل الرؤوس النووية مسافة ١٤٠٠ كيلومتر، ومن المنتظر أن يبدأ إنتاجه في غضون هذه السنة. وهناك أدلة متزايدة على أن مشروع صاروخ «غوري» الباليستي الباكستاني يتلقى مساعدة من «مجموعة الصناعات الصاروخية الإيرانية» بموجب اتفاق مشترك بين البلدين. ويتوقع «المجلس الوطني للمقاومة في إيران» المزيد من التعاون بينهما في هذا المجال. ففي عقد الثمانينات، جرى تدريب ١٥٠٠٠ مهندس وفني نووي في الجامعات المحلية وفي بعض المراكز الأوروبية الممتازة. وخلال السنوات الخمس الماضيات، مارست الحكومة الأميركية ضغوطاً متزايدة على موسكو لمنعها من تصدير تكنولوجية السلاح النووي الى إيران. وتجري الآن ممارسة الضغوط على الصين لمنعها من تصدير تكنولوجيتها النووية، لقاء وعد بمنحها صفة الدولة الأكثر رعاية في المجال التجاري.

العراق - إن الرأي السائد حالياً هو أن صدام حسين، فور تسلمه السلطة في أواخر السبعينات، قد أمر المؤسسة العسكرية بصنع سلاح نووي. ويبدو أن برنامجاً مشتركاً قد أعد مع الجزائر يموله الطرفان من عائدات النفط. ومن المحتمل أن يكون الاتحاد السوفياتي السابق قد ساعد في هذا البرنامج بتقديم الخبرة والتدريب، وكذلك وجهت اتهامات أخيراً الى كل من كوريا الشمالية والصين بمساعدة العراق في برنامج لتسليح صاروخ «الحسين»، المعدل عن صاروخ «سكود» الروسي، برؤوس نووية. كما ادعي أن شركات ألمانية وسويسرية قد أسهمت في البرنامج الأصلي. أما اليوم فإن ممثلي الأمم المتحدة يقولون أن العراق بوسعه أن يصبح قوة نووية في غضون خمس سنوات، إذا لم تستكمل فرق التفتيش الدولية عملها بدقة.

ليبيا - تقول تقارير «وكالة الاستخبارات المركزية» الأميركية لعام ١٩٩٦، إن ليبيا تحتل المرتبة الثانية بين الدول المرشحة نووياً، لكونها قادرة على صنع سلاح نووي بحلول العام ٢٠٠٥، إذا ما توفر لها التمويل اللازم. إذ إن النظام الليبي تتوفر لديه الخبرات التقنية والمواد الضرورية، لكنه يفتقر الى التمويل والى بعض القطع الأساسية.

السودان - إن الإدعاءات القائلة بأن السودان لديه نوع من البرنامج النووي هي مجرد دعاية. وليس هناك أي أساس لمثل هذه الإدعاءات، كما إنه ليس هناك أي تمويل أو خبرات تقنية أو قابلية.

تونس - مع أن تونس لا تملك أي برنامج عسكري، فإنها اختيرت لتكون مقراً للوكالة العربية للطاقة الذرية.

يعتقد المتشائمون في الغرب، أن العالم الإسلامي سوف يحصل على التكنولوجيا الباكستانية وعلى المواد الانشطارية. والدليل الوحيد لدعم هذه النظرية مرده الى البرنامج المشترك مع إيران. إلاّ أن هناك قلقاً متزايداً من أن تؤدي العقوبات الدولية ضد باكستان الى حملها على بيع «جوهرة التاج» في تكنولوجيتها لتمويل المراحل اللاحقة من برنامجها النووي، او لمجرد الحصول على احتياطي من العملات الأجنبية لتسيير شؤون البلاد.

أما الإمكانية الأخرى المائلة، فهي أن تقوم إحدى الدول النفطية الغنية، وهي نادرة في هذه الأيام، بشراء رؤوس نووية من الاتحاد السوفياتي السابق. وقد كان هذا من المخاوف الرئيسية لإدارة الرئيس كلينتون، بحيث سعت الى رصد أي حركة للمواد الانشطارية الخارجة من روسيا او الجمهوريات السوفياتية السابقة.

وليس هناك أي دليل يدعم النظرية، التي رددتها كثيراً وسائل الإعلام الأميركية، بأن جمهوريات اسيا الوسطى الإسلامية تحاول بيع التكنولوجيا النووية الى العالم العربي. لكن هنالك أدلة على أن إغراءات مالية قد عرضت على مهندسين روس وأوكرانيين للعمل في إيران والعراق، لكن نفراً قليلاً منهم قبل العمل هناك. كما إن بعض المهندسين الروس الذين توجهوا للعمل في كوريا الشمالية، وجدوا الأحوال هناك سيئة للغاية، بحيث لا يوجد أي برنامج للسلامة، مما يجعل العمل في المرافق الكورية مستحيلاً.

هل هي قنبلة إسلامية؟ إنه كابوس مزعج لواشنطن، لكنه من المستبعد أن يتحقق لمدة من الزمن على الأقل. فقد تكون هناك قنابل مسيحية، هندوسية، يهودية، وأرثوذكسية روسية، لكنها جميعاً، باستثناء السلاح الهندي، لا تشكل تهديداً مباشراً للعالم الإسلامي. إلاّ أن انتشار الأسلحة يشكل تهديداً أكيداً.

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

المقاول الأول

❐ كان بعض المقاولين في لبنان يظنون أن خطة الإعمار الحريرية الواسعة، مقرونة بكون الحريري نفسه في عداد المقاولين، بل هو المقاول الأول، سوف تاتيهم بالمن والسلوى التي هبطت يوماً على بني اسرائيل حسب الأسطورة التوراتية. لكنه تبين الآن أن المقاولين اللبنانيين الذين تعهدوا مشاريع الحكومة الحريرية في السنوات الأخيرة، كانوا اول الخاسرين.

ويبدو أن المقاول الأول، الذي هو الوزير الأول أيضاً، راح يعامل المقاولين اللبنانيين كما كان يعامله الخليجيون وهو يقاول لهم. ومن الملامح البارزة لهذا النوع من المعاملة، تأخير المستحقات الحكومية للمقاولين اشهراً وسنوات، إما لعدم وجود المال اصلاً، او للقيام بتنفيذ المشاريع قبل رصد الأموال اللازمة لها، او بسبب اخطاء في حساب الكلفة، فتبدأ بشيء وتنتهي بشيء، او بسبب المماطلة في الدوائر الحكومية المعنية باستملاك الأراضي وإعداد الخرائط. وربما لتوفير الفوائد على القروض الخاصة بتلك المشاريع، فيتحملها المقاولون عملياً. والحريري، بصفته المقاول الأول، يعرف من خبراته الخليجية الواسعة، ان هذا النمط من التعامل والمعاملات من شأنه أن يضاعف كلفة اي مشروع، فضلاً عن تاخير تنفيذه. لكنه كان من حسن حظ الحريري كمقاول خليجي، انه في زمانه في الخليج لم يكن هناك حساب للكلفة، فكان القائمون على المشاريع يغرفون من صندوق مفتوح، الى ان جاء وقت راحت تتاخر فيه المدفوعات والرواتب الحكومية اشهراً متلاحقة، فراح دفع المتاخر بالسندات التي يمكن للمقاولين والمزارعين خصمها في المصارف بخسارة!

وإذا كان من أوجه شبه بين الحالة الحريرية الراهنة في لبنان، والحالة الخليجية من حيث تاخير مدفوعات المقاولين، فإن هنالك امتيازاً للخليجيين من حيث أن المصاعب المالية لم تنل في اغلب الأحيان من المواصفات الفنية للمشاريع، خلافاً للحالة اللبنانية السائدة الآن، وهي حالة غير محمودة العواقب. ذلك ان الحكومة الحريرية، بسبب المازق المالي الذي صنعته بيدها، اخذت الآن تنفذ المشاريع الحكومية على الحد الادنى للمواصفات، مما يعني ان كلفة كبيرة زائدة تنتظر تلك المشاريع في المستقبل القريب، على الاقل من حيث الصيانة.

فاللبنانيون الذين لا يعرفون حقيقة ما يجري، سوف يلومون المقاولين في المستقبل، ومن المؤكد أن كثيرين سوف يتهمونهم بالغش. لكننا نعرف أن بين المقاولين اللبنانيين من هم على مستوى عالمي بكل معنى الكلمة، فضلاً عن الأمانة وحسن الأداء. اما الغش الأكبر فهو في المقاول الأول.

الاقتصاد الضعيف والعملة القوية

❐ بعد تفاقم الأزمة الآسيوية والركود الاقتصادي في اليابان، راح بعض المفكرين الاقتصاديين في الغرب يعارض المنحى التقليدي الذي ينتهجه «صندوق النقد الدولي»، وهو منحى مفاده أن الاقتصاد الضعيف يستتبع وجود عملة ضعيفة. أي أن العلاج في الأزمات الكبرى، على الطريقة الآسيوية، يبدأ بخفض قيمة العملة الوطنية. أما الوصفة المعارضة المقترحة، فهي فصل العملة الوطنية عن الاقتصاد الوطني، بمعنى أن الاقتصاد الضعيف يتطلب وجود عملة قوية، وهو امر يحمل تناقضاً جوهرياً في الأساسيات.

أما كيف تبقى العملة قوية في الوقت الذي ينهار فيه الاقتصاد، فله فذلكة لعل اللبنانيين كانوا من روادها الأوائل، بصفتهم على الدوام منذ الاستقلال يملكون اقتصاداً ضعيفاً وعملة قوية، مما حير في السابق الخبراء العالميين الذين نصحوا اللبنانيين بالاستمرار على ما هم عليه!

وهذه الفذلكة الجديدة تقوم على «الدولرة»، كما يشير التحليل الأميركي الذي تنشره «الميزان»، على الصفحة ١٠ من هذا العدد، بعنوان: «الدولرة هي الوصفة الجديدة كعلاج شاف للاقتصادات المريضة». وفي مضمار الدولرة يحتل اللبنانيون المرتبة الاولى بدون منازع، مع أن حكومة الحريري تزعم أن سياستها النقدية تقوم على الحد من الدولرة للحفاظ على قيمة الليرة.

فالدولرة، حسب التقرير المذكور، سوف تعم العالم كله ولكن ببطء. وإذا اخذناه في إطاره المحدد، أي كعلاج للاقتصادات المريضة، نجد أن الفضل في استقرار الليرة اللبنانية وقوتها، على الرغم من الضعف الاقتصادي العام، لا يعود الى سياسات الحكومة المالية والاقتصادية، بقدر ما يعود الى فطنة اللبنانيين باعتمادهم الدولرة، وكان العملة الوطنية غير موجودة أو ليس لها لزوم! لكن الدولرة بمعناها الأشمل هي عملية ارتباط دائم بالولايات المتحدة حيث المطبعة الأم للدولارات المتداولة. ولمعرفة مدى هذا الارتباط العالمي يكفي أن نعرف أن ٧٥٪ من الدولارات الأميركية المطبوعة يجري تداوله خارج الولايات المتحدة.

وفي مداخلة لي عام ١٩٩٤ في مؤتمر حول أسواق المال في الشرق الأوسط انعقد في لندن، قلت للحاضرين لإضحاكهم وهم يناقشون موضوع الوحدة النقدية العربية، إننا نحن في لبنان نحب الدولار الى درجة اننا لا نتعامل به فحسب، بل نطبعه أيضاً ... وربما بموافقة واشنطن!

التجارة العربية - الإسرائيلية أقل مما هو متداول

العولمة تخفي الصادرات الإسرائيلية الى العالم العربي!

❐ إن الصادرات الإسرائيلية السرية الى البلدان العربية هي في مجموعها أقل من الرقم المعلن بحدود المليار دولار، على حد قول البروفيسور إفرايم كلايمان، الأستاذ المحاضر في الجامعة العبرية.

فقد وضع البروفيسور كلايمان ورقة حول الموضوع تصدر في العدد الجديد من المجلة الفصلية للشرق الأوسط، أشار فيها الى ان التدقيق الوثيق في الآليات المحتملة للتجارة السرية بين إسرائيل والبلاد العربية يكشف أن تلك التجارة لا تصل الى الرقم المتداول في وسائل الإعلام.

وكان مكتب الاحصاء المركزي في ارقامه للتجارة الخارجية، قد بين أن الصادرات الإسرائيلية الى «وجهات غير معلنة» (يعني الدول العربية من دون تسميتها)، بلغت ٩٨٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ وارتفعت الى ١٢٥٦ مليون دولار سنة ١٩٩٣.

وقال كلايمان في ورقته، أن هذه الارقام هي أساس الفرضية بأن تجارة كبيرة تجري بصورة «غير رسمية» بين إسرائيل والدول العربية، ولكنه يخلص الى دحض هذا الادعاء. فالقول بأن الغالبية العظمى من تلك الصادرات المشار اليها في الإحصائيات الرسمية تشمل المعادن والمكائن والمنتوجات الإليكترونية، ومعظمها بالتأكيد للاغراض العسكرية. وهذا حسب قول البروفيسور كلايمان «يجعل من الصعب الدور أن إسرائيل تبيع كميات من هذه المواد الإستراتيجية الى العالم العربي». لكن كلايمان في الوقت ذاته، يعترف بأن البضائع الإسرائيلية يمكن أن تجد طريقها الى أيد عربية عبر أسواق ثالثة. ذلك أن «الشرائح» الإليكترونية لأجهزة الكومبيوتر والدوائر الطباعية والمواد الكيماوية، هي سلع عالمية من الصعب تحديد بلد المنشأ الوارد منه أصلاً.

ولذا، فإنّ «شريحة» إليكترونية مصنوعة في إسرائيل ومولجة في جهاز كومبيوتر مصنوع في اليابان، يصعب ضمان عدم وصولها الى مكتب ما في العالم العربي. غير أنّ كلايمان قال في دراسته، انه بسبب العولمة التجارية التي تسود العالم الآن، فإنّ مثل هذا التصدير غير المباشر الى أي بلد عربي لا يمكن تصديقه على أنه صادرات إسرائيلية الى ذلك الجزء من العالم.

وكرر كلايمان الفكرة ذاتها بالنسبة الى صنع الأليسة التي يمكن إنتاجها في أي مكان في العالم قبل إلحاق علامة مكان صنعها.

وتفسيراً لذلك قال كلايمان: «إذا وجدت بضائع كهذه مصنوعة في إسرائيل طريقها الى البلدان العربية، فإنّ ذلك يشير الى حصة إسرائيل في الأسواق العالمية مجتمعة اكثر مما يشير الى اهمية الأسواق العربية بالنسبة الى إسرائيل».

واضاف كلايمان يقول، إن المستوى المتدني للتجارة الإسرائيلية مع البلدان العربية، يجب عدم اتخاذه مؤشراً على المستقبل التجاري المحتمل. ثم يمضي الى القول أن الاقتصاد الاسرائيلي غير متطابق الى درجة كبيرة مع إقتصاديات العالم العربي، وأنه سوف يمضي وقت طويل بعد تطبيع العلاقات قبل أن يصل المستوى التجاري بين الفريقين الى المليار دولار.

دايفيد هاريس
عن «جيروزاليم بوست»

مؤسسات

بنك البنوك المركزية في العالم ليس مؤسسة بل عملية مستمرة

الدور المتغيّر لبنك التسويات الدولي ... انخراط في العولمة بحلة أوروبية!

ما من مؤسسة دولية تغيّرت وتكيفت مع الظروف العالمية مثل «بنك التسويات الدولي» في مدينة «بال» لسويسرية.

فهذا البنك الذي تأسس سنة ١٩٣٠ بموجب اتفاقيات «لاهاي»، للمساعدة في ادارة دفع التعويضات الالمانية من جراء الحرب العالمية الاولى، انتهى به المطاف ليصبح بنك البنوك المركزية. بل هو يضم «لجنة بال» للإشراف على العمليات المصرفية من حيث نظام الكفاية الرأسمالية للمصارف العالمية.

وقد استمع محافظو البنوك المركزية في المؤتمر الاخير «لبنك التسويات»، الى درس حول اثر الاختلالات الاقتصادية في البلدان الصناعية على اطلاق الأزمة الاقتصادية الأسيوية. فقد دعا البنك في مؤتمره السنوي البنوك المركزية العالمية الى تحسين سياساتها حول ادارة الأزمات ومنعها اجتنابا لما حدث في اسيا في السنة الماضية.

ومن هذا القبيل حذّر هانس تيت ماير، حاكم البنك المركزي الالماني، من السماح لليابان باجراء المزيد من تخفيض قيمة «الين»، بهدف تنشيط الاقتصاد الياباني، خشية ان يؤدي انخفاض العملة اليابانية الى هزة جديدة في النظام المالي العالمي.

والواقع ان «بنك التسويات الدولي» قد اعطى تحذيراً واضحاً في تقريره السنوي في منتصف السنة الماضية، حول التراكم السريع في الديون الآسيوية القصيرة الأجل، لكن المآخذ على بنك التسويات انه لم يتابع هذا التحذير بصوت اعلى. وعذره معه في هذه الحالة، لانه بسبب ضآلة موارده وجهازه لا يستطيع ان يلعب دوراً موازياً لدور «صندوق النقد الدولي»، بل هو في احسن الاحوال دور مكمل. وتقوم مطالعة «بنك التسويات الدولي» على الشواهد العينية الواضحة من حيث ان مجرد نشوء الازمات واستمرارها يشكل دليلاً على ان الاجراءات الوقائية غير وافية.

ولذلك يقترح الخبراء تمشياً مع الدور المتغير لبنك التسويات، ان يعيد البنك النظر في تركيبته الحالية لكي يبقى نافعاً.

الدور الخفي

ان «بنك التسويات الدولي» يضم عملياً مؤسستين في مؤسسة واحدة. أو بالاحرى له دوران: دور خفي ودور ظاهر. دوره الخفي، هو كما سلف القول، بنك البنوك المركزية، حيث يدير ما نسبته ٧٪ من مجموع الاحتياطي العالمي من النقد الاجنبي، وهو يستثمر هذه الاموال واضعاً نصب عينيه وفرة السيولة لا كثرة الربح لكي يستطيع زبائنه اقتراض الاموال منه سراً باشارة خاطفة، ولكن بسعر كبير، الامر الذي مكنه حتى الآن من تجميع احتياطي خاص به مقداره ٨,٥ مليار دولار.

اما دوره الظاهر، فهو كونه منبراً لمعالجة الشؤون المالية في العالم. وفي هذا المنتدى يلتقي حكام البنوك المركزية للدول العشر الاولى في العالم، للتباحث في الامور المالية مرة كل شهر، وهذه الاجتماعات تكون احياناً غير رسمية لتبادل المعلومات وتنسيق السياسات.

وهو في وضع غريب من نوعه من حيث انه مملوك من البنوك المركزية، وفي الوقت ذاته اسهمه مطروحة للتداول في بورصة زوريخ وبورصة باريس، وله عملته الخاصة، وهي الفرنك الذهبي. ومع انه يحمل صفة «البنك» فإنه قلما يمارس الإقراض.

من الاوروبية الى العالمية

ومع ان «بنك التسويات الدولي» قد نشأ في الاساس كمؤسسة اوروبية، إلا انه في السنوات الاخيرة اصبح اكثر عالمية بادخال الولايات المتحدة واليابان وكندا في صفوفه ولعل اهم انجاز حققه في السنوات العشر الاخيرات، نجاحه في تصديق «اتفاقية بال» للرساميل المصرفية سنة ١٩٨٨ وهي اتفاقية حددت المقاييس العالمية لمقدار ترسملية المصارف.

ثم ما لبث قبل سنتين ان ادخل المزيد من الاعضاء مع ان مجلس ادارته ما زال يضم ثمانية اوروبيين من اصل ١١ عضواً.

والاعضاء الجدد الذين ادخلهم هم: البرازيل، روسيا، الصين، كوريا الجنوبية. ومن المتوقع ان تتغير الخريطة من جديد في السنة المقبلة عند قيام البنك المركزي الاوروبي الموحد، الامر الذي يخلق حساسية جديدة حول الهيمنة الاوروبية على البنك.

اما التحدي الاكبر، فهو كيفية تعامل البنك مع نشوء المؤسسات المالية العالمية الكبرى، التي تتعاطى في مجالات اوسع من المجال المصرفي، مثل شركات التأمين، وشركات الاوراق المالية، حيث اخذت هذه الشركات تندمج مع المصارف على غرار اندماج «سيتي بنك» مع «ترافليرز» في مجموعة «سيتي غروب». (راجع «الميزان» - بروفيل - المجلد الخامس - العدد السابع ايار/ مايو ١٩٩٨).

وقد خطا بنك التسويات خطوة متواضعة في هذا الاتجاه عندما دعا الهيئة العالمية المشرفة على شركات التأمين للانتقال الى «بال»، لتكون قريبة منه. ويحاول الشيء ذاته الآن مع «المنظمة العالمية للاوراق المالية» التي تتخذ من مدينة «مونتريال» الكندية مقراً لها.

ولذلك «فإن المدير العام للبنك أندرو كروكيت، يصف «بنك التسويات» الذي يديره بأنه «ليس مؤسسة بقدر ما هو عملية مستمرة».

عملات

في حين تحاول الدول التخفيف منها للحفاظ على العملات الوطنية

«الدولرة» ... هي الوصفة الجديدة كعلاج شاف للاقتصادات المريضة!

تسعى دول عديدة، ومنها لبنان، الى التخفيف من التعامل الداخلي بالدولار بغية تعزيز العملة المحلية. لكن هناك آراء اميركية مفادها ان «الدولرة» هي العلاج للاوضاع الاقتصادية المريضة في البلدان النامية والناشئة.

ومن هذه الآراء ما نشرته اخيراً جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية وكتبه جورج ميلون، يقول فيه ان المصرفيين لا يحظون بالكثير من الاحترام، ولذلك لن تذرف دموع كثيرة على البنوك العالمية العملاقة التي تواجه «مقص الحلاقة» في اعادة جدولة ديونها الى اندونيسيا البالغة ٨٠ مليار دولار.

والتعليق الشامت بتلك المصارف والدارج على الألسن، هو «الا يعرف هؤلاء المصرفيون المغفلون ان الاسواق الناشئة محفوفة بالمخاطر؟ واين جهابذة المحللين للمخاطر السياسية الذين يعتمدونهم؟»

لكن هناك قراءة ثانية تخفف من تهمة الغباوة بحق المصرفيين عندما تتعرض للانهيار منطقة بكاملها مثل منطقة شرق وجنوب شرق اسيا، وليس أي بلد بعينه. فالمصارف عملها الإقراض، واذا لم تقم بدور المقرض فلا مبرر لوجودها أصلاً. فهي تحاول توزيع المخاطر وتسعيرها، وتقويم المقترضين لجهة مخاطر القروض، ومخاطر تقلب العملات، والمخاطر السياسية والعسكرية، والمخاطر في النظام السياسي والاقتصادي. غير ان دابها دائماً هو ان توظف اموال مودعيها للحصول على عائد اعلى من كلفتها، اما ما تعرضت له البنوك العالمية في اسيا، فقد كان ناشئاً من مخاطر النظام المالي والاقتصادي، وهي مخاطر ليس من السهل تقويمها او التكهن بها.

والمصارف كغيرها من المؤسسات تؤخذ بالمناخ الشائع، بمعنى انه عندما كان الجميع يتحدثون عن «النمور الآسيوية»، لم تطلع اصوات تذكر لتقول ان تلك «النمور» انما هي «نمور من ورق».

والواقع ان البلدان الآسيوية لم تكن «نموراً من ورق»، لانها بلدان حديثة التصنيع، بالنظر الى الوتيرة العالية لقيام رجال الاعمال فيها ببناء المصانع وخلق فرص العمل وتطوير المجالات الاستهلاكية بسرعة فائقة.

تخفيض العملة

إن مرض النظام المالي والاقتصادي، الذي ضرب المصارف وسكان المنطقة، سببه الاساسي هو تخفيض العملة. والحقيقة ان علاج التخفيض كوصفة قديمة تقليدية لصندوق النقد الدولي كان في اسيا علاجاً قاتلاً.

ذلك ان البنوك العالمية تقرض اموالها بالدولار الاميركي لسبب بسيط هو ان الموجودات والثروات الفائضة في العالم تسعر بالدولار. وقد اقترض الآسيويون بالدولار مبالغ طائلة، لتمويل نموهم السريع. لكن عندما تسارع تخفيض العملات المحلية ارتفعت كلفة سداد الديون بالدولار ارتفاعاً خيالياً.

وهذا ما وصفه الخبير الن رينولدز، رئيس التحرير الجديد لمجلة «اميركان اوتلوك»، الصادرة عن «معهد هادسون»، بعبارة «الجدول المنتفخ». وقد استعار نيولدز هذه العبارة من خبير اقتصادي استخدمها منذ سنوات، هو ماير بيرشتين في مقال له باللغة الالمانية بعنوان: «التسليف ورأس المال»، حيث وصف نظام التمويل الدولي على انه جدول من المطالب، او لائحة معقدة من الكمبيالات.

والمثال الشعبي على ذلك بسيط. فاذا كان الجزار لا يستطيع ان يدفع الى الخباز، فإن الخباز المفتقر الى النقد، يطالب زبائنه بالدفع. فاذا لم يدفعوا، يحاول التحصيل من آخرين لا يتوفر لديهم المال، ثم من آخرين امثالهم والى ما هنالك. فاذا كان الجميع في هذه السلسلة مصابين بالشح، تنتفخ المطالب وتتضخم الى حد الانفجار فتتوقف عجلة الاقتصاد.

وهذا بالضبط ما حدث في اندونيسيا، عندما اقدمت السلطات النقدية على تخفيض بسيط في قيمة العملة، فذعرت المصارف الاندونيسية المحشورة في خدمة ديونها بالدولار الاميركي «والين» الياباني، فهرعت تطلب نجدة السيولة من «البنك المركزي».

وكان البنك المركزي في الاساس يعطي المصارف شكاً على بياض، يتجاوز به حساباتهم لديه، غير ان الانفجار المفاجيء في السيولة بالعملة المحلية في وقت كانت الروبية موضع شك، دفعها الى المزيد من الهبوط بحيث باتت قيمتها بالدولار، في وقت قصير، تعادل ٢٠٪ فقط من قيمتها قبل سنة. وهذه السيولة المفرطة، التي تكون نافعة في بعض الازمات، زادت في الطين بلة وجعلت التخفيض اشد ضرراً.

وهكذا وجدت الشركات الاندونيسية نفسها في وضع تبخر فيه رأس مالها، بسبب ارتفاع اسعار المواد والقطع المستوردة، واخذ الدائنون الاجانب يضغطون عليها لاسترداد ديونهم بالدولار.

فوجدت المصارف الاندونيسية الواقعة تحت الضغط نفسها وقد تعطل دورها كمصدر للتسليف التجاري. وهكذا انتفخ جدول المطالب وتشقق ومعه الاقتصاد الوطني.

وكان بوسع «صندوق النقد الدولي»، ان يجتنب اللوم على هذه الهزة لو انه لم يشجع عملية تخفيض العملة كعلاج للاقتصادات الآسيوية الناشئة. ذلك ان الصندوق، تمسك بالفكرة التي عفا عليها الزمن والقائلة بان تخفيض العملة يحسن الوضع التجاري للبلاد فيعمل على تحريك الاقتصاد.

وبالتركيز على الناحية التجارية اغفل «الصندوق» اهمية عملية التمويل التي يفترض بخبرائه ان يكونوا ملمين بها.

ثم عندما وقعت اندونيسيا بمشكلة واضحة كان بوسع الصندوق ان يسارع على الفور بتزويدها بالسيولة الدولارية. لكنه تلكأ ومازال يتلكأ متذرعاً بشروط معينة يصر على تلبيتها لقاء هذه المساعدة. اما مسؤولية اندونيسيا، فهي «الموت بالبيروقراطية».

وكما اثبت الانهيار الاميركي في الثلاثينات، كمثال واضح، فإن الوضع الاقتصادي عندما ينفجر تكون عملية استردداده وتحريكه في غاية الصعوبة. وها هي اليابان تصارع منذ سنوات سبع لتجاوز الانفجار الذي تسبب به انهيار اسواق الاسهم والاسواق العقارية، وها هي روسيا تعاني من ديون هائلة فيما بين الشركات بدأت تتراكم في العهد الشيوعي المتعطل، واستمرت في تراكمها في النظام الجديد، الذي اثبت حتى الآن انه غير قادر على تطوير قطاع مالي قابل للحياة، فكان انهيار «الروبل» في مطلع التسعينات نكسة كبرى.

«الدولرة» لا التخفيض

إن الوقاية البسيطة من هزات التخفيض، هي «الدولرة»، اي التعامل المحلي بالدولار الاميركي. فاذا كانت العملة المحلية ترتبط قيمتها بالدولار بصورة ثابتة ودائمة، فانه من الصعب ان تحدث هزة مزعزعة. والمثال على ذلك «هونغ كونغ» و«الارجنتين» حيث لديهما مثل هذه العملة، الامر الذي مكنهما من اجتياز عاصفة العملات في التسعينات من غير اي اذى يذكر.

لكن هناك عملية اكثر فوضوية، ولها شيء من القيمة، الا وهي «الدولرة» غير الرسمية، كما هو الحال في لبنان. وهذه «الدولرة» غير الرسمية سارية منذ الستينات عندما حددت الولايات المتحدة سقفاً لاسعار الفائدة، الامر الذي خلق سوق الدولار الاوروبي (يورو دولار)، وبذلك استطاع غير الاميركيين في الستينات استخدام حساباتهم الدولارية في البنوك الاجنبية، لتسيير العمليات فيما بينهم، الامر الذي خلق مستودعاً جديداً هائلاً من التمويل.

فالدولار الاميركي كان منذ سنوات طويلة بضاعة رائجة في السوق السوداء في روسيا. وحتى الآن فان التعامل بالدولار داخل روسيا، يفوق كثيراً التعامل بالروبل الروسي. كذلك فان المؤسسات التجارية الآسيوية، خصوصاً شركات السياحة والطيران، تقدم فواتيرها الى المتعاملين معها بالدولار لا بالعملات المحلية.

العالم دولار

يقدر «مجلس الاحتياطي الاميركي» (البنك المركزي)، ان ٦٠٪ من الدولارات الاميركية المطبوعة يجري تداولها خارج الولايات المتحدة. كان هذا التقدير في سنة ١٩٩٦.

اما الآن فان هذه النسبة تبلغ ٧٥٪. وحتى استخدام الدولار في السوق السوداء، كعملة موازية في السوق المحلي، كما هو الحال في سوريا، يمكن أن يشكل مانعاً لهزات تخفيض العملة. كذلك فانه يسهل على اي بلد يتعاطى الدولرة بصورة غير رسمية ان يربط عملته بالدولار، عندما يكون في السوق المحلي ما يكفي من الدولارات المتداولة، للتخفيف من اثر اي ارتفاع مفاجيء للطلب على الدولار.

والارجنتين هي اوضح حالة لبلد تسود فيه الدولرة عندما قرر «مجلس النقد» ربط العملة المحلية بالعملة الاميركية. انه عيد للمصارف ان تجد نفسها في وضع يجنبها مخاطر تقلب العملة المحلية، وقد يكون هذا هو الاتجاه الذي يسير عليه العالم كله الآن ولكن... ببطء.

مجلس التعاون

رئيس «بنك الخليج الدولي» دعا إليهما في الرياض

دمج المصارف الخليجية وفتح الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية!

□ لم يكن الدكتور عبد الله بن ابراهيم القويز، مدير عام «بنك الخليج الدولي»، الصوت الوحيد الذي يطالب حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الى تسريع دمج المصارف الخليجية والتقليل من عددها مع زيادة رؤوس اموالها.

فقد ارتفعت في الآونة الاخيرة اصوات اخرى تطالب بتقوية المصارف الخليجية ومنحها القدرة على منافسة المصارف الاجنبية، الاكثر قوة والاحسن ادارة، اضافة الى سن قوانين وانشاء مؤسسات تعمل في تنظيم الاسواق المالية في دول المجلس، وزيادة الرقابة عليها وتمكينها من استقبال رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها وفق ضوابط محددة.

وكان الدكتور عبد الله القويز، ردد مثل هذا الكلام في الرياض خلال محاضرة له بعنوان: «تأثير الازمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا على دول الخليج»، مطالباً بالاستمرار في ضبط النفقات وزيادة دخل الحكومات، وعدم اللجوء الى الاقتراض، وربط عملات دول المجلس بالدولار، ومراقبة ميزان المدفوعات فيها مع تكثيف الاستثمار في الوقت الحاضر في البتروكيماويات، وزيادة الطاقة الانتاجية، واستغلال الزيادة في الطلب، وزيادة حصة دول المجلس في السوق الدولية.

واوضح القويز، ان الازمة في آسيا لم تؤثر في دول المجلس بشكل كبير ومباشر لأن اسواقها المالية لاتزال شبه مقفلة امام الاستثمارات الاجنبية، اضافة الى ان قطاع البنوك في دول الخليج لن يعاني كثيراً لأن القروض الآسيوية تعتبر محددة من جهة الكم وذات جودة عالية مقارنة بمحافظ الاقتراض في المصارف الدولية الاخرى.

وأشار الى ان لهذه الازمة تأثيرات جوهرية غير مباشرة في دول مجلس التعاون من اهمها التأثير في التجارة الخارجية، والتوقعات بانخفاض الصادرات النفطية في الامد القصير.

وكشف ان بعض التقديرات يشير الى ان نحو ١٠٪ من الاستثمارات الخارجية لدول المجلس، سواء الحكومية او الخاصة، استثمرت في شرق آسيا في السنوات القليلة الماضية وبذلك ستؤثر هذه الازمة في خفض العائد من هذه الاستثمارات.

وأشار الى ان تكاليف تنفيذ المشاريع التي تقوم بها الشركات الآسيوية ستنخفض بسبب هذه الازمة، وزاد ان الازمة اثرت في زيادة الطلب على الغاز في كل من قطر وعمان بشكل مباشر.

ودعا الى إعادة النظر في بعض الانظمة والاصلاحات والسياسات الاقتصادية في دول المجلس، مؤملاً في اسراع هذه الدول، وخصوصاً السعودية، في فتح اسواقها واستكمال شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

وأشار مدير عام «بنك الخليج الدولي» ايضاً، الى ان هذه الازمة سوف تلعب دوراً رئيسياً في تسريع جهود حركة الاندماج بين المصارف الخليجية على المستوى الوطني والاقليمي، اضافة الى محافظتها على اسعار البترول عند المستوى الحالي بسبب ربط عملتها بالدولار، وتوقع ان تؤدي هذه الازمة الى زيادة الاستثمارات الاجنبية في دول المجلس.

الامارات

مع تزايد الحديث عن قرب افتتاح بورصة رسمية

السماسرة زاد عددهم وطلبات الترخيص تتخم الملفات!

□ يقول محللون ان سوق الاسهم غير الرسمية في الامارات العربية المتحدة، التي ولدت من انقاض بورصة الكويت في ١٩٨٢، اصبحت مكسبة بالسماسرة. فقد ارتفع عدد دور السمسرة المرخصة الى ١٦ داراً بعدما كان يبلغ عددها اربع دور مرخص لها في سنة ١٩٩٧. واذا ما اضيف الى هذا الرقم سماسرة الشارع (غير المرخصين) فإن الرقم يصل الى اكثر من ٦٠ تقريباً.

ويجري التعامل بانتظام في بورصة الامارات غير الرسمية في اسهم ٣٦ شركة تشمل مصارف محلية وهيئة الاتصالات، حيث يتداولها بضع مئات من المتعاملين.

وقد ارتفعت اسعار الاسهم بنسبة ٣٠٪ في ١٩٩٧ وتستمر في الارتفاع هذه السنة ليبلغ حجم السوق ١٠٠ مليار درهم (٢٧ مليار دولار).

ويحظر على الاجانب التعامل في البورصة وان كان يسمح لهم بالاستثمار غير المباشر في صندوق مشترك انشىء في السنة الماضية.

وزيادة عدد دور السمسرة امر طبيعي على الرغم من ان السوق تسير في مضمار يرتفع تارة وينخفض اخرى منذ ١٥ سنة.

يعود التعامل في الاسهم الى سنة ١٩٩٤ عندما كان مستثمرون يشترون ويبيعون اسهم حفنة من الشركات في البلاد ظل يجري التعامل فيها في سوق المناخ غير الرسمي في الكويت حتى انهياره.

ويعود المحللون بالذاكرة الى زمن كانت فيه خمس شركات للسمسرة تعمل من دولة الامارات، ثم ما لبثت ان أغلقت جميعها عدا واحدة عند انفجار «فقاعة» المضاربات في سوق الكويت في سنة ١٩٨٢ مخلفة وراءها خسائر جسيمة.

وفي اعقاب الكارثة بدا سماسرة يتحسسون طريق العودة. وبحلول سنة ١٩٨٥ كانت ثلاث شركات سمسرة تعمل من ابوظبي والشارقة، غير ان هذا الحماس كان قصير العمر. وبدأت الامور تتحسن الى ان أصيبت الدولة بكساد اقتصادي حتى سنة ١٩٨٨، بسبب اسراف الحكومة في الانفاق وانخفاض اسعار النفط.

ثم اخذت السوق تنتعش في نهاية سنة ١٩٨٨ نتيجة لتحسن السيولة وتحول ملحوظ في سلوك المستثمرين.

وبحلول سنة ١٩٩١ بدأت السوق تتشكل وانتظر سماسرة صدور قوانين لانشاء ردهة رسمية وتحرير التعامل، ولكنهم مازالوا ينتظرون. فالحديث الرسمي وغير الرسمي عن إنشاء بورصة رسمية يجري منذ سنة ١٩٩٢، في حين ينتظر مشروع قانون وضعه البنك المركزي منذ فترة غير قصيرة اقراره في مجلس الوزراء الاماراتي.

ويضيف المحللون ان هناك قضايا معقدة يجب حلها حتى يمكن قيام سوق رسمية للاوراق المالية، منها ما اذا كان يمكن اصدار لوائح تسمح بتعامل اجانب بما في ذلك مواطنون من دول خليجية عربية في السوق، وأيضاً موقع البورصة وعدد ردهات التعامل. وأثار حديث بعض المسؤولين عن قيام ردهة تعامل رسمية قريباً مع لوائح ترخيص مبسطة ارتفاعاً في عدد السماسرة.

ويحتم «بنك الامارات المركزي» على طالبي تراخيص السمسرة ارفاق ضمان مصرفي قيمته ٥٠٠ الف درهم ومستندات رأس مال مدفوع قيمته مليون درهم.

ولكن سواء كانت البورصة رسمية او غير رسمية، فان السماسرة الجدد يحصلون على عمولة ١٪ على كل صفقة يتم عقدها.

وهو عائد مرتفع على رأسمال منخفض. فكل ما يحتاج اليه السمسار هو هاتف وبضعة اتصالات ليجد نفسه في حومة العمل والمضاربات. وكلما ارتفعت اسعار الاسهم كلما زادت ارباح السماسرة. وقال سماسرة قدامى ان الجدد اثاروا اضطراباً في السوق وكبدوا مستثمرين خسائر.

فالسمسرة، في نظر هؤلاء، هي اكثر من مجرد عملية بيع وشراء. إذ يجب على السمسار ان يعرف الشركات جيداً، وأن يدرس اداءها ويقدم النصح لمعتمديه وسيطاً في البورصة.

مصر

بعد معارضة هزيلة لقانون خصخصة المصارف الحكومية

مجلس الشعب حدد نسبة ٤٩٪ كحد أقصى للملكية الأجنبية في المصارف المخصخصة!

□ بعد درس طال، اقر مجلس الشعب، «قانون خصخصة المصارف المملوكة من الدولة»، الذي ينص بشكل خاص على «الا تزيد نسبة ما يملكه غير المصريين في رؤوس اموال هذه المصارف على ٤٩٪».

والقانون الجديد الذي اشبعته حكومة الجنزوري درساً قبل احالته الى «مجلس الشعب»، يحظر على اي شخص طبيعي - بغير الميراث - او اي شخص اعتباري، ان يملك ما يزيد على ١٠٪ من رأس مال المصرف المصدر الا بعد موافقة مجلس ادارة المصرف المركزي المصري». ونص القانون الجديد على ان يعين رئيس الوزراء من يمثل المال العام في اجتماعات الجمعية العامة للمصرف الذي يتم تخصيصه بالتناسب مع ما تملكه الدولة في رأس ماله.

كما نص على ان يضم مجلس ادارة المصرف، الذي تسهم الدولة في رأس ماله مع القطاع الخاص بين خمسة الى ١٥ عضواً، يحق للدولة ان تعين منهم ما يتناسب مع النسبة التي تملكها من رأسمال المصرف.

وأوضحت مذكرة مرفقة بمشروع القانون، ان الموافقة عليه لا تعني ان الحكومة ستبدأ على الفور في تخصيص المصارف. وقالت ان عملية خصخصة هذه المصارف ستتم تدريجاً لان طرح اسهم اي مصرف للبيع لا بد ان تسبقه خطوات مهمة تبدأ بتقويم المصرف ودراسة ظروف السوق واحتياجاته والاسلوب الامثل لطرح اسهمه.

ولم يضع القانون حداً للنسبة التي يمكن للقطاع الخاص تملكها في رأس مال مصرف عام.

ورشح عن اللجنة البرلمانية التي درست مشروع القانون، انه لا مجال للتخوف بشأن الملكية الاجنبية، لان رقابة «البنك المركزي» على المصارف المخصصة مستمرة. وجاء في نص تقرير اللجنة انه «كما تبين للجنة ان عدم تحديد نسبة مساهمة القطاع الخاص في رأس مال البنك هو دلالة على الثقة في الجهاز المصرفي وما يتبعه من مؤسسات مالية».

والمعروف ان مشروع القانون الذي طرح لأول مرة في ١٧ ايار/مايو الماضي على اللجنة الاقتصادية للبرلمان، ووجه بهجوم عنيف من المعارضة المصرية التي تتمتع بوجود ضعيف في مجلس الشعب (١٣ نائباً). اذ انتقد نواب «الوفد» و«الحزب الناصري» و«التجمع الوحدوي» (ماركسي) التعجل في اقرار القانون.

وكان المشروع واجه لدى طرحه معارضة من داخل «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم، الذي انتقد عدد من نوابه السماح للاجانب بشكل خاص بتملك اسهم في هذه المصارف التي تشكل العصب الرئيسي للحركة المالية في البلاد.

وتسيطر المصارف العامة الاربعة، وهي: «البنك الاهلي المصري» و«بنك الاسكندرية»، و«بنك القاهرة» و«بنك مصر»، على ٧٠٪ من تعاملات القطاع المصرفي المصري، كما يوجد فيها ٦٠٪ من الودائع، وتقوم بمنح ٦٨٪ من القروض.

وكان النواب طالبوا بان تبقى الحكومة مسيطرة على ٥١٪ على الاقل من اسهم هذه المصارف الحساسة بما يمكن في رأيهم ان يهدد البلاد بكارثة كتلك التي شهدتها الدول الآسيوية.

وكان وزير قطاع الاعمال العام عاطف عبيد، اكد ان خصخصة المصارف ستتم بصورة تدريجية في حين توقع خبراء ماليون ان يكون «بنك الاسكندرية»، وهو اصغرها، اول مصرف يطرح للبيع. (راجع «الميزان» المجلد الخامس - العدد الثامن - حزيران/ يونيو ١٩٩٨).

وتنفذ حكومة كمال الجنزوري برنامجاً لخصخصة قطاعها العام باشراف «صندوق النقد الدولي» منذ سنة ١٩٩١.

وباعت الحكومة منذ بدأت تنفيذ برنامج التخصيص بجد سنة ١٩٩٦ حصص الاغلبية في عشرات الشركات، وباعت حصتها في شركة الهاتف المحمول، وطرحت مشروعات بنية اساسية على مستثمري القطاع الخاص. كذلك بدأت في سنة ١٩٩٦ بيع حصص تمتلكها في مصارف مشتركة لكنها لم ترق الى درجة طرح اي من المصارف الحكومية الرئيسية الاربعة او اي شركة تأمين للبيع.

نظام اقتصادي اقليمي يضم السعودية والعراق وايران

مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط وبحر قزوين

اهتمت معاهد ونشرات الطاقة المتخصصة بالدراسة التي اعدها الخبير النفطي ا لمستقل اليكس ستيورات، ونشرت «الميزان» مقاطع منها على صفحتها الاولى في العدد الماضي بعنوان: «مصير السعودية والكويت متعلق بمستقبل التحالف اليورآسيوي»، وتنشر في ما يلي نصها الكامل.

وقد بنت الدراسة مطالعتها على اساس ان معظم احتياطي الطاقة الكبيرة غير المستغل في العالم يقع في بلدان تحظر عمل شركات النفط الاجنبية. وبالتالي، فان الدراسة هي محاولة لسبر مضاعفات سلسلة من الحوادث الحقيقية والمتصورة في منطقة تمتد من الخليج عبر منطقة قزوين وشمال غرب الصين الى «سيبيريا». ذلك ان هذه المنطقة تضم اكبر مخزون هايدروكربوني في العالم، بالاضافة الى ان هناك تطورات عدة حقيقية اساسية منها:

١ ـ انفتاح ايران والعراق على الاستثمارات الأجنبية.

٢ ـ تطور قازاخستان الى جسر بري طبيعي يربط بين روسيا والشرق الادنى.

٣ ـ قيام الشركات الروسية والاسيوية المتعددة الجنسيات بالتنافس على التمكن الاستراتيجي من هذا الجسر البري.

٤ ـ ظهور مزيد من التصميم لدى الحكومات الآسيوية للوصول الى المنطقة لاسباب تتعلق بأمن الطاقة الوطني.

وقد اطلقت الدراسة على هذا الموقع الجغرافي الحافل بالحوادث عبارة «مثلث الموارد اليورآسيوي»، مع الملاحظة بأن هذه المنطقة تميل اكثر فاكثر الى التوحد والترابط بشبكات خطوط الانابيب، وتقع بالتالي تحت التاثير الروسي او الصيني او مزيج بينهما.

❐ خلال الحرب الباردة، اخفقت روسيا، من خلال الاتحاد السوفياتي، في ان تؤثر تأثيراً حقيقياً في هذه المنطقة بالنظر الى محدودية قوتها التجارية التي حدت من جاذبيتها لعدد من البلدان المندفعة عقائدياً مثل العراق وليبيا. وبقي معظم تلك البلدان على نهج اشتراكي غير مركز، او معاد للغرب، الامر الذي جعل روسيا تكتفي بادامة العلاقات مع تلك البلدان.

ونتيجة لذلك، ظلت علاقات روسيا جيدة مع ذلك المثلث من الدول التي تضم معظم الاحتياطي النفطي العالمي خارج المملكة العربية السعودية.

وباتت روسيا الآن في وضع يمكنها من زيادة نفوذها في المنطقة بتركيز صناعتها النفطية، خالقة عدداً من الشركات العملاقة، كل منها الآن اكبر من «إكسون» او «شل»، بالقياس على حجم الاحتياطي الذي تملكه.

والأهم من ذلك، ان هذه *الشركات الروسية العملاقة*، بدأت تدخل اسواق المال العالمية بشروط لا تختلف عن تلك التي تتمتع بها شركات النفط الغربية ويعود ذلك الى كبر حجمها، لكن بشكل خاص، بسبب روابطها الاستراتيجية مع الشركات الغربية الكبرى.

مركزية العراق

ومن الاسباب التي تدفع الشركات الغربية لتشكيل مثل هذه التحالفات مع الشركات الروسية، حاجتها الملحة الى تعزيز الاحتياطي، وهو امر بات اكثر صعوبة نظراً الى ان معظم الحقول العملاقة في الشرق الاوسط مازالت بعيدة عن متناولها.

ومن هذه الناحية، فان شركات النفط الروسية تستطيع ادخال الشركات الغربية، ليس الى الاحتياطي داخل روسيا فحسب، انما يمكنها ايضا ان تفسح لها مجال الدخول الى الشرق الاوسط.

وفي هذه الوضعية، فإن اللاعب الاساسي، والقوة المحركة لظهور مستقبل نفطي «يورآسيوي»، هو العراق بالنظر الى عزمه على زيادة انتاجه النفطي الى ٦,٦ مليون برميل في اليوم بعد رفع الحظر الدولي عنه.

ولما كان العراق، يملك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، بعد المملكة العربية السعودية، وأدنى كلفة للانتاجية، واقل الاراضي المستكشفة في الشرق الاوسط، فإنه من الواقعي تصور مثل هذا المستقبل.

ولما كان أعلى انتاج حققه العراق حتى الآن، هو ٤ ملايين برميل في اليوم، فانه كان يعمل قصارى جهده خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لانتاج مليوني برميل في اليوم، بسبب تأثيرات الحرب مع ايران.

اما التغير الثوري الآن، فهو

فهد بن عبد العزيز

استعداد العراق للانفتاح على الاستثمارات الاجنبية من خلال اتفاقيات اقتسام الانتاج. وبالنظر الى ان اتفاقيات الاقتسام هذه تعطي السيطرة لشركات الانتاج الخاصة، اكثر مما تعطيها للحكومة المضيفة، فإن الدول النفطية الرئيسية في الشرق الاوسط لم تعتمد هذا النوع من المشاركة.

وكون العراق راغباً في ذلك الآن يدل على استماتته لزيادة طاقته الانتاجية، وربما ايضاً يدل على اتجاه الى تجاهل السياسة النفطية التي تعتمدها «منظمة اوبيك».

الانتفاع الروسي وحرب الاسعار

هذه السياسة تجعل روسيا المنتفع الاكبر منها. فقد ظلت علاقات روسيا مع النظام العراقي الحالي جيدة لزمن طويل، وتوثقت اكثر نتيجة للعقوبات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وقد صوت النواب في مجلس «الدوما» الروسي بالاجماع ضد العقوبات على العراق لاعتقادهم انها تهدف الى زعزعة المصالح الروسية في المنطقة وحرمان روسيا من عمليات تجارية واستثمارية بمليارات الدولارات.

ولترسيخ هذا التحالف، عرض العراق على مجموعة من شركات النفط الروسية بقيادة «لوكويل» امتيازاً كبيراً في حقل «غرب القرنة النفطي»، حيث تقدر طاقة الانتاج المحتملة بنحو ٦٠٠ الف برميل في اليوم. وهذه هدية محترمة تعادل اكبر حقول النفط البحرية في منطقة قزوين بكلفة لا تزيد على ١٠٪ من كلفة نفط قزوين.

ويستدل من خطط الاستثمار الطموحة للعراق، أنه من غير المستبعد ان ينشأ سيناريو يكون فيه العراق راغباً في شن حرب اسعار ضد بقية «اوبيك»، اذا ما لزم الامر، لاعادة بيع انتاجه الاضافي في الاسواق.

ومثل هذه الحرب لا تجد حلاً إلا بعدما تسعى المملكة العربية السعودية الى السلام معه. ويستطيع العراق تحمل مخاطر هذه الاستراتيجية، لأنه من الافضل له ان يبيع الانتاج الاضافي بسعر ٥ دولارات للبرميل الواحد، على الا يبيع النفط ابداً. وفيما يبقى العراق محتاجاً الى الاعتماد على اجتذاب ما يكفي من الاستثمارات الاجنبية للحفاظ على مستوياته الجديدة من الانتاج، فإن هذا قد لا يكون صعباً في حال تقديمه الشروط ذاتها التي يقدمها حالياً في اتفاقيات اقتسام الانتاج.

كذلك يمكن للعراق ان يتغلب على تحفظ شركات النفط الغربية، بدعوته الشركات الناشئة المتعددة الجنسيات من روسيا وآسيا، بالإضافة الى شركات تنتمي الى بلدان تتخذ تقليدياً خطاً مستقلاً عن الولايات المتحدة وفي مقدمها فرنسا والى درجة اقل ايطاليا.

وهذه الشركات على وجه العموم تتصرف بضغوط اقل من قبل المساهمين فيها، كما ان العديد من شركات النفط الآسيوية، يخضع خضوعاً مباشراً للاوامر الحكومية.

الحرج السعودي

إن هذا السيناريو، بعد رفع العقوبات عن العراق، سوف يصبح اكثر ازعاجا للمملكة العربية السعودية، وبالتالي

محمد خاتمي

للغرب، في حال ان الطلب العالمي على النفط لم يشهد زيادة قوية. فالتقديرات للطلب الاضافي على النفط حتى العام ٢٠٠٥ تتراوح بين ٧ ملايين و٢٠ مليون برميل يومياً.

فإذا ظهر الطلب عند الحد الادنى من هذا التراوح، وشن العراق حرب اسعار شاملة، فان الانتاج السعودي سوف يتقلّص

بوريس يلتسين

بصورة مزعجة. اما اذا قرر السعوديون منافسة العراق بتخفيف قيودهم على الاستثمار الاجنبي، فان نصيب نفط الشرق الاوسط من الانتاج العالمي سوف يشهد زيادة حادة (راجع الجدول في مكان آخر).

وباختصار، فان انفتاح العراق على الاستثمار الاجنبي، ولو على اساس انتقائي، يشير الى تبلور سياسة تطل في الافق، قوامها الاعتماد على الاسواق لا على السلاح، لتحقيق قدر اكبر من القوة الاقتصادية.

فإذا حدث مثل هذا التغيير في السياسة، فانه قد يطلق مسلسلاً آخر من الحوادث.

«التحالف اليورآسيوي»

ان نقطة الابتداء لسيناريو نفطي لاحق للعقوبات هي رغبة العراق في التقيد بجميع متطلبات الامم المتحدة.

وبموجب هذا السيناريو، ستكون ايران ايضا اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي، لأن البلدين كليهما يواجهان انهياراً اقتصادياً بسبب ما لحق بانتاجهما النفطي من دمار بفعل الحرب والاهمال. وبتأثير تدني اسعار النفط زمناً طويلاً، وكذلك بتأثير النمو المتزايد في عدد السكان.

ومما يشجع هذه الرغبة في ادخال المستثمرين الاجانب، وجود عدد من الشركات الجديدة المتعددة الجنسيات على مقربة منها، اي من روسيا والصين وآسيا وأماكن اخرى، خارج المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة.

ولما كانت روسيا اكثر قابلية للوصول الى الرساميل الغربية، فإنها بشكل خاص أقدر على خدمة مصالح العراق وايران، ولاسيما اذا كانت مدعومة بالنفوذ الاقتصادي المتزايد للصين.

ذلك ان روسيا والصين معاً يمكن ان يشكلا تحالفاً «يورآسيوياً» جديداً.

وفور تطبيع العلاقات مع العراق وايران، يضعف مبرر الوجود الاميركي في الخليج، اذ ستجد العائلة السعودية المالكة نفسها معرضة لضغوط من شعبها، ومن العالم العربي بتنسيق من العراق، لتخفيف روابطها مع الولايات المتحدة.

اما مؤهلات العراق لقيادة العالم العربي في هذا المجال، فانها ترتكز على سياسته الراسخة الداعية الى التضامن العربي والابتعاد عن الغرب.

ويوسع السعودية نظرياً فك الارتباط مع الولايات المتحدة، اذا ما شعرت بان ذلك لا يترك فراغاً امنياً خطراً يستغله العراق.

وان يحدث هذا الفراغ او لا يحدث فعلياً، يتوقف في جانب منه على رغبة قوى التحالف «اليورآسيوي» ا لجديد بقيادة روسيا والصين في ضمان استقرار المنطقة. ومن المرجح ان تكون هنالك دوافع كبيرة للقيام بذلك من قبل التحالف المذكور لسببين اساسيين:

● اولاً، لمنع امتداد أي زعزعة للاستقرار في الخليج الى آسيا الوسطى، خصوصاً عندما تترابط تلك المنطقة بخطوط

صدام حسين

الانابيب.

● ثانياً، لأن امن الطاقة الآسيوي بات يتقرر بصورة متزايدة بالقدرة على ضخ النفط والغاز بالانابيب من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة.

وفي هذا السيناريو تسعى الصين الى منطقة مستقرة على حدودها مع آسيا الوسطى، وقد تكون راغبة في السماح لروسيا بان تلعب الدور القيادي في نظام جديد للامن الاقليمي لسببين:

● السبب الأول، ان البرغماتية تملي عليها ضرورة تلبية احتياجاتها من الطاقة اولاً فوق الاعتبارات والعصبيات الوطنية.

● السبب الثاني، ان الوضع العرقي المتفجر، الذي تواجهه الصين في المنطقة الشمالية الشرقية من أراضيها، يجعل من الصعب عليها ان تستخدم مناطقها الحدودية لاطلاق قوة عسكرية، خصوصاً اذا ما تضارب ذلك مع الوجود الروسي التقليدي في المنطقة.

وبموجب هذه الفرضيات، فإن الاقتصاد الروسي سوف يكون قد استقر عندما يحدث

تضعف الارتباط السعودي-الأميركي!

التضاؤل النفطي للغرب أمام الشرق

الامدادات النفطية (ملايين براميل يوميا)

الدول المنتجة	١٩٩٦	٢٠٠٥
السعودية	٨,٩	١١,٠
العراق	٠,٦	٦,٠
ايران	٣,٧	٣,٥
الكويت	٢,٢	٢,٥
الامارات	٢,٦	٢,٥
فنزويلا	٣,١	٦,٠
نيجيريا	٢,١	٤,٠
مجموعة «اوبيك»	٢٨,٢	٤٠,٥
الاتحاد السوفياتي السابق	٧,٢	٩,٥
دول اخرى خارج «اوبيك»	٣٤,٣	٢٧,٠
المجموع	**٦٩,٧**	**٧٧,٠**

ذلك، وهو عائد في جانب منه الى الروابط المتزايدة مع آسيا.

وبنشوء نظام اقتصادي اكثر انفتاحاً وليبرالية، فان نشوء اقتصاد روسي قوي من شأنه ان يخلق اجماعاً داخلياً يساعد روسيا على تركيز سياستها الخارجية. وبالتالي، فان من نتائج هذا السيناريو انها قد تصبح اكثر استعداداً لتحدي الهيمنة الاميركية على مناطق مثل العراق وايران، حيث التحركات الاميركية كانت قاضية على المصالح التجارية الروسية.

النفور السعودي-الأميركي

غير ان الانتقال السعودي الكامل من دائرة النفوذ الاميركية، يتطلب قناعة اكيدة من السعوديين بان النظام الجديد، المؤاتي لمثل هذه الاستقلالية، اخذ بالنشوء في الشرق الاوسط.

لكن حتى الآن، فان الوضع مازال غير مستقر الى درجة كبيرة، حيث تتنازع على القيادة في المنطقة القوى الثلاث الرئيسية وهي: السعودية، العراق، ايران.

فاذا بات واضحاً ان النفوذ الاميركي آخذ بالتلاشي، والنفوذ الآسيوي آخذ بالتصاعد، وخففت السعودية من روابطها مع الولايات المتحدة، فان العنصر الجيوبوليتيكي في تنافسها مع الايرانيين والعراقيين المعادين للغرب قد يضعف عندئذ، وقد يؤدي ذلك الى رغبة جديدة في دمج اقتصاديات تلك البلدان في نظام اقليمي تقوده روسيا والصين بدعم ضمني من اليابان التي تفضل الوقوف جانباً مثل العادة.

اما جائزة التعاون، فهي الفرصة في تزويد اسواق الطاقة بالنفط لدولتين من اكبر دول العالم واكثرها سكاناً وهما الهند والصين.

وهذا قد يشجع ايران والعراق والسعودية على المزيد من تنسيق سياساتهم، خصوصاً بالنسبة الى مجالات النقل والامن. لأن «مضائق هرمز» سوف تشهد ضغطاً هائلاً، اذا تزايد الطلب الآسيوي خلال العشرين سنة المقبلة، كما هو متوقع.

واخيراً، وفي حال قررت السعودية المشاركة في منطقة امنية جديدة مع ايران والعراق، فانه من الممكن تصور لحاق الكويت بها او المجازفة بضمها الى العراق من جديد بشكل او بآخر.

وفي المقابل يستطيع العراق ضمان احترام سيادة الكويت من غير اعتراض سعودي، مع التاكيد على ان الكويت مدينة باستقلالها الى حسن النية العراقية، بدل كونها إرثاً استعمارياً، كما هي حتى الآن.

ويموجب هذا السيناريو، يتعين على الكويت الالتزام بأي اتفاق مشترك او مواجهة عواقب وخيمة.

صحيح ان هذا لا يشكل قدراً كبيراً من الحماية في عالم تتزايد فيه النزاعات الاقليمية - وبالتالي، فانه ليس من السهل ضمان استقلال الكويت - غير ان روسيا مبدئياً قد تكون ضامناً فعالاً للاستقرار الاقليمي نظراً الى قربها من المنطقة، اكثر من اي قوة اخرى، لوجودها على البحر الاسود وبحر قزوين.

روابط الانابيب

ان دور خطوط الانابيب سوف تكون له أهمية قصوى في تغيير الصورة الجيوبوليتيكية.

فالخط الوحيد الجاري فيه العمل حالياً هو خط كونسورتيوم قزوين الممتد من حقل «تنغيز» في قازاخستان الى البحر الاسود، لانه يلبي شروط المشاركة الروسية.

اما الخطوط البديلة عبر ايران، فما زالت مجمدة، على الرغم من فوائدها التجارية، وذلك بسبب العقوبات الاميركية.

غير ان ايران تشكل اقصر الطرق لنقل النفط والغاز الى آسيا. ومن التطورات الملفتة جداً، ان الحكومة القازاكية، قد قررت بيع حصة الاغلبية في حقل «اوزين» الى «شركة النفط الوطنية الصينية»، لغاية معلنة ومحددة هي بناء خط للنفط الى ايران.

فهذا الحقل يقع على مقربة من الحدود التركمانية بمحاذاة خط قائم للغاز يسير عبر تركمانستان ليتصل بخط للغاز في ايران، وعندما يكتمل بناء الخط الجديد، سيكون بوسع الشركة الصينية تصدير ما مقداره ٣٢٥ الف برميل من النفط يومياً عبر ايران، مستخدمة في المرحلة الاولى التبادل والمقايضة مع المصافي الشمالية، وهي ارخص الطرق لبيع النفط الى آسيا من منطقة قزوين.

اما التطور الآخر المهم المتصل بذلك، فهو ان الحكومة القازاكية قد منحت الشركة الوطنية الصينية ايضاً، السيطرة على حقول في شمال غرب قازاخستان تديرها شركة «اكتيبيمونيغاز» بشرط ان تبني الشركة الصينية خطاً آخر مباشراً الى الصين. وبذلك اصبحت الصين اللاعب المركزي في فتح خطوط الانابيب التي تتجاوز روسيا لتغيير اتجاه مجرى النفط والغاز شرقاً غير ان روسيا على الارجح سوف تجد مصالح مشتركة مع الصين في خطوط الانابيب الجديدة هذه، بالنظر الى ان مشاركتها تبقى امراً حيوياً لضمان الاستقرار الاقليمي.

ايران شرقاً

ان النقطة الاخرى الجديرة بالملاحظة حول ايران، هي انها في موقع يمكنها من دمج مثلث الموارد «اليوراسيوي»، وذلك بالعمل كمحطة متوسطة لخطوط انابيب الغاز. وهناك الآن خطط لبناء خط للغاز من تركمانستان الى تركيا عبر شمال ايران. وبعد اكتماله قد نجد ان المزيد من خطوط الانابيب سوف يظهر لربط ايران بالصين عبر آسيا الوسطى في الاتجاه الآخر، بالاضافة الى خطوط غاز جنوبية الى باكستان والهند.

فهذا الحجم من الغاز اللازم لتبرير بناء خطوط للانابيب ممتدة مسافات طويلة، من شأنه ان يشجع المشاركة فيها من قبل عدد من البلدان المصدرة، كما انه يخفف ايضاً من المخاوف على الامدادات السهلة لدى الدول المستوردة في آسيا. ومع ان شركة الغاز الروسية «غازبروم» سوف تكون نشطة في هذا المجال، إلا انها لن تكون بالضرورة المستثمر الرئيسي، بل من الارجح ان تعمل من خلال شركائها الغربيين المتحالفة معهم، مثل «ايني» الايطالية و«شل» الهولندية، بغية الظهور بمظهر متواضع يبعد عنها الشبهات السياسية.

واذا ما نجحت «غازبروم» في امتلاك الشركة الروسية «روس نفط» فإنها قد تصبح المستثمر المستقبلي في الشرق الاقصى الروسي، بما في ذلك جزيرة «سخالين».

●●●

ان ما تقدم في هذا التحليل يشير الى ان شركات النفط الغربية الكبرى، قد تجد نفسها في وضع الخاسر مع تقدم روسيا والصين نحو المزيد من السيطرة على اتجاهات مشاريع التصدير. ومع ان نتائج هذه التطورات هي من قبيل التكهن، فان امكانية حدوثها في الواقع تعززها النتائج اللاحقة للازمة الآسيوية الراهنة، ومنها ان العالم غير الغربي سوف يسعى لتخفيف اعتماده على المبادرات التي تقودها الولايات المتحدة، وبذل المزيد من الجهود من اجل التعاون الاقليمي.

وهذا بدوره يعزز التحرك الى الاكتفاء الذاتي في الاقاليم او المناطق الاخرى من العالم من حيث ان الولايات المتحدة نفسها، قد تسعى الى زيادة اكتفائها الذاتي في مجالها الإقليمي الخاص بالاعتماد على تطوير احتياطي النفط والغاز في اميركا الجنوبية، فيما تفعل اوروبا الشيء ذاته بتوسيع مستوراداتها من افريقيا.

وفي حين ان هذا المسلسل من التطورات قد يبدو مستبعداً في الوقت الحاضر، فان دروس التاريخ تشير الى ان الامور عموماً لا تجري كما هو متوقع. وفي الواقع، من الجدير بالتذكر انه في نهاية القرن التاسع عشر ما كان احد يتصور ان الولايات المتحدة سوف تحل محل بريطانيا العظمى كدولة قائدة في العالم. وفي نهاية القرن العشرين، يبدو من المستبعد كذلك ان تفقد اميركا منزلتها امام الصين او روسيا، لكن دروس التاريخ تقول، طبعاً، ان ذلك «ممكن».

AL-MIZAN
الميزان
يزن ويوازن
قسيمة الاشتراك
ارغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)
الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....
ترسل القسيمة على العنوان لآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom
الاشتراك السنوي:
■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ١٠٠ جنيه
لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه
■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولاراً
للافراد ١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار
تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

انتقل الى لندن بعد فشله في باريس

نظام التحكيم العربي ـ الأوروبي يعود الى الحياة على يد المُدرّس!

برعاية الدكتور عصمت عبد المجيد، أمين عام جامعة الدول العربية، عقدت «غرفة التجارة العربية ـ البريطانية» مؤتمراً في لندن لإعادة احياء نظام التحكيم العربي ـ الأوروبي، بصيغ عملية جديدة بعد فشل التجربة السابقة التي انطلقت في باريس. وفي هذا المؤتمر، الذي حضرته شخصيات قانونية واكاديمية مرموقة، تطرق البحث الى شؤون عديدة الى جانب النزاعات والمصالحات القانونية منها، التفهم المشترك لروح الثقافتين العربية والاوروبية، وتاثير الاساس القانوني للشريعة الاسلامية في المنازعات التجارية الدولية، وتاثير الممارسات والأحوال المصرفية وأسواق المال على نشوء المنازعات وحلها.

وقد حضرت «الميزان» هذا المؤتمر الذي انعقد في فندق «بورتمان» في لندن بدعم من مركز القانون الاسلامي والشرق ـ اوسطي في «كلية الدراسات الشرقية والافريقية» في جامعة لندن ومركز ادارة وقوانين البناء في «كلية كينغز». ويتشكل هيكل التحكيم العربي ـ الاوروبي الجديد من خلال شركة يتولى رئاسة مجلس ادارتها الوزير الفرنسي السابق في عهد الجنرال شارل ديغول ميشال حبيب دولونكل، ويترأس مجلس التحكيم فيها المحامي السعودي صلاح الحجيلان.

افتتح المؤتمر رئيس «غرفة التجارة العربية ـ البريطانية» اللورد برايور، الذي قدم ميشال حبيب دولونكل، ووصفه بانه احد القوى الدافعة وراء إعادة إحياء نظام التحكيم العربي ـ الاوروبي. ثم تحدث الامين العام لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية، عبد الكريم المدرس مشيراً الى المسؤولية الواقعة على عاتق امين عام جامعة الدول العربية، من حيث الدفاع عن حق الشعب العربي امام المجتمع الدولي، ومواصلة بناء الروابط التوحيدية بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والتجارية. واشار المدرس الى النظرة الوحيدة الجانب الى الجامعة العربية وحصرها في الشؤون السياسية. قائلاً، ان الجامعة تتعدى الشأن السياسي الى المسائل الاقتصادية والتجارية، بين الدول العربية بعضها مع بعض وبين العالم العربي عموماً وبقية العالم.

وشكر المدرس امين الجامعة على دوره الأساسي في انطلاق حركة المناطق الحرة العربية لتسهيل التجارة بين العرب.

التحكيم والمحاكم

وقال عبد الكريم المدرس، ان الاعمال التجارية والانشائية تتم بوساطة العقود، لكن العقود تتضمن عبارات تحدد موجبات وحقوق الفرقاء المتعاقدين، إلا انها تشمل اموراً اوسع من منطوق الكلمات، اضافة الى التفاوت في قوانين البلدان المختلفة الامر الذي يؤثر في تفسير العقود. وبالنسبة الى الحالة العربية ـ الاوروبية، هناك تفاوت كبير بين الشريعة الاسلامية، التي تشكل اساساً للقوانين في بعض البلدان العربية، وبين النظام القانوني الوضعي او العرفي في الدول الاوروبية.

واضاف قائلاً، انه في حالة نشوء خلاف على العقود بين الفريقين، فان فك النزاع في المحاكم عملية معقدة ومكلفة جداً وتستهلك وقتاً طويلاً، الامر الذي يعطي ميزة اساسية لمفهوم المصالحة والتحكيم خصوصاً في العمليات التجارية بين العالم العربي والعالم الاوروبي.

ومن هنا قيمة المهمة الجديدة في اعادة بناء نظام التحكيم العربي ـ الاوروبي.

وبالنظر الى تضاؤل الحواجز التجارية العالمية، والى دخول الاتحاد الاوروبي في اتفاقيات تجارية مع الدول العربية المتوسطية، وقرب توصله الى اتفاق للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فانه من المتوقع ان تتزايد الاعمال التجارية والمالية وعقود العمل بين الفريقين، الامر الذي يزيد من احتمالات المنازعات، وبالتالي من ضرورة التحكيم.

العربي والعالمي

وتحدث المحامي السعودي صلاح الحجيلان عن تزايد النزعة التحكيمية الداخلية في البلدان العربية معتبراً مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري انجحها على الاطلاق. ومع تزايد مراكز التحكيم العربية الداخلية، خصوصاً في منطقة الخليج نشأ نتيجة لذلك فارق جوهري بين التحكيم المحلي والتحكيم العالمي في العالم العربي، وهو امر لم يكن واضحاً في الماضي.

وقال الحجيلان ان معظم الدول العربية ان لم يكن كلها قد حسن من قوانين التحكيم لديه او اصدر قوانين تحكيم عصرية.

وانتقد الحجيلان مراكز التحكيم العربية من حيث اعتماد الإثارة نهجاً للاعلان عن نفسها على مسرح التحكيم الدولي، بتوجيه انتقادات غير مبررة لمحكمة التحكيم العالمية، وغيرها من النظم الراسخة. خصوصاً ان تلك الضجة الهادفة الى الاثارة مزجت بين قضية التحكيم المحايد وبين السياسة. بل إنه ندد باللغة التي تعتمدها مراكز التحكيم العربية، بالادعاء ان التحكيم الدولي تحتكره جهات معينة بما يشكل مؤامرة على مراكز التحكيم العربية.

غير انه قال ان هذا المسلك الدفاعي او الحماني او الحزبي او السياسي لا يتماشى مع الحقيقة الاساسية السائدة بين مستخدمي التحكيم، بدليل انه في النزاعات العربية مع فريق دولي آخر يعتمد العرب محكمين اجانب وغير مسلمين.

وقال الحجيلان في هذا الصدد، ان ذلك لا يصح فقط على التحكيم التجاري، بل يتعداها الى النزاعات بين الدول العربية ذاتها، سواء كانت تتعلق بالشؤون التجارية او بمسائل الحدود.

وأعلن ان المنطقة العربية باتت تملك الآن الموارد البشرية والمؤسسية التي تتيح معالجة النزاعات المحلية اقليمياً بدل عرضها على التحكيم الدولي.

وقال الحجيلان، انه ليس موضوع عجب ان يفضل رجال الاعمال العرب نقل منازعاتهم الى مراكز التحكيم الاجنبية التي تملك الخبرات اللازمة، ولا عجب أيضاً ان رجال الاعمال العرب هؤلاء يختارون بملء حريتهم وارادتهم محكمين اجانب، كما يستدل من المعلومات الاحصائية في مراكز التحكيم الغربية.

وبالتالي، فانه ليس مفاجئاً او مثيراً للعجب ان تصر الشركات الاوروبية في عقودها على تحديد مراكز التحكيم التي تفضلها مثل «محكمة التحكيم الدولية» او «محكمة لندن للتحكيم الدولي».

واعتبر صلاح الحجيلان المنحى العربي المذكور سبباً تخفيفياً للشركات الاوروبية، بقوله انه ليس من المنطق والانصاف اتهام تلك الشركات بشن حرب غير عادلة ضد مراكز التحكيم العربية.

ودعا صلاح الحجيلان الى اقامة توازن بين العرب والاوروبيين في نظام التحكيم العربي ـ الاوروبي، مشيراً الى ان هذا التوازن ليس بالضرورة أن يكون عددياً، بل يجب ان يكون قائماً على تفهم مصالح الجانب العربي لتكون احكامه محايدة وعادلة.

الحلول الحبية والأحكام العدائية

عرض صلاح الحجيلان في القسم الثاني من مطالعته الفارق بين عملية التحكيم والدعاوى امام المحاكم، قائلاً إن عملية التحكيم هي عملية حبية لا تفسد مستقبل العلاقات بين الفريقين المتنازعين، بل على العكس من ذلك تعززها وترسخها وتزيد من روابط الثقة.

اما التقاضي في المحاكم، فهو نزاع نهائي وعدائي، يحمل مفهوم العدالة القسرية من الخارج ضد أحد الفريقين.

هذا في الغرب. اما في العالم العربي فإن الامور مختلفة مع الاسف، حيث العرب يحترمون نظام المحاكم في مجالات محدودة فقط، مع الاسف، مثل القوانين الشخصية والجنائية والعائلية والإرث. لكن في المجال التجاري في العالم العربي، لا يوجد نظام قضائي واضح والقوانين قديمة العهد وغير مناسبة لتعقيدات الحياة العصرية.

ولهذا السبب يتزايد التحكيم في المنطقة العربية لكنه من المرجح ان يعود الناس الى المحاكم عندما تتطور قوانين التجارة والممارسات القضائية.

ومن هنا فان العقلية العربية مازالت تنظر الى التحكيم نظرة سيئة مثل نظرتها الى التقاضي في المحاكم، بمعنى ان الذهاب الى التحكيم هو طريق الطلاق بين الفريقين، وسوف يمضي وقت طويل قبل ان يتفهم العرب عموماً ان التحكيم والتقاضي في المحاكم ممارستان مختلفتان كلية.

وختم الحجيلان مطالعته من هذه الناحية بالتاكيد على ان التحكيم ليس بديلاً عن المحاكم ولا يجب ان يكون، بل هو عملية مساعدة في حالات معينة.

واضاف، انه شخصياً لا يميز بين «التحكيم» و«الوساطة»، وان التحكيم قوامه المصالحة العادلة، لا تحقيق النصر على الفريق الآخر لأن فكرة «النصر» تفسد العلاقات بينما «الانصاف» يعززها.

ودعا الحجيلان الاوروبيين الى تفهم العقلية العربية، خصوصاً ان العربي ليس دقيقاً في تحضير ملفاته وقضيته، وليس معتاداً على ذلك، كما دعا الى تخفيف اللجوء الى الاجرائية المعقدة، التي تعتمدها بعض الشركات الاوروبية للتفوق على الفريق العربي، الذي قد يكون محقاً في الجوهر لكنه غير مؤهل في الشكل.

الشريعة والفقه

حول موضوع الشريعة والفقه وتمايز القوانين العربية والاوروبية، انعقدت ندوتان واحدة بعنوان: «المصالحة والتحكيم في القوانين العربية والاوروبية»، تحدث فيها الدكتور محمد ابو العينين، نائب رئيس المحكمة الدستورية في مصر، والمحامي اللبناني نبيل صالح، وشارك في الندوة المحامي السويسري الدكتور كامن تروير، والدكتورة نايلة قمير عبيد، استاذة القانون المدني والتحكيم التجاري في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية في بيروت، والمحامي الجزائري عبد الرحمن شرف، عضو محكمة التحكيم الدولية في باريس.

وفي الندوة الثانية، بعنوان: «الشريعة الاسلامية والتحكيم»، تحدث البروفيسور احمد صادق القشيري. وشارك في المناقشة القاضي البريطاني الفلسطيني الاصل يوجين قطران، والبروفيسور وليام فالكنتاين، المحامي البريطاني في الخليج، والدكتور زكي بدوي، رئيس مجلس الائمة والجوامع في بريطانيا.

في الندوة الاولى عدد الدكتور ابو العينين حسنات وسيئات نوعين من انظمة التحكيم المؤسسي، اي عبر مؤسسات دولية مثل محكمة التحكيم الدولية. ويموجب قواعد النظام العالمي للتحكيم «يونسيترال»، وبين التحكيم العشوائي الذي يتلاءم مع احتياجات الفريقين المتنازعين، باعتباره اكثر مرونة واختصاراً، لكنه غير مناسب للحكومات وللدوائر الحكومية.

واعطى الدكتور ابو العينين اهمية خاصة لمكان التحكيم، لأن تحديد المكان، بحد ذاته، يمكن ان يؤثر على نتيجة التحكيم. وكذلك الامر بالنسبة الى لغة التحكيم، نظراً الى ان الفوارق اللغوية تخلق فوارق في التفسير.

اما المحامي اللبناني نبيل صالح فقد تطرق في مداخلته الى اختلاف جوهري قانوني في العالم العربي، بالنظر الى ان القانون في العالم العربي يرتكز في جانب منه على الشريعة الاسلامية وبالتالي، فان المفاهيم التي تعتبر في الدول العلمانية عادة محصنة ضد التدخل او التاثير الديني تخضع في العالم العربي الى ضوابط الشريعة. لكنه قال ان الشريعة الاسلامية ليست نظاماً جامداً، كما هو شائع بسبب التشوش في فهم وتحديد الفوارق بين الشريعة والفقه.

واشار الى ان بعض القوانين الحديثة في دول عربية مثل السعودية والامارات وسلطنة عمان، نصت في مسالة التحكيم على احكام مستمدة من الاجتهاد الفقهي لتتلاءم مع القوانين الوضعية في بقية العالم.

وفي المنحى ذاته، استعرضت الدكتورة نايلة قمير عبيد، في مداخلة تحت عنوان: «التحكيم في مواجهة خصوصية التشريعات العربية»، خصوصية القوانين المستمدة من الشريعة في عدد من الدول التي تعتمد الفقه اساساً في القوانين، ودعت الى تفهم هذه الخصوصية في ناحية ابرام العقود وفك المنازعات حولها.

واقامت الدكتورة نايلة قمير عبيد، الشواهد بين القوانين المرعية الاجراء في عدد من تلك الدول مقارنة مع دول اخرى تستمد بعض تلك القوانين من الفقه وتزاوجها مع قوانين مدنية اخرى غربية الطابع.

اما الدكتور القشيري فقد بدأ مطالعته حول دور القانوني المصري عبد الرزاق السنهوري باشا في وضع الإطار القانوني العربي الحديث بوجه عام، بتشبيه تأثيره القانوني في العالم العربي بتأثير كوكب الشرق ام كلثوم في الغناء كرمز للوحدة الثقافية العربية!

ذلك انه بالاضافة الى مشاركة السنهوري في وضع مجموعة القوانين لعدد من الدول العربية بينها العراق وسوريا والكويت، ترك للمكتبة القانونية العربية إرثاً تستطيع مدارس القانون من خلاله فهم موالفة الخصوصية العربية مع العمومية العالمية. فقد ترك السنهوري عشرة اجزاء من «الوسيط في شرح القانون المدني» وخمسة اجزاء بعنوان: «مصادر الحق في الشريعة الاسلامية».

وعبر الدكتور القشيري عن قناعته بأن نهج السنهوري في استحداث تخريجات قانونية لحالات جديدة ومتطورة، يمكن اعتماده على أساس مطالعته في ما سماه «المصالح المرسلة»، التي تتماشى مع الشريعة، ليس من خلال النص، بل من خلال ملاءمتها للمصالح العامة للمجتمع.

وقال القشيري، ان استحداث مثل هذه القواعد الجديدة، ليس مجرد ضرورة منطقية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في عالم متغير، لكنها قد تشكل بحق اداة مهمة لجعل الشريعة الاسلامية التقليدية اكثر دينامية وتقدمية في نهجها.

المصارف وأسواق المال

في الندوة الثالثة تحدث بيار بوشايار، نائب مدير «وكالة التنمية الفرنسية» عن التعاون بين المؤسسات الحكومية وصناديق الاستثمار العربية من خلال تجربة الوكالة الفرنسية. وشارك في النقاش المصرفي اللبناني طوني غريب والمصرفي السوري الدكتور شفيق الاخرس، حيث استعرضا الاحوال المصرفية واسواق المال في العالم العربي كمنشأ للنزاعات التي تقتضي التحكيم. وقد اشار طوني غريب الى سماح مجلس التعاون الخليجي للمصارف المحلية بفتح فروع لها في الدول الاخرى على انه خطوة اولى لكسر القيود التي تحد من توسع المصارف وتساعد على عمليات الدمج ومواجهة الضغوط التنافسية وتلبية تكاليف اعتماد التكنولوجيا والخبرات الادارية الجديدة. اذ ان التوسع سوف يدفع الى الترسخ محلياً وعبر الحدود.

ودعا طوني غريب الى إقامة لجنة مشرفة في الجامعة العربية لدراسة التدابير العملية لخلق سوق مصرفية عربية تعالج القضايا الناشئة من العمليات المصرفية في المنطقة، والى تحديد الاجراءات الخاصة بالتثمين وعمليات التسوية في النزاعات الناشئة حول الكفالات المقدمة عبر الحدود، باعتبار ان النزاعات بصورة عامة تنشأ من المدفوعات والتسعير ونوعية وقيمة الكفالات.

اما الدكتور شفيق الاخرس، فقد اعتبر ان مناخ الانفتاح والانفراج هو نهج لا رجوع عنه في العالم العربي، لكنه دعا الى ترشيد الانفتاح، تجنباً للهزات التي قد تنشأ من خلال انسحاب الاستثمارات الاجنبية كتلة واحدة.

وقلل الاخرس من اهمية البورصات العربية الحالية. ومن حجم الشركات المدرجة فيها، مشدداً على ضرورة قيام سوق عربية للسندات، لان سوق السندات في نظره يشكل مصدراً اهم لتمويل الشركات من ادراج اسهمها في البورصة.

وقال الاخرس لـ «الميزان» على هامش الندوة، ان شركته المالية في بيروت سوف تطلق قريباً اصدارين من هذه السندات في خطوة اولى لقيام سوق عربية للسندات، مشيراً الى ان بيروت هي المكان الاصلح لهذه العمليات بناء على تجربة سابقة.

مشاريع البناء

وكانت الندوة الاخيرة في المؤتمر حول مسألة مشاريع البناء الضخمة، حيث المبالغ المالية فيها طائلة والنواحي الفنية معقدة. وقد تحدث في هذه الندوة المحامي البريطاني جون اوف بعنوان: «التحكيم العربي ـ الاوروبي في مشاريع البناء»، حيث استعرض التجارب والمشكلات السابقة في هذه الصناعة. سارداً المراحل الاجرائية اللازمة في هذه النزاعات.

لكن المطالعة التي تقدم بها الدكتور نايل بني، المستشار التحكيمي في الاعمال الهندسية، كانت مطالعة متخصصة من حيث ان الخبرة القانونية لا تكفي وحدها للاحاطة بالنزاعات في مشاريع البناء، وأن الإلمام الهندسي والمالي والاداري من الامور الاساسية التي يجب ان يشتمل عليها التحكيم بادخال مهندسين الى جانب المحامين، او باختيار محكمين ذوي خبرات هندسية.

وشرح الدكتور بني، مفهوم عقد المقاولة في الشريعة الاسلامية باعتباره عقداً للاستصناع بمعنى الاتفاق على التسليم المستقبلي لبضاعة غير قائمة حالياً، ويسعر معين لا يستحق عموماً إلا بعد التسليم. ورصد الدكتور بني الملامح الفريدة المتضمنة في عقود البناء، مما يعطي هذه العقود، بالاضافة الى طبيعتها الفنية، تداخلاً مع شؤون مختلفة ومخاطر غير محسوبة.

اذ ان مشاريع البناء في رأيه، معرضة لنشوء مخاطر غير محسوبة، سواء من الفريقين المتعاقدين مباشرة او من آخرين لهم علاقة بالامر، او لهم صفة استشارية فيه. يضاف الى ذلك ان عدد الناس العاملين في هذه المشاريع كبير جداً، من بداية المشروع الى تصوره فتخطيطه فتمويله فتصميمه فاستضحار المواد والمعامل اللازمة ثم اعمال البناء والادارة والاشراف والتصليح وغيرها كثير. وهؤلاء الناس على درجات متفاوتة في اصولهم الاجتماعية وثقافتهم وياتون من بلدان وحضارات مختلفة في حالة العقود الدولية.

ثم ان العمل تقوم به شركات عديدة ومختلفة ايضاً، بينها تفاعل وتناقض احياناً.

واشار بني الى المساعي العالمية لتوحيد عقود البناء والهندسة المدنية، منها ما اعتمده «البنك الدولي» اخيراً وسمي: «عقد فيديك». ومنها دعوة عدد من كبار المحامين والمختصين بالبناء الى عقد بناء موحد اطلق عليه اسم: «ليكس مركاتوريا».

ودعا في ختام مطالعته الى وضع قواعد تحكيم مفصلة خصيصاً للتحكيم العالمي في مسائل البناء، معتبراً أن ذلك هو المهمة العاجلة في عالم التحكيم في المستقبل.

التسريح الجماعي لموظفي الفضائية السعودية يثير ضجة

عرض الوليد بن طلال شراء الـ mbc فقامت قيامة عبد العزيز بن فهد!

❐ تشهد الفضائية السعودية الاولى الـ MBC خضة عارمة تقترب من الفوضى، بسبب عزم الادارة على تسريح اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في الشركة يتراوح عددهم بين ١٢٠ و١٨٥ موظفاً، اي ما يقارب ربع القوة العاملة الحالية.

وقد بدأت حالة الاضطراب الداخلي في المؤسسة التلفزيونية السعودية منذ اشهر قليلة، عندما جرى تعيين المحامي البريطاني ايان ريتشي مديراً عاماً، بغية اعادة هيكلة المؤسسة، او هكذا قيل.

عبد العزيز بن فهد

وكانت «الميزان» التقت المحامي ريتشي في احدى المناسبات الدبلوماسية اخيراً، وتحدثت اليه حول وضع المؤسسة السعودية في ضوء تجربته السابقة في اطلاق القناة التلفزيونية البريطانية الخامسة، فأكد ان اشتداد المنافسة الفضائية يحتم على الشركة السعودية ان تعيد النظر في اوضاعها «لتنحيل» الجهاز العامل، وترشيد النفقات، بحيث تصبح قادرة على الجري والمنافسة.

فهذه المشكلة لم تكن قائمة في السابق، لأن التلفزيون السعودي كان وحده في السوق تقريباً، ثم ان الاوضاع السعودية كانت اكثر يسراً من الآن.

لكن هناك حسب تقصيات «الميزان» الاخيرة اشياء غامضة، يزيدها غموضاً انه لا توجد مؤشرات اخرى على ترشيد الانفاق سوى تسريح الموظفين، الامر الذي يرى فيه البعض مؤشراً على ان التسريحات هي الغاية الأساسية لا خفض النفقات.

التسريح «الارهابي»

بدأ الغليان في صفوف العاملين في الفضائية السعودية، عندما صدر بلاغ من الادارة يتضمن لائحة بالاعداد المنوي تسريحها في كل قسم من الاقسام، من غير اي ذكر للأسماء.

على سبيل المثال: اربعة في قسم العلاقات العامة، خمسة في قسم البرامج، ستة في قسم التسويق، وما الى ذلك...

مجرد عناوين للوظائف التي سيتناولها المقص، وقد شعر الموظفون عندئذ بأنهم جميعاً مهددون بالنظر الى عدم تحديد الاسماء. وكان هذا هو سبب الارتباك الاساسي، خصوصاً ان كثيرين من هؤلاء قد ارتبطوا بالتزامات مالية على اساس مداخيلهم الراهنة، بحيث شعر كل منهم بأنه امام وضع صعب حياتياً ومادياً. ومما زاد من حالة الغموض والارتباك، ان المديرة العامة السابقة الدكتورة هالة عمران، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، كانت قد اكدت للموظفين في خطاب لها منذ حوالى سنة، ان الشركة ناجحة وفي وضع جيد، وان موظفيها امام مستقبل زاهر. فاطمأن الموظفون ومنهم من صرف النظر عن فرص بديلة في اماكن اخرى، لأن الدكتورة هالة عمران، بالإضافة الى تأكيداتها المذكورة، ادخلت الموظفين في نظام التأمين الاجتماعي الامر الذي زاد في اطمئنانهم.

الهدر والعجز

وهناك قطبة مخفية في ما يجري داخل المؤسسة التلفزيونية السعودية، وهي تتعلق بمصدر العجز المالي الذي تعاني منه. ذلك ان عمليات التسريح الواسعة المقترحة، وضعت الامور بشكل يفهم منه ان ذلك العجز مردّه الى اجور الموظفين وكثرة عددهم. وحتى اذا كانت اجور الموظفين تشكل جزءاً من العجز، فإن عمليات التسريح لا تجيب عن سؤال اساسي في هذا الصدد: كيف توظف هؤلاء الموظفون ومن وظفهم؟

فالموظف الذي يُسأل: لماذا انت موظف هنا، وماذا تعمل؟ يستطيع ان يرد بالقول: لماذا وظفتموني ولا تعرفون ما اعمل؟!

غير أن مصادر عليمة في الشأن الداخلي للمؤسسة السعودية تؤكد انه في الوقت الذي تعكف فيه المؤسسة على تسريح اعداد كبيرة من موظفيها، ما زالت تمارس التوظيف الاعتباطي بمرتبات خيالية، ويضربون على ذلك امثلة ابتداءاً من تعيين المحامي ايان ريتشي نفسه بمرتب سنوي قدره ٢٢٠ الف جنيه استرليني، وتعيين رفائيل كاليس مديراً للعلاقات العامة بنفقات عالية جداً، بعدما تم تسريحه من وكالة «يونايتد برس» على يد المدير السابق للفضائية السعودية الدكتور عبد الله المصري، لأن الوكالة المذكورة تملكها الشركة القابضة المالكة للفضائية السعودية ايضاً. واخيراً، تم تعيين علي الرويني، من غير تحديد عنوان لوظيفته براتب، كما يقول البعض، لا يستهان بقدره!

كما ان البعض يذهب الى ابعد من ذلك في مسألة الهدر والعجز الى حدود سوء الادارة والفساد، حيث تردد ان هناك عمولات تتناولها الأيدي في عمليات شراء البرامج، قد تكون صحيحة وقد لا تكون. لكن الصحيح هو انه لم تجر تحقيقات جدية لصحة تلك الإدعاءات او بطلانها، مع ان الشائعات حولها وصلت الى مسامع الإدارة ووسائل الإعلام.

ثم ان هناك من يشير الى البذخ في انفاق المؤسسة السعودية على حفلاتها وضيوفها، وعلى كبار موظفيها.

وباستفسار «الميزان» عن السبب في اطلاق عملية التسريح من غير تحديد للأسماء في البداية، ذكر ان المؤسسة ارادت بذلك افساح المجال امام «استقالات طوعية» من جانب بعض الموظفين تجنباً لقيام منازعات قانونية امام محاكم العمل البريطانية فيما بعد.

مطالب الموظفين

ومع ان في صفوف الموظفين من يضع علامات استفهام حول حصر عمليات التسريح بصغار الموظفين، الذين يصفون انفسهم بـ «الغلابى»، من غير اي مساس بالمدراء والكبار الذين يفترض انهم هم المسؤولون عن سير عمل الشركة، فإن هؤلاء قد أبدوا استعداداً للانصراف من الشركة اذا ما دفعت لهم تعويضات مناسبة. وبصرف النظر عن الحدود التي يضعها الموظفون من جانبهم لتلك التعويضات، وتفاوتها بين الموظفين الجدد والموظفين القدامى، فإن العامل الذي يؤكد عليه هؤلاء هو ان طريقة تسريحهم تلحق ضرراً بسمعتهم، الامر الذي يقلل بالتالي من فرص توظيفهم في مجالات اخرى.

ومن الموظفين المعنيين من يتهم الشركة بالاضرار المتعمد بسمعتهم، لاتهامها لهم بدورها، بغية التخلص منهم، بأنهم عديمو الكفاءة. والرد الذي يواجه به الموظفون هذه الحجة هو انه اذا كانت الكفاءات لدى بعض الموظفين معدومة او متدنية فان ذلك ليس خطأهم، إنما هو خطأ الادارة التي وظفتهم في الدرجة الأولى، الامر الذي يشكل دليلاً أساسياً على سوء الادارة.

المرحلة «العمرانية»

لقد تأسست الفضائية السعودية في اواخر الثمانينات على ارضية معينة، ثم انتهت الى ارضية مختلفة. ومرد ذلك كما يبدو هو رغبة الامير عبد العزيز بن فهد، من خلال خاله وليد البراهيم، الاستئثار بهذه الوسيلة الاعلامية اسوة ببعض كبار الامراء الآخرين المالكين لوسائل الاعلام، كما اوضحت «الميزان» في تحقيقين موسعين عن امراء الصحافة في عديدها الماضيين.

فقد كانت ملكية الفضائية السعودية موزعة على وليد البراهيم، شقيق زوجة الملك فهد وخال الامير عبد العزيز، والدكتور محمد عبده يماني، وزير الاعلام السعودي الاسبق، والمستشار الفضائي المعروف صالح كامل، والدكتور عبد الله المصري، المدير الاسبق للفضائية السعودية، الذي لما يزل حتى الآن يملك حصة ٥٪ من الشركة القابضة المالكة للفضائية السعودية ووكالة «يونايتد برس»، بحيث يطلق عليه بعضهم لقب «مستر فايف برسنت» اسوة بالارمني غولبانكيان الذي كان يملك مثل هذه النسبة في شركة نفط العراق قبل تأميمها!

لكن وليد البراهيم ما لبث ان اخرج الدكتور يماني، فبقي صالح كامل بحصة ٢٠٪ لفترة من الزمن، ما لبث ان باعها الى آل البراهيم ليؤسس فضائية منافسة خاصة به.

ولسبب من الاسباب، التي ليس لها جواب مقنع حتى الآن، جرى تجميد الدكتور عبد الله المصري وابعاده عن الادارة، وكذلك علي الحديثي، وهما السعوديان البارزان اللذان رافقا المؤسسة في مرحلة نجاحها الباهرة الاولى، وتم تعيين الدكتورة البحرينية هالة عمران مديرة عامة للشركة.

ويقال ان توظيف الدكتورة هالة في هذا المنصب جاء بتوصية من وزير الاعلام البحريني السابق طارق المؤيد، مع ان بعض البحرينيين يغمز من قناة توصية المؤيد بعمران على اساس تجربتها في تلفزيون البحرين، وهي تجربة يزعم الزاعمون بأنها من اسباب تسريح المؤيد نفسه من وزارة الاعلام في المنامة، بعدما جلس فيها ربع قرن!

السعودة واللاسعودة

كان تجميد السعوديين عبد الله المصري وعلي الحديثي، وتعيين سيدة غير سعودية في منصب المدير العام، ملفتاً للنظر في وقت كانت فيه المملكة العربية السعودية، ومازالت، تتجه الى «السعودة»، أي اناطة الوظائف في المؤسسات السعودية بالسعوديين والاستغناء عن غير السعوديين.

ومما يلفت النظر اكثر ان عملية «اللاسعودة» هذه شملت سعوديين من اصحاب الكفاءة العالية، وكانت تجربتهما في الفضائية السعودية، افضل حالاً من التجربة اللاحقة.

وهناك اختلاف في وجهات النظر حول منشأ الازمة الراهنة التي تضرب المؤسسة التلفزيونية السعودية. لكن هنالك ثلاثة مذاهب محددة حول منشأ تلك الازمة:

١ ـ يقول «العمرانيون» المدافعون عن الدكتورة هالة عمران، ان الوضع في المؤسسة هو وضع موروث من الادارة السابقة، وإنه لم يكن في مقدور الدكتورة عمران ان تفعل شيئاً بالنسبة الى تسريح الموظفين، لأن بعضهم موصى به من الامراء والنافذين في المملكة.

٢ ـ قول بعض قدامى الموظفين ان المشكلة الحقيقية من حيث تضخم الجهاز بدأ مع بداية هالة عمران، لأنها اطلقت صلاحيات مديري الاقسام على اساس نظرية التفويض والتسيير الذاتي، فاعطت صلاحيات كاملة لهؤلاء، واغلقت بابها، فراح هؤلاء المطلقة صلاحيتهم يوظفون كيفما اتفق!

ومن هؤلاء من يزيد على ذلك، بأن الدكتورة عمران لم تفعل ذلك على اساس مبدأ الادارة بالتفويض بل بسبب ضعف كفاءتها الشخصية، والله اعلم.

٣ ـ يقول بعض العارفين، ان المشاكل التي راحت تتعرّض اليها المؤسسة السعودية، مردها الى مداخلات الامير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز، بعدما بلغ سن الرشد وشب على الطوق، فأعرب لخاله وليد البراهيم، بانه غير راض عن المؤسسة في وضعها الحالي.

ويقول هؤلاء، العارفون، ان الامير عبد العزيز شكا لخاله البراهيمي من ان مؤسسة شديدة الانفاق وبرفيقة الاسلام»، اي أنها لا تولي المسائل الاسلامية عناية خاصة واساسية.

ويقول عارفو الامير، وهو اصغر انجال العامل السعودي واقربهم اليه، ان الامير الشاب حمس دينياً الى درجة «الهوس»، على حد تعبيرهم، وانه يتصور انه قادر على نشر الاسلام في جميع انحاء العالم باقامة المساجد والجوامع والتوجيه الديني الفضائي. غير ان عمليات «اللاسعودة» لا تنبئ، بأن الـ MBC تسير في خط اعلامي اسلامي، إلا اذا كان ذلك هو القصد النهائي، او اذا كان ما يجري الآن مجرد تمهيد لأرضية جديدة.

اطلالة بن طلال

في الوقت الذي كان فيه وليد البراهيم، ومن ورائه ابن شقيقته الامير عبد العزيز بن فهد، يواجه وضعاً صعباً ومعقداً في الفضائية السعودية، أطل الوليد بن طلال المتخم مالياً والعالي السيولة، عارضاً، كما يقول العارفون، شراء الـ MBC لاعادة هيكلتها ووضعها في طريق الربحية قياساً على عملياته الاستثمارية الاخرى. ولمجرد ان اطل بن طلال، ولو بصورة خاطفة، قامت قيامة الامير عبد العزيز بن فهد، فارغى وازبد. قائلاً لخاله على حد قول الرواة، والعهدة عليهم، ان ذلك لا يتم «إلا فوق اجسادنا»!

لكن اهمية هذا الموضوع لا تكمن في امكانية شراء الوليد بن طلال للفضائية السعودية او في عدم رغبة آل البراهيم ومن ورائهم آل الفهد في بيعها، بقدر ما تكمن في تأكيدها لصراع القوى الاعلامي، داخل العائلة السعودية، كما ذكرت «الميزان» في تحقيقيها السابقين. ومن نأمل القول ان صراع القوى الاعلامي يخفي في النتيجة صراع القوى السياسي. والمعروف ان الوليد بن طلال لم يوفق حتى الآن في امتلاك منابر اعلامية خاصة به وملائمة لطموحاته. فقد اشترى حصة في المؤسسات الاعلامية لرئيس الوزراء الايطالي السابق برليسكوني، لكن ذلك لا يعطيه «الشرعية الاعلامية». واشترى اخيراً حصة في مؤسسات روبرت مردوخ العالمية، الارضية والفضائية. وهذا ايضاً يبقيه غريباً عن الساحة الاعلامية العربية. كما ان حصته في فضائية صالح كامل لم تسعفه في الظهور الذي يريد فضلاً عن انها كانت خاسرة مالياً.

وحاول جاهداً ان يسيطر على «دار الصياد» اللبنانية، بغية تطويرها واطلاقها منبراً له. لكنه واجه عقبات قانونية تشبه الصدمة، ولما تنتهي ذيولها امام المحاكم اللبنانية.

ويبدو، كما يقول البعض، ان المنازعة القانونية الجارية بين الوليد بن طلال من جهة و«دار الصياد» اللبنانية من جهة ثانية، قد اضرت بالفريقين، فلحق ضرر بالوليد في لبنان ولحق ضرر بدار «الصياد» في السعودية.

لكن الفضائية السعودية MBC لو اتيحت للوليد بن طلال لكانت تشكل في مسيرته الاقتصادية والسياسية والاعلامية تحولاً نوعياً يتوّجه عربياً خارج اطار الصحف ووسائل الإعلام الاجنبية.

ووسط هذا الزحام، وصراعات النفوذ، والمصالح العليا، لا يجد موظفو الفضائية السعودية المسلط سيف التسريح فوق رؤوسهم سوى تعليق بياناتهم الاستعطافية على جدران مبنى المؤسسة في جنوب لندن!

التناس

بعدما رتّب زوجها مائدة الحريري

ندى سلامه ترتّب موائد ... الحريريين!

شهدت الطبقة الحريرية اللبنانية في لندن، ومنها بعض المتلبننين، حفلاً غريباً في زمانه ومكانه وحضوره وموضوعه، هو حفل توقيع كتاب السيدة ندى سلامه، زوجة رياض سلامه حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي)، حول طرق إعداد المائدة باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وهو طبعاً كتاب ثمين، بمعنى أنه غالي الثمن لا بمعنى أنه عالي القيمة، موضوع للأغنياء، كذريعة لجمع المال. أما اللبنانيون العاديون، وهم الأغلبية الساحقة، لكنها اغلبية مسحوقة في هذه الأيام، فإنهم غير معنيين بالأمر، ولا يعنون شيئاً لصاحبة الكتاب وصحبها وزبائنها.

كان يوم ١٥ حزيران/يونيو يوماً ماطراً في لندن عندما توافد المدعوون بالبطاقات المخملية الحمراء، ومعظمهم من السيدات وبعض الرجال، الى حديقة منزل اللبناني إيلي خليل حيث أقيمت خيمة خاصة للاستقبال. وكانت الأوساط اللبنانية المترفة في لندن في الوقت ذاته تتزاحم على استضافة اللبنانية الأولى منى الهراوي زوجة رئيس الجمهورية التي جاءت لحضور حفلة جمعية الصداقة اللبنانية - البريطانية، وبالطريق حفلة ندى سلامه، والسيدة نازك الحريري زوجة رفيق الحريري رئيس الحكومة التي جاءت لحضور اجتماعات مجلس إدارة البنك العربي المحدود برئاسة عبد المجيد شومان، ممثلة حصة زوجها في بنك شومان والبالغة أكثر من ٧٪، وبالطريق حفلة ندى سلامه، على القول الكويتي المأثور: «هم زيارة .. هم تجارة»!

ولذلك كان الاعتقاد السائد في أوساط الجالية اللبنانية غير المعنية، أن السيدتين الهراوي والحريري قد حضرتا الى لندن في قطار أو «أوتوراج» السيدة سلامه لترويج كتابها النادر. ولهذا، حرصت «الميزان» على توضيح الأمر منعاً للالتباس.

ويقال، والعهدة على الرواة، أن مدام سلامه ساورها قلق من إمكانية عدم حضور نازك الحريري توقيع كتابها بحيث «اقتحمت» المكان الذي كان فيه مجلس إدارة البنك العربي منعقداً، مما اثار استغراب شومان لهذا الاقتحام، مع أن البنوك في بيروت، وربما بنك شومان منها، اشترت كميات ملحوظة من الكتاب لما فيه من قيمة مصرفية.

ولمعرفة القيمة الثمينة للكتاب لا بد من التذكير بأن وزن النسخة العادية منه ٤ كيلوغرامات و ١٠٠ غرام بسعر ٢٠٠ دولار، والنسخة المجلدة وزنها ٤ كيلوغرامات و ٤٠٠ غرام بسعر ٤٠٠ دولار فقط لا غير. وهذه الأوزان الثقيلة من الصفحات الفاخرة، معظمها صور فوتوغرافية التقطتها السيدة ندى بنفسها وبعدستها، مما يضعها في عداد مشاهير المصورين أمثال همبار وهاري كوندكجيان والراحل لبيب ريحان!

وقدر عدد الذين لبوا الدعوة بحوالى ١٢٠ شخصاً، ومنهم من جاء من بيروت خصيصاً رغم حضورهم التوقيع المماثل هناك. أما عدد الكتب المبيعة فقد بلغ حدود ٩٠ كتاباً تقريباً.

وسئلت مدام سلامه ما إذا كانت ستصدر كتابها الثمين هذا باللغة العربية، فأجابت ضاحكة: «العربي ما بيبيع». ولما كانت الكتب عند العرب الحاليين للفرجة لا للقراءة، فإنه من المتوقع أن تبيع مدام سلامه نسخاً كثيرة من الكتاب عندما تذهب به قريباً الى دبي وأبو ظبي، في المرحلتين الثالثة والرابعة من مراحل تسويقه، لانه فرجة لمن يتفرج!

نازك الحريري بين ندى سلامه وزوجها رياض سلامه حاكم مصرف لبنان المركزي

لكن الشيء الذي لم تتمكن «الميزان» من جلائه هو اختيار حديقة منزل إيلي خليل مسرحاً للحفلة في يوم «سخي البكاء بدمع المطر»، على قول شاعر مصري معاصر، وإن كانت مصادر لبنانية قد أوضحت أن السيد خليل هو الزوج السابق للبدي بالومبو (حياة كامل مروة)، والمتزوج حالياً من سيدة هندية هي ربة البيت، أو ربة الحديقة، التي استقبلت ضيوف مدام سلامه وعلى رأسهم منى الهراوي ونازك الحريري. وبالاستفسار عن أعمال السيد خليل، قيل إنه بالغ الثراء، ويعمل في «تجارة المنوعات الثقيلة»، أيا كان معنى هذا التعبير الغامض.

ومن الملاحظ أن السيد خليل صاحب خيمة الحديقة لم يحضر الحفلة لأسباب قيل إنها شخصية. أما مسز خليل فقد كانت في غاية السخاء على الضيوف الذين دارت عليهم المشروبات ومستلزماتها بأنية وصواني فضية ثمينة كالكتاب، لكن ترتيب الاستقبال لم يسمح لأحد بدخول المنزل الملي، بالتحف واللوحات والتماثيل والموجودات الثمينة والنادرة، فتم إجلاس صاحبة الكتاب في غرفة الطعام المطلة مباشرة على الحديقة حيث نصبت الخيمة التي تتسع للعشرات جلوساً، واليها كان يتوجه المدعوون رأساً دون المرور في داخل المنزل - المتحف. فإذا رغب أحدهم في الشراء، يدفع على الباب ويأخذ كوبونة يقدمها الى صاحبة الكتاب التي تستفسر عن اسمه ثم تكتب الإهداء، بخط كبير وقلم عريض كالذي تستخدمه شركات الشحن في الكتابة على الصناديق!

ندى سلامه توقع نسخ كتابها

أما الثانيات المجذوبات الى الحفلة لوجود السيدتين هراوي وحريري، فقد حضرن كلهن بثياب «الهوت كوتور» رغم حالة الطقس وطبيعة المكان والتوقيت الذي لا يستوجب مثل هذا العرض من الأزياء، أي من بعد الظهر الى أول المساء، بين الرابعة والسابعة والثانيات، كما هو معروف، السنتهن طويلة، فلم يخلُ الحفل من المهامسات والوشوشات ولغة العيون ومط الشفاه وهز الرؤوس. غير أن عدداً منهن كن من العاملات اللواتي شمرن عن زنودهن لفتح صناديق الكتب وصفها منذ الصباح، مع أن بعضهن عرفن بتشاوفهن على غيرهن في المناسبات الاجتماعية الأخرى. ولا أحد يعرف أمن شدة الفرح أم من شدة التوتر فقدت السيدة سلامه جواز سفرها اللبناني يوم مغادرتها لندن الى باريس برفقة نازك الحريري في طائرتها الخاصة، لكنها من حسن الحظ تحمل جوازاً فرنسياً يغني عن جميع الجوازات!

لكن بعض الذين لم يعدوا أيديهم الى جيوبهم، بروا امتناعهم تبريراً نقدياً من حيث انهم فسروا موضوع الكتاب على أنه «تعليمة» على الحريريين «النوفو ريش»، أو على أصحاب الأصول الوضيعة منهم، وما جلسوا قط قبل الحريرية على مائدة كالموائد المعروضة في الكتاب وعنوانه بالانكليزية «حدث ذات مائدة» على قياس «حدث ذات يوم». وكم حدث ذات يوم على ذات مائدة، والطعام أنواع والشهيات مفتوحة والنفوس شرهة!

اشبع الله من لا يجدون قوت يومهم من اللبنانيين المجهولين.

الملك حسين وضع حجر الأساس لمجمع برج «لو رويال» في عمان

أثناء احتفالات الأردن بعيد استقلاله في أواخر شهر أيار/مايو الماضي، وضع العاهل الأردني الملك حسين حجر الأساس لمشروع فندق ومجمع «لو رويال» الذي تقيمه مجموعة «جنرال ميديترانيان» لصاحبها المستثمر ورجل الأعمال العراقي المعروف نظمي اوجي، وهو مشروع تصل كلفته الى أكثر من ١٢٥ مليون دولار، أو ما يعادل نصف استثمارات شركة اوجي المقررة في الأردن. وبهذه المناسبة، قدم السيد أوجي مبلغ نصف مليون دينار أردني كنواة لصندوق خيري مخصص للأعمال الإنسانية في الأردن.

وأشاد اوجي في كلمة له خلال الاحتفال بالمناخ الاستثماري في الأردن، معرباً عن ثقته بان المملكة الهاشمية سوف تبقى واحة أمن واستقرار مشجعة على الاستثمار. وقال: «إن المال ليس أكثر من وسيلة لبناء حياة أفضل، وإذا ما استخدم من قبل المستثمرين العرب لتطوير المجتمع وضمان الأمن الاقتصادي، تحقق الهدف من وجوده، وإلا بقي مجرد أرقام في ثنايا الدفاتر الحسابية وأقبية المصارف».

وأضاف قائلاً: «إن المال مهما بلغ حجمه، لا يمكن لوحده أن يحقق لأية أمة من الأمم ما تصبو اليه دون المهارات البشرية القادرة على التطوير والتحديث مسلحة بالعلم والمعرفة، وهذا التزاوج بين المال والعلم هو ما يحدث اليوم في هذه المملكة الفتية التي تفخر بما لديها من كنوز بشرية في المقام الأول».

الاعلانات: PROXIMA Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International Millington Road,Hayes, Middlesex UB3 4AZ TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454

بناية عيتاني - الطابق التاسع شارع التنوخيين راس بيروت - لبنان هاتف: ٨٦٣٢٩٠ ص.ب: ٥٤٦٥/١٣ شوران

المكاتب: Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail:proxima_ltd@easynet.co.uk

العلاقات العامة: عماد الفرزلي — مدير الانتاج: كمال فرج الله

مدير التحرير: الطوان شكرالله حيدر

التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738